الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعــة قاصـدي مـربـاح ورقلــة
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغــة والأدب العربي

# المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة

## تأليف محمد بن يوسف اطفيش[ ت1332هـ ]

## تحقيق ودراسة الجزء الأوّل

مذكرة ماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها

تخصّص النحو العربي: مدارسه ونظرياته

أعضاء اللّجنة المناقشة :

أ.د أحمد جـلايلي رئيسـا

د. لبوخ بوجملين مشـرفا

أ.د أبوبكر حسيني منـاقشا

د. محمد حسين منـاقشا

إعداد الطالب :
عبد القادر نبق

إشراف الدكتور:
بوجملين لبوخ

السّنة الجامعيّة : 2009م/2010م.

1430هـ/1431هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

# بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي هدانا لنور الحق ، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ونور الحق المبين ، وعلى آله وصحبه وأوليائه إلى يوم الدين وبعد:

كنوز التّراث النّحوي فيه المطولات والموجزات ، وفي السّنوات الأخيرة نالت هاتان الطّائفتان من المصنّفات عناية فائقة من المحقّقين الذين أثروا المكتبات العامة والخاصة بجهودهم العظيمة والجزائر واحدة من الأمصار التي تزخر مكتباتها بكنوز كثيرة من التّراث النّحوي وغيره من العلوم الأخرى والتي مازالت مدفونة الرّفوف تنتظر من كلّ قلم غيور على لغة الضّاد أن ينفض عليها غبار الدّهر حتى تخرج في أبهى حلّة محقّقة ومضبوطة ومصحّحة ، تقدّم للقارئ العربي عامة وللقارئ الجزائري خاصة حتّى يعرف أنّ له تراثا في جميع الفنون والعلوم منه ما حقّق ، ومنه الّذي لم يحقّق ، وأنّ له رجالا تفرغوا في أوقات عصيبة لخدمة الأمة و اللغة العربيّة.

ومن هؤلاء رجل أحبّ هذه الأمة وأحبّ لغتها فكرّس حياته من أجل خدمتها ، وترك آثارا ومؤلّفات تعدّ بالعشرات ، وقد كتب في جميع العلوم ، ومن زار مسقط رأسه سيقف على كنوز أثرت المكتبات بمدينة غرداية بالجنوب الجزائري ، بل تعدّت شهرة الرّجل حتّى خارج الوطن فصار يلقّب بالقــطب و لم يكن لينال هذا اللّقب المشرّف لولا تفانيه في العمل وفي خدمة العلم وأهله وما خلّفه من آثار قيمة تشهد له بذلك ، فرحم الله الشيخ اطفيش وجعل أعماله في ميزان حسناته.

ولقد كان لتوجيه أستاذنا الفاضل الدّكتور أحمد جلايلي وأستاذنا المشرف الدكتور لبوخ بوجملين الأثر الواضح في اختيارنا لموضوع البحث هذا ، ففكرة إحياء التّراث النّحوي ودراسته والتّحقيق فيه ظلّت تراود الكثير من الدّارسين في هذا التّخصّص ، ونحن نعلم يقينا أنّ جلّ الدّراسات من شروح وحواش وتعليقات قد تناولها بالبحث والتّنقيب باحثون مشارقة ، ولهذا السبب وغيره رأينا أنّ الواجب يحتّم علينا نحن أبناء هذا الوطن أن نخوض غمار دراسة وتحقيق هذا التّراث العظيم.

وتكملة لما قام به أستاذنا الدكتور جلايلي لمّا تناول بالدّراسة الجادة جهود النّحوي الشّيخ اطفيش لما له من مؤلفات قيّمة تضاهي ما ألّف في المشرق العربي ، جاء مشروع بحثنا كلبنة ستضاف للبنات سابقة تهدف في الأخير إلى إحياء التّراث والتّنقيب فيه عمّا هو مخزون وإخراجه إلى النوّر لتدبّ فيه الحياة من جديد بعد ما كان حبيس الرّفوف.

وممّا زادنا حماسة وإقبالا على تناول هذا الموضوع كونه لم يحقّق من قبل وموضوعنا يتناول بالدّراسة والتّحقيق مخطوطا نحويا بعنوان : المسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية.

إنّ التحقيق عمل شاق ومضني ، وما هوّن علينا الأمر هو ما لمسناه حقيقة في وجود إرادة قويّة من إدارة قسم اللغة العربيّة بورقلة على خوض أبنائها غمار هذا العمل النبيل.

ورغبة في تعميم الفائدة ، قمت بضبط متنه وحسن تبويبه ؛ إذ النّسخ التي وقعت بين يدي وهي ثلاث خلت من الضّبط والاكتمال إلا واحدة وهي التي رمزت لها بالرمز(أ) حتى يقف القارئ على الاختلافات بين النّسخ وهي نادرة جدا ، لا تعدو أن تكون تقديما أو تأخيرا أو سهوا من النّاسخ ، أمّا غير ذلك فالنّسخ متفقة كلّ الاتفاق ، رغم كونها مبتورة في بعض الأجزاء.

وقد قسّمت البحث إلى فصلين بعد المقدمة والتّمهيد ؛ ففي التّمهيد ترجمة للشيخ اطفيش( نسبه مولده ونشأته العلميّة طرف من حياته ، نماذج من إصلاحاته ، أخلاقه ورحلاته).

وفيه أيضا تحدثت عن مكانته العلميّة وآراء العلماء فيه ، وبعض أشعاره ثم شيوخه وتلاميذه ووفاته وأوردت مصنفاته التي قام بتأليفها.

أمّا الفصل الأوّل فهو يتناول كتاب المسائل التّحقيقيّة بالدّراسة ، وينقسم بدوره إلى أربعة مباحث المبحث الأوّل : منهجه في الكتاب.

وفي المبحث الثّاني تناولت بالدّراسة مصادره وموقفه من النّــحاة و مصطلحاته وعباراته في الشّرح وشواهده من القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف والشّعر والأمثال وأقوال العرب.

وفي المبحث الثالث تحدّثت عن قيمة الكتاب ، وتحقيق النّسبة والعنوان وعملنا في تحقيق المخطوط ، وفي المبحث الرّابع وضّحت دلالات بعض الرّموز ، وقدّمت وصفا للمخطوطات الثّلاث كما ضمّنته صورّ للمخطوط .

أمّا الفصل الثّاني فهو خاص بالنّص محقّقا ، تليه خاتمة البحث ، والتي تتضمّن أهم النتائج المتوصّل إليها ، وفي آخر الكتاب وضعت بعض الفهارس الفنيّة لمساعدة القارئ في الرّجوع إلى ما يريد البحث عنه في يسر ووضوح ، وقد اعتمدت في هذا كلّه على بعض المراجع الأساسيّة اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة ، حاشية الصّبان بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للمعيني ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، الكتاب لسيبويه (عمر بن عثمان)، لسان العرب لابن منظور، معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، معجم أعلام الإباضيّة من القرن الأول إلى العصر الحديث ، قسم المغرب الإسلامي ، تأليف الأستاذ محمد بن موسى بابا عمي وآخرون ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة للسيوطي..

أخيرا أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كلّ من قدّم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث ، وأخصّ بالذكر الدكتور المشرف بوجملين لبوخ سائلا الله التّوفيق إلى ما يحبه ويرضاه ، إنّه القادر على ذلك .

ورغبة في تعميم الفائدة ، قمت بضبط متنه وحسن تبويبه ؛ إذ النّسخ التي وقعت بين يدي وهي ثلاث خلت من الضّبط والاكتمال إلا واحدة وهي التي رمزت لها بالرمز(أ) حتى يقف القارئ على الاختلافات بين النّسخ وهي نادرة جدا ، لا تعدو أن تكون تقديما أو تأخيرا أو سهوا من النّاسخ ، أمّا غير ذلك فالنّسخ متفقة كلّ الاتفاق ، رغم كونها مبتورة في بعض الأجزاء.

وقد قسّمت البحث إلى فصلين بعد المقدمة والتّمهيد ؛ ففي التّمهيد ترجمة للشيخ اطفيش( نسبه مولده ونشأته العلميّة طرف من حياته ، نماذج من إصلاحاته ، أخلاقه ورحلاته).

وفيه أيضا تحدثت عن مكانته العلميّة وآراء العلماء فيه ، وبعض أشعاره ثم شيوخه وتلاميذه ووفاته وأوردت مصنفاته التي قام بتأليفها.

أمّا الفصل الأوّل فهو يتناول كتاب المسائل التّحقيقيّة بالدّراسة ، وينقسم بدوره إلى أربعة مباحث المبحث الأوّل : منهجه في الكتاب.

وفي المبحث الثّاني تناولت بالدّراسة مصادره وموقفه من النّــحاة و مصطلحاته وعباراته في الشّرح وشواهده من القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف والشّعر والأمثال وأقوال العرب.

وفي المبحث الثالث تحدّثت عن قيمة الكتاب ، وتحقيق النّسبة والعنوان وعملنا في تحقيق المخطوط ، وفي المبحث الرّابع وضّحت دلالات بعض الرّموز ، وقدّمت وصفا للمخطوطات الثّلاث كما ضمّنته صورّ للمخطوط .

أمّا الفصل الثّاني فهو خاص بالنّص محقّقا ، تليه خاتمة البحث ، والتي تتضمّن أهم النتائج المتوصّل إليها ، وفي آخر الكتاب وضعت بعض الفهارس الفنيّة لمساعدة القارئ في الرّجوع إلى ما يريد البحث عنه في يسر ووضوح ، وقد اعتمدت في هذا كلّه على بعض المراجع الأساسيّة اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة ، حاشية الصّبّان بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للمعيني ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، الكتاب لسيبويه (عمر بن عثمان)، لسان العرب لابن منظور، معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب ، مغني اللبيب عنْ كتب الأعاريب لابن هشام ، معجم أعلام الإباضيّة من القرن الأول إلى العصر الحديث ، قسم المغرب الإسلامي ، تأليف الأستاذ محمد بن موسى بابا عمي وآخرون ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة للسيوطي..

أخيرا أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كلّ من قدّم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث ، وأخصّ بالذكر الدكتور المشرف بوجملين لبوخ سائلا الله التّوفيق إلى ما يحبه ويرضاه ، إنّه القادر على ذلك .

# تمهـــــــــــيد

أولا : نسب الشيخ ، مولده ونشأته العلميّة.

ثانيا : أسفاره ورحلاته.

ثالثا : نماذج من إصلاحاته.

رابعا : حياته العلميّة.

خامسا: مكانته العلميّة ، آراء العلماء فيه، طائفة من أشعاره.

سادسا: شيوخه ، تلاميذه ، وفاته.

سابعا: مؤلفاته.

## نسب الشيخ اطفيش :

هو الشيخ أمحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي ، اطفيش هذا ما ذكره بنفسه مرّات متعدّدة [1].

من عائلة شهيرة بالعلماء من بني يسجن ، من عشيرة آل بامحمد ، و ينتهي إلى عمر بن حفص الهنتاتي ، من العائلة الحفصية المالكة بتونس بين (625-983هـ / 1229- 1574م) ، و في بعض كتبه ينهي الشّيخ اطفيش نسبه إلى أبي حفص عمر بن الخطاب [2].

وتلقّب أسرته بلقب " اطفيش" وهي في لغة ميزاب بمعنى : خذ تعال كل : من ثلاثة مقاطع بهذا التّرتيب وربما هو كناية عن الكرم والجود في هذه العائلة. أمّا أمّه فهي : السّيدة مامّه ستّي بنت الحاج سعيد بن عدّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدّر ببني يسجن.[3]

## مولده و نشأته العلمية :

ولد بغرداية لمّا انتقل إليها والده ، وبعض المصادر تشير إلى أنّه كان سنة 1236ه[4]، ومصادر أخرى تحدّده بسنة 1237ه[5] وإذا رجعنا إلى الشّيخ اطفيش نفسه نجده يقول إنّ عمره سنة 1267هجريّة هو نيّف وعشرون سنة فأبعد احتمال لسنة ميلاده يكون بتاريخ 1238[6] و عاش بها طفولته الأولى، و في الرّابعة من عمره توفي والده ، و تركه يتيما تحت كفالة والدته. توسمّت فيه بوادر النّبوغ، فعهدت به إلى أحد المربّين لحفظ القرآن ، فختمه وحفظه وهو ابن ثمان من عمره ففتح له مجال العلم ، وسارع إلى دور العلماء و حلَق الدّروس بالمسجد.

فأخذ مبادئ النّحو و الفقه عن أخيه الأكبر إبراهيم بن يوسف[7] ، و تلقى مبادئ المنطق عن الشّيخ سعيد بن يوسف وينتن [8] ، وبعد أخذه لهذه المبادئ، شمّر على ساعد الجد والتّحصيل، بعزيمة لا تعرف الملل ، يؤازره ذكاء حاد ، و ذاكرة وقّادة، و رغبة في العلم لا تعرف الحدود.

---

(1) الرّسالة الشافية ط 2لم 1326هـ: ، ص122.

(2) قصيدة المعجزات : 30،31 ــ تلقين التالي لآيات المتعالي ــ (خ) مكتبة الاستقامة (ج67)

(3) تيسير التفسير ، إبراهيم حفار، ط1قديمة ، الجزائر 1326،:580/6 ،

(4) الذّهب الخالص ، مقدمة أبي إسحاق ، ب ؛ ملحق سير الشماخي ، أبو اليقظان إبراهيم ، (خ) مكتبة د .محمد ناصر 153، محمد علي دبوز ، النهضة ، 290/1.

(5) السّلاسل الذّهبية ، إبراهيم حفار ص6.

(6) نفس المرجع السابق .

(7) كان له أثر كبير على الشّيخ اطفيش وهو من تلاميذ عبد العزيز الثميني ، ارتحل إلى المشرق ، كان مولعا باقتناء الكتب ، وقد جلب منها الكثير من عمان ومصر إلى وادي مزاب ، توفي سنة 1310هـ . ينظر كتاب النهضة 284،285/1.

(8) تعلّم على الشّيخ الحاج يوسف بن حم ، انتقل إلى تونس وجربة متعلما ثم رجع إلى بلدته للتّدريس والوعظ ، عرف بالحكمة والجرأة في الكلام ، توفي حوالي 1296. ينظر نفس المصدر ص100.

## مولده و نشأته العلمية :

وممّا ساعده على التّحصيل : اقتناؤه لبعض خزائن العلماء ، منها خزانة الشّيخ ضياء الدّين عبد العزيز الثميني[1] ، وقد تزوّج لمرأة علم لأنّها تملك مكتبة ثريّة ورثتها عن أبيها.

وما كاد يبلغ السّادسة عشرة ، حتّى جلس للتّدريس و التّأليف ، و لما بلغ العشرين أصبح عالم وادي ميزاب ، ثم بلغ درجة الاجتهاد المطلق في كهولته ، كما يذكر ذلك بنفسه في كتابه : " شامل الأصل و الفرع "[2].

## أسفاره ورحلاته :

أسفار الشيخ قليلة جدّا ، تمثّلت في بعض التنقلات بين قرى وادي ميزاب ثمّ وارجلان[3] ، ولم يخرج من هذا المحيط إلا مرتّين إلى الحجاز ؛ وقلّة رحلات الشّيخ تدلّ على مدى تأثير الأوضاع فيه كاشتغاله معظم الوقت بالتّدريس ومنذ وقت مبكّر من عمره ، ولكن يبقى السّبب الأقوى هو التّضييق الاستعماري عليه ، فأصبح لا يتنقل إلاّ برخصة يتلقّاها من القائد العسكري ، وقد اتّخذ ذرائع ومبررات تسوغ له السّفر كلّ مرّة إلى بلدة بريّان[4] فاشترى بستانا بهذه البلدة جعل تعهّده سببا للسفر وطلب الرّخص ؛ ويصف الأستاذ محمد علي دبوز كيف كان أهل بريان و القرارة[5] يحتفون بزيارات الشّيخ حتّى تتحوّل أيامها إلى أعياد يقضي الشّيخ وقته بين وعظ وإرشاد ، وتعهّد لأحوال النّاس والإجابة عن استفتاءاتهم وكذلك كانت حاله عندما سافر إلى وارجلان سنة 1912م وبقي فيها أسبوعين وأيضا لمّا نزل جزيرة جربة وهو في طريقه إلى الحجاز سنة 1303هـ/1886م[6] .

أمّا أهم رحلات الشّيخ فهما الرّحلتان الحجازيتان ، وقد ذكرهما كثيرا في مؤلفاته ، وكانت الأولى منهما في العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري حوالي 1290هـ وهي التي تردّد ذكرها كثيرا في مؤلفاته ، كما ذكر الذين التقى بهم من علماء مكة والمدينة .

---

(1) عبد العزيز الثميني بن إبراهيم بن عبد العزيز توفي سنة 1130هـ أصله من بني يزقن ، ترأس مجلس العزابة ثم مجالس وادي مزاب عامة ، أصبحت كتبه معتمد الإباضية وخاصة "كتاب النيل وشفاء العليل " "ومعالم الدين " ينظر النهضة 263/1.

(2) شامل الأصل والفرع : المطبعة السلفية القاهرة ط1، 1348هـ ، 178/1، 177.

(3) وارجلان : مدينة بالجنوب الشرقي الجزائري وهي عاصمة ولاية ورقلة حاليا ، وكانت منذ القديم حاضرة وملتقى طرق القوافل بين الجنوب والشمال .

(4) بريان : مدينة تبعد عن غرداية بنحو ربعين كلم شمالا ، تأسست في بداية القرن الثاني عشر .

(5) القرارة : مدينة تبعد عن غرداية بـ110كلم شمال شرق غرداية تأسست خلال القرن الحادي عشر . ينظر كتاب آراء الشيخ العقديّة ص28 .

(6) ينظر حظ جربة من تعليم القطب لسالم بن يعقوب ، ص03 .

**رحلاته :**

وكانت الثانية سنة 1303هـ /1886م وسجّل مراحلها ووصفها في قصيدته الحجازيّة ورسم طريقها وأهم المدن التي توقّف فيها ، وكان رجوعه منها بداية سنة 1304هـ [(1)]

**جهوده في الإصلاح الاجتماعي :** لا يعني الإصلاح الاجتماعي للشيخ الرّفض لكل موجود وتغيير كل شيء وهجرة النّاس فيما يأتون من تصرفات وآمال بل كان قدوته في ذلك الرّسول صلى الله عليه وسلّم فلم يكن الإسلام رافضا لكلّ ما كان عليه النّاس ، ولم يكن متصادما مع الفطرة الإنسانيّة السّليمة ، ولكن جاء مهذّبا إيّاها مبصرّا النّاس إلى ما يسعدهم في دنياهم وأخراهم.

**نماذج من إصلاحاته وأثرها :**

ـ محاولته إصلاح اعتقاد النّاس ؛ كالشّعوذة وتقديس الأماكن والركون إلى الكسل وانتظار الخوارق فكان يدعو إلى العمل وفسّر لذلك قوله تعالى : ﴿ فإذا فرغت فانصب ﴾[(2)] فقال: والآية زاجرة عن البطالة .

ـ إصلاح سلوك النّاس في التّحيّة ، إذ استبدلوا بلفظ السّلام غيره ، فاجتهد الشّيخ في تربيتهم على التّحيّة الإسلاميّة في كل الأماكن ،كما حارب البدع كالبناء على القبور ،ولقد لاقى الشّيخ معارضة قويّة وطويلة المد ، وهذا راجع إلى البيئة الّتي عاشها الشّيخ وإلى الظّرف الزّماني الّذي تراكمت فيه مخلّفات عهود من الرّكود والجمود ، والابتعاد عن معين العقيدة والشّريعة الصّافي ، إضافة إلى يد الاستعمار الّذي استغلّ جهل النّاس وأغراهم برفض الإصلاح والتّغيير ودفعهم على المعارضة وشجّعهم عليها ، بل تعدّى ذلك إلى نفيه من بلدته سنوات ، ثمّ محاولة التّخلّص منه بالقتل ، كما يروي ذلك تلميذه أبو اليقظان ويرويه الشّيخ محمد علي دبّوز[(3)] عن تلميذ الشّيخ اطفيش " بهون بن إبراهيم فخار"

ـ مقاومته للاستعمار : فهو يرى أنّ المستعمرين كفّر تجب محاربتهم ومقاومتهم ، فالشّيخ يرى أنّ البلاد الإسلاميّة وقعت في يد الاستعمار بسبب أساسي ؛ هو فساد الأوضاع فيها فسادا يغري أعداءها على الاستيلاء عليها ويحفزهم على البقاء فيها وهذا الرأي نفسه يظهر عند مفكّر جزائريّ آخر هو مالك بن نبي.[(4)]

---

(1) ينظر النهضة لمحمد علي دبوز 340/1 وما بعدها.

(2) سورة الشّرح ، آية7.

(3) ولد ببريان (1337ه،1919م) له تاريخ المغرب الكبير ، نهضة الجزائر وثورتها المباركة ، أعلام الإصلاح في الجزائر، توفي في نوفمبر 1981م ، ينظر تاريخ بني مزاب ، الحاج سعيد يوسف المطبعة العربية ، غرداية 1992م،ص 229.

(4) مالك بن نبي مفكّر جزائري معاصر له عدّة مؤلّفات حول الفكر الإسلامي وأوضاع المسلمين، (1905، 1973م) ، ينظر الأعلام للزركلي 266/5.

الّذي عرفت عنه نظريّة القابليّة للاستعمار[1] فجعل الجهاد جزءا من رسالته في الحياة كما يقول :

أن لولا ثلاث هنّ : تــعليم جــاهل وخدمة ربيّ والجهاد لذي الكفر
لما كنت أخشى الموت والموت لازم وإلاّ فما الحياة والمرء في قهر[2]

## حياته العلميّة

ما تزال حياة الشّيخ العلميّة موضوع الدّراسة والعناية من الباحثين ، ويمكن إدراك جوانب منها عن طريق معرفة مصادر ثقافته ، وعمله في التّدريس والتّأليف ، وسنبدأ ببحث مصادر ثقافتــه وتكوينــه وقد تنوّعت ، منها ما يعود على نسبه ، ومنها ما كان بالتردّد على بعض المشايخ ، ومنها مــا كــان بجهد الشيخ اطفيش الذاتي.

**أثر عائلته وبيئته فيه :** لنسب الشّيخ من أبيه وأمه أثر واضح في تكوينه وبناء شخصيته ، فمن جهــة أبيه نجد والده السيّد الحاج يوسف رجلا اجتماعيا ن مهتما بالإصلاح والتغيير ، حتّى نفي بسبب ذلــك إلى من بلدته ، كما كان لأخيه الحاج إبراهيم دور في تعليمه ، فهو أستاذه في كثير من العلــوم الّتــي أخذها وهو في أوّل عهده بالتّعلّم[3] .

وبعد هاتين الشّخصيتين نجد بعضا من أجداده وأعمامه مثل عمّه صالح بن عيسى ، الّذي وصــفه بأنّه كان : " رجلا صالحا فقيرا متعفّفا مجوّدا للقرآن حسن الصوت جدّا رحمه الله"[4] وعمّه عبد الله بن عيسى الّذي كان شيخا عالما انتقل إلى مصر وجلب منها كتبا انتفع بها الشّيخ اطفيش[5] ومن أجــداده الشّيخ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، وجدّه الأعلى محمّد بن عبد العزيز الّذي أسندت إليه رئاســة مجلس العزّابة وجرى عليه نسب الدّين[6] ؛ وقد سميّت إحدى مقابر بني يزقن باسمه تخليــدا لــذكراه وكان جدّ أمّه عدون بن يوسف معاصرا للشّيخ عبد العزيز الثميني مناصرا له في نهـضته وحركتــه الإصلاحيّة[7] ، لقد كان هذا النّسب زاخرا برجال العلم ممّا جعل الشّيخ يقتدي بهم ويسير على هداهم ، أمّا من جهة أمّه فقد كانت أيضا من بيت علم ، فأخوها عمر بن الحاج سعيد من العلماء الذين تولوا الفتوى حتّى سميّ بــ "عمر نَتمُوسْنِي " ؛ أي :"عمر الفتوى"[8]

---

(1) شروط النهضة : سلسلة مشكلات الحضارة ،مالك بن نبي ، ترجمة عبد الصبور شاهين دار الفكر ، دمشق 1986م / ص152.

(2) قصيدة بدر ، (خ) ضمن مجموع : مكتبة الاستقامة (ف– 11) ص23.

(3) النهضة ، محمّد علي دبوز 293/1

(4) التيسير ط1، 580/6. [ كتاب ألفه الشيخ اطفيش في تفسير القرآن] .

(5) النهضة 292/1.

(6) نسب الدين : مصطلح عند الإباضيّة يدلّ على سلسلة رجال سند رواية الشّرع والعقيدة في كل عصر إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم .

(7) النهضة ، محمد علي دبوز 296/1.

(8) التيسيرط1، 651/6، والنهضة ، محمد علي دبوز، 291/1.

**مكانته العلميّة :**

يمكننا معرفة مكانة الشّيخ من خلال :

- تصورّه لدوره في الحياة وسعيه للتغيير واتّصاله بأهل العلم أو السّياسة .
- تطلّعه إلى التّجديد : وقد عبّر بهذا الشعور بقوله : " قد بُلي هذا الدّين فاسألوا الله أن يجعلني له مجدّدا ولأحواله مسدّدا ولما خفّ منه مشدّدا "وقوله :

وإني أرجو أن أكون المجدّد لدينك يا رب ويا مظهر الذّخر(1)

وما زال الشّيخ يمنيّ النّفس بهذا ويعدّ له العدّة حتّى بلغ درجة الاجتهاد في مذهبه ثمّ في عموم الشريعة ، وقد تحدّث بنفسه عن هذا مرارا في آثاره ، متأسيا بالشيخ جلال الدين السيوطي حين عرّف بنفسه وذكر أنّه بلغ درجة الاجتهاد(2)

**أقوال العلماء فيه :**

حظي بالثناء والذكر الحسن لعظم منزلته عند العامة والخّاصة من النّاس وقد أبدى كثير من العلماء وفحول الشعراء إعجابهم بهذا العلامة ؛ فهذا " حمو بن عيسى يقول عنه : " مرجع الفتوى عند الاباضيّة ، بل في العالم الإسلامي "(3) وقال عنه أبو إسحاق اطفيش : " مجتهد القرن الرابع عشر الجامع بين المعقول والمنقول "(4) .

وجاء في مقدمة " كشف الكرب"(5) ما نصّه :" شاع ذكره وذاع صيته في جميع الأصقاع واعترف له جهابذة الملل بالسّبق والاقتدار وطول الباع ، وناهيك بما اشتهر من تآليفه العديدة التي عمّ نفعها الخافقين ، ومآثره الحميدة التي سارت سير النيرين".

أما صاحب كتاب العقود الفضيّة في أصول الإباضيّة " فصرّح بأنّ القطب هو فخر المتأخرين الذي ألّف في كل فن من الفنون "(6).

وكان أهل زوارة قد بعثوا برسالة إلى القطب يستفتونه في بعض المسائل ، جاء فيها : " سلام من علماء زوارة وعامتهم على من أضاءت الأقطار والمدن والقرى بعلمه ، بحر العلم والعمل ... إمام مذهبنا وحجّة الأمّة موافقيها ومخالفيها ..."(7)

---

(1) ديوان نظم : ضمن مجموع المطبعة المديريّة ، تونس ، 1321هـ / ص42.

(2) السلاسل الذّهبيّة ، إبراهيم حفار /ص11، وحسن المحاضرة للسيوطي مذكور في همع الهوامع ج1/ص03.

(3) نبذة من حياة الميزابيين 74/1.

(4) الدعاية إلى سبيل المؤمنين / ص107.

(5) كشف الكرب ، ترتيب أبي الوليد، تحقيق محمّد علي الصليبي، المقدمة ،ج1.

(6) نفس المرجع ، ص250.

(7) جواب أهل زوارة ، ص2

**أقوال العلماء فيه :**

ومن الشّعراء الذين مدحوا القطب – وهم كثر – الشيخ محمد بن شيخان[1] من عمّان ، وعبد الله الباروني[2] وابنه سليمان باشا[3] من ليبيا ، وناصر بن سالم الرّواحي[4] ، إلى جانب ذلك أهديت للقطب أوسمة علميّة كبرى[5] من طرف ملوك أقطار إسلاميّة عرفوا قدره ، ومن هؤلاء السّلطان عبد الحميد الثاني ، وسلطان زنجبار " برغش " وأئمّة عمان[6] ومنحت الحكومة الفرنسيّة للشّيخ وساما علميّا كبيرا نظير حلّه للغز الماء[7].

**طائفة من أشعاره [8]**

كان الشّيخ شاعرا نابغا ، فكتب قصائد عديدة وفي موضوعات متفرّقة منها :

**في الشّــــكر:** أرى كل شكر في افتقار إلى شكر بغير انتهاء ما حييت بلا نكر

**في مراقبة الله :** راقــب الله الجـــــــــليلا وافــعل الفعل الجمـــــــيلا

ما أضاء برق الغمـــــــــــام أو همى قطـــــــر السّحاب

**في المــديح :** حمدا لمن أخرج الأشياء من عدم إلى الوجود لخير العرب والعجم

فؤاد العدوّ بالدّواهي مصـــــاب وفي الخدّ منها للدمـــوع مصاب

وهذا ختام المجد لا مجد مـــــثله ومن قبله في قومـــهم عنه نابوا

**في الرّثـــــاء :**

أقول ودمعي سائل و سكوب كهطل وشؤبوب يظلّ يصوب

واجمعنا والمسلمين بجـــــنّة على سرر متقابـــــلين أجيبوا

**في موضوعات متفرّقة :**

أرى في قيام الليل فوزا وفي الغنى عن النّـــــاس عـــــزّا فاتخذ منهما دأبا

ودر حيث دار الحقّ واجتنب الهوى بوقت الرّضى أوحين اعتضبت اعتضابا

ومن ذا الذي يبني على الموج داره ومن ذا الذي يجني من الطّلع أعنـــــابا

النّحو من خير مطلوب فاطــــــــلبه لأنّـــــه من كلام الله مكتسب

بحرمة المصطفى المختار من مضرن محمد المجــتبى من خلقه رحب

---

(1) ينظر الذّهب الخالص ( المقدمة ) ص(ح-ط).

(2) ينظر سليمان الباروني ، 244/1.

(3) ينظر الذّهب الخالص (المقدمة) ص(ي).

(4) نفس المرجع ، ص(ي)

(5) هذه الأوسمة موجودة بمكتبة القطب ببني يزقن – غرداية-

(6) ينظر نهضة الجزائر ، 353/1.

(7) يراجع نص اللّغز في نهضة الجزائر ،320/1، 319.

(8) مقدمة الذّهب الخالص ، ص ، ح ، ط ، ه.

## مشايخه و تلاميذه :

**مشايخه** : تذكر المصادر أنّه وبعد حفظه للقرآن أصبح مؤهلا لمتابعة الدراسة عند تلاميذ الشّيخ عبد العزيز الثميني أمثال الشيخ محمّد بن عيسى ازبار(1) والشيخ عمر بن سليمان(2) والشيخ سعيد بن يوسف(3) ، والشيخ الحاج سليمان بن عيسى(4) ، وحمو بن كاسي(5)، وعمر بن صالح(6).

وقد حفظ عن تلاميذ الشّيخ عبد العزيز الثّميني المتون وبعض الشّروح التي تعتبر آنذاك أساسا لكلّ علم ، فقد حفظ ـ وهو في سن التاسعة(7)ـ مسند بن حبيب(8) والألفية و الآجروميّة وقطر النّدى والجوهر المكنون ، والدّرر اللّوامع ، و الرّحبيّة وعقيدة العزابة ، وبعد أخذه المبادئ انتقل إلى شيخه الحاج إبراهيم(9) الذي تتلمذ عليه كثيرا وتأثر به أكثر من تأثّره بأيّ شيخ آخر.

كما عُرف الشّيخ باعتماده على نفسه فقد كان يتحيّن الفرص للتّعلّم ، ويترقب مجيء أهل العلم من المشرق ، وكان يرى أنّ المتعلّم يبتدئ أوّل الفنّ على شيخه ثمّ يتمّ البقيّة لوحده وساعده على هذا ذاكرته القويّة في الحفظ والفهم السريع كذلك استفادته من المكتبات الموجودة بغرداية ، فقد كان الشيخ يصاهر أصحاب المكتبات ، ويراسل العمانيّين خاصّة وأهل زنجبار(10) ومصر والمغرب ليبعثوا له بالكتب إلى جانب ماستفاده من رحلتي الحجاز وجلبه لكثير من مصادر العلم(11).

---

(1) محمّد عيسى ازبار: عالم من بني يزقن من تلاميذ عبد العزيز الثميني ، ترأس حلقة العزابة ببني يزقن ، ثمّ حلقات وادي ميزاب ، وقد تردّ عليه الشيخ اطفيش كثيرا . ينظر النهضة /283.

(2) عمر بن سليمان عالم من القرارة اهتمّ بالإصلاح ، نفي على بلدة مليكة ثمّ العطف وتولى التدريس فيها توفي سنة 1295 هـ ، ملحق السير 108،107.

(3) سعيد بن يوسف وينتن : تعلّم على الشيخ الحاج يوسف بن حم ، ثمّ انتقل إلى تونس متعلما ثمّ رجع للتّدريس والوعظ ، توفي سنة 1296هـ ، ينظر ملحق لسير 100.

(4) الحاج سليمان بن عيسى من تلاميذ الثميني ، تولى رئاسة العزابة ، تولى إمامة الدفاع في ردّ الهجوم على بلدته سنة 1203هـ . المصدر نفسه ،ص94.

(5) حمو بن كاسي: من علماء النصف الثاني من القرن الثالث عشر ، من آل زرقون ببني يزقن ، اشتهر بحسن تلاوة القرآن ، المصدر نفسه 104.

(6) عمر بن صالح : من علماء غرداية ، كان قاضي القضاة بها ، معاصر للشيخ عبد العزيز الثميني. ينظر ملحق السّير لأبي اليقظان ، ص130 ، والنّهضة لمحمّد علي دبوز 286/1 .

(7) الشيخ أبو اليقظان كما عرفته ، أحمد فرصوص ، ص22.

(8) أحد أئمة الإباضية الأوائل (نق الثاني الهجري) له: "المسند " ينظر الطبقات للدرجيني ، 273/2.

(9) سبق تعريفه في نسب الشيخ، ص01.

(10) زنجبار جزيرة في المحيط الهندي مقابلة لتنغانيكا تؤلف مع جزيرة بمبا وتنغانيكا دولة تنزانيا عاصمتها دار السلام .كتاب الفكر السياسي عند الإباضية ، عدون جهلان ، جمعية التراث ، القرارة ، الجزائر ( دت)،ص106

(11) مجموع الرسائل (خ) مكتبة القطب (أ .ز6) ،151 والنهضة 30/1،303.

**تلاميذه :**

الحديث عن تلاميذ الشيخ حديث عن مجتمع كوّنه بعلمه وتربيته ، لذا يصعب تحديد عدد تلاميـــيذه فقد ترجم الشّيخ أبو اليقظان لخمسة وخمسين منهم في كتابه ملحق السّير[1] من أشهرهم : **من ميزاب :** إبراهيم اطفيش ، أبو إسحاق : نزيل القاهرة العالم المحقق(حفيده) ، إبراهيم الأبريكي (القرارة) إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان : رائد الصّحافة العربية في الجزائر، اعمار بن صالح بن موسى ، بــابكر بــن الحاج مسعود(غرداية) ، داود بن ســعيد بن يوسف ، صالح بن عمر لعلي (بني يزقن) ، عمــر بــن حمو بكلي(العطف) ، عمر بن يحيى ويرو المليكي ، محمد بن سليمان ابن ادريسو.[2] ، **أما من ليبيــا** : فيذكر المجاهد بالسّيف و القلم الدّاعية : سليمان باشا الباروني[3] .

**ومن تونس** : المؤرخ سعيد بن تعاريت ، **و من المدينة المنورة** : أحمد الرّفاعي ، وغيره كثير ممن بلغ المشيخة.[4]

**وفاته :**

بعد نفي دام حوالي سبع سنين رجع إلى بلدته وأقام فيها ولم يغادرها إلاّ قليلا ، وبعــد أن قضــى قرابة قرن في الجهاد العملي والإصلاح الاجتماعي وافته المنيّة رحمه الله يوم السّبت23 مــن ربيــع الثّاني سنة 1332 هــ الموافق لشهر مارس سنة 1914م ، وتوفي بعد مرض ألمّ به ثمانيـــة أيّـــام[5] ويرى البعض أنّه توفيّ متأثرا بسمّ من وضع الاستعمار الفرنسي ، كما يقول ذلك الشّيخ حمو عيســى النوري[6] ناقلا عمّن سمع عن أبي إسحاق في دروسه في أحد دروسه بمسجد بني يزقن ، لكن لم نجد من يذكر هذا عند غيره ونفاه آخرون نظرا لكون الشّيخ عاش عمر يحتمل أن يتوفى بعده وفاة عادية – ست وتسعون سنة – ولو أراد الاستعمار ذلك لفعله قبل هذه السّن لمّا كان الشّيخ في شبابه.

---

(1) فهارس ملحق السّير ، محمّد ببا عمي ، بحث مرقون ، جزء منه بمكتبة الباحث ، فهرس أسماء تلاميــذ القطــب ص161. والفكر السياسي عند الإباضيين ، عدون جهلان ، جمعيّة التراث ، القــرارة ، الجزائــر( د ت) ص108. والسلاسل الذهبية ، ص76. و الآراء العقدية ، ص65.

(2) الناصر بن إبراهيم الداغور، يوسف حدبون ، يحي بن صالح (مليكة) ، الحاج صالح بن الحـــاج الـــداودي(بنورة) الحاج الناصر بن الحاج إبراهيم كروش(بريان) ، الحاج عمر بن يحي والحاج إبراهيم (القرارة). نهضة الجزائر الحديثة ص04.

(3) توفي سليمان الباروني في ممباي بالهند سنة 1940م . ينظر تاريخ حياته في كتاب سليمان البــاروني باشــا فــي أطوار حياته لأبي اليقظان الحاج إبراهيم ، مط العربيّة 1956ج1،ج2 .

(4) السّلاسل الذّهبيّة ، تأليف إبراهيم حفار، ص11. ، الفكر السياسي عند الإباضين، عدون جهلان ، جمعيّة التّراث ــ القرارة ــ الجزائر ، (دت) ص109.

(5) السّلاسل الذّهبيّة ، إبراهيم حفّار ، ص07 ، وملحق السّير ، ص196.

(6) حمو عيسى النّوري من بلدة النّوري شارك في ثورة التّحرير ، اهتم بالتّاريخ ، وله شعر ما زال مخطوطا تــوفي سنة 1992.

**تآليفه:**

ومن أهم آثار الشيخ اطفيش تآليفه التي أغنى بها المكتبة الإسلامية كمّا و نوعا ، فقد عدّها بعضهم وقال : إنها تبلغ الثلاثمائة مؤلف ، ما بين كتاب و رسالة ، ولكنّنا سنقتصر على ذكر ما له علاقة بالنّحو فقط ، فقد اتّسع له العمر ، ليترك هذا التراث الجليل ، فقد عمّر ستة و تسعين عاما و كان حريصا على الكتابة ، لا يتركها في حضر ولا سفر ، وصفه تلميذه أبو اليقظان بأنه " لا يعرف إلا في تدريس علم ، أو تأليف كتب" ، فألف في بني يسجن ، و القرارة ، و وارجلان وبريان والحجاز وفي السفينة قاصدا الحج. وشملت تآليفه مختلف فروع المعرفة ، في المنقول والمعقول[1]:

**1- في تفسير القرآن له ثلاثة تفاسير هي :**

ـ "تيسير التفسير " : ط1 قديمة ، الجزائر 1326هـ في سبع مجلدات ضخمة ، و ط2 مطبعة البابي الحلبي ، مصر نشر وزارة التراث القومي و الثقافة ، عمان من سنة 1982م إلى 1987 م في 14 جزءا ، و يعاد طبعه الآن بتحقيق الشّيخ إبراهيم طلاي [ و قد انتهى منه ] ، وهو آخر تفاسيره و أهمّها ، إذ كتبه بعد نضجه العلمي و قد أنجز الباحث : بوتردين يحيى رسالة الماجستير حول منهج التفسير عند القطب.

ـ" داعي العمل ليوم الأمل " ( مخطوط ) نسخ منه بمكتبة القطب ، و أخرى في مكتبة الشيخ حمو باباو موسى بغرداية ، وقيل : إنه تفسير لم يتمه ، بدأه من الخاتمة ، وانتهى إلى سورة الرحمن ولا يزال مخطوط في مجلد كبير ، صححه الأستاذ مصطفى باجو ، و ضبطه الباحثان محمد باباعمي و مصطفى شريفي ، وهو ينتظر الطبع.

ـ " هميان الزاد إلى دار المعاد " : ط1 المطبعة السلطانية ، زنجبار ، ط2 مطابع سجل العرب نشر وزارة التراث القومي ، عمان ، ابتداء من سنة 1980م ، و يقع في 13 مجلدا ، بدأ في تأليفه و له من العمر أربع و عشرون سنة ، و قد نال الباحث عكي علواني درجة الماجستير في منهج التفسير عند القطب من خلال الهميان.

ومن تآليف الشّيخ في موضوع القرآن رسالته المسماة " جامع حرف ورش" 56 صفحة مطبوعة في الجزائر في سنة 1325هـ.

**2- في التّجويد :**

- تلقين التالي آليات المتعالي ، مخطوط.
- جامع حرف ورش ، مخطوط.

---

(1) الدّعاية إلى سبيل المؤمنين، أبو إسحاق إبراهيم اطفيش ، المطبعة السلفيّة ، القاهرة 1342هـ م108.

(2) الفكر السياسي عند الإباضيين ، عدون جهلان ، ص111.

(3) نفس المرجع السابق ، ص112.

3 ــ **النّحو و اللّغة والعروض :**

- " إيضاح الدليل إلى علم الخليل " مخطوط .
- " الحاشية الثانية على شرح أبي القاسم الداوي " ، مخطوط ، و ضعه وهو لا يزال يتتلمذ على أخيه الحاج إبراهيم.
- " الكافي في التصريف " و هو بصدد التحقيق ، في إطار رسالة ماجستير ، مخطوط .
- " المسائل التّحقيقية في بيان التّحفة الآجرومية " مخطوط وهو ما نشتغل فيه الآن دراسة وتحقيقا.
- " بيان البيان " ، مخطوط .
- " حاشية على شرح المرادي على الألفية " ، مخطوط.
- " شرح شرح أبي سليمان داود على الأجرومية " مخطوط.
- " شرح شرح الاستعارات " لعصام الدين ، مخطوط.
- " شرح شواهد القزويني " مخطوط.
- " شرح شواهد الوضع " مخطوط.
- " شرح لامية الأفعال " مطبوع.

04- **في البلاغة :**

- " تخليص العاني من ربقة جهل المعاني " مخطوط.
- " ربيع المديح في علم البديع " مخطوط.

05- **في الشّعر** : له قصائد عديدة في مواضيع تربويّة ، ومدائح ، ومواعظ منها :

- " ديوان نظم " مطبوع.
- " قصائد القطب " مخطوط.
- " القصيدة الحجازية " مخطوط.
- " قصيدة المعجزات " مخطوط.
- " قصيدة بائية " ضمن مجموع قصائد ، مخطوط . قصيدة بدر " مخطوط.
- " مجموع قصائد وأجوبة " مخطوط. (*)

---

**(*)المصدر : معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى العصر الحديث قسم المغرب الإسلامي ، تأليف الأستاذ محمد بن موسى باباعمي و آخرون ، جمعية التراث لجنة البحث العلمي ، دار الغرب الإسلامي 2000 م ، الجزء الثاني ص399 .**

# الفصل الأوّل

## دراسة مخطوط المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة.

## المبحث الأول: منهجه في الشّرح

1ـ1 قيمة الشّرح.

1ـ2 ملاحظات على شرحه.

1ـ3 التّقدير والتّعليل عند الشيخ اطفيش.

1ـ4 منهجه في الحدود وبعض المسائل النّحويّة.

1ـ5 العلّة النّحويّة.

## 1-1 قيمة الشّرح:

أشار الشّيخ اطفيش إلى منهجه في مقدمته حيث قال « فإنّ التّطويل قد أخذنا منه حظّنا ، وأمّـا الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشّروع فيهما ؛ تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرومية شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك ، وربّما ذكـرت أكثـر وسـمّيته بالمسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجرومية »[1].

ويعدّ شرحه من الشّروح الرّاقية في المقدّمة الآجروميّة [2] ، لـذلك كانـت موضـوعاته هـي الموضوعات نفسها الّتي صنّفها ابن آجروم في متنه ، مع زيادة ما يسمى بالفوائد وهي كـالآتي : مقدمة الكتاب ، الكلام وما يتعلّق به ، باب معرفة علامات الإعراب ، فائدة ، ردّ بعـض شـرّاح الآجروميّة على من قال في : ﴿ ربنا أرنا اللّذين أضلانا ﴾ [فصّلت، 29]، فصل المعربات ، بـاب الأفعال مرفوعات الأسماء ، الأسماء ، باب الفاعل ، باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، باب المبتدأ والخبر العوامل الدّخلة على المبتدأ والخبر ، باب النّعت ، فائدة : يتعدى اللازم بهمزة النّقل بـاب المصدر باب ظرف الزّمان وظرف المكان ، باب الحال ، باب التمييز ، فائدة : قـال الـدّماميني والصّبّان[3] : "يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأوّل" بـاب الاسـتثناء باب (لا) باب المنادى ، باب المفعول من أجله ، باب المفعول معه ، بـاب مخفوضـات الأسـماء خاتمة الكتاب . هذه أهم موضوعات المسائل التّحقيقيّة.

ومن الملاحظات المسجّلة عليه هي : التّطويل والاستفاضة في الشّرح ، حيث بلغ عدد صفحات المخطوطة (255) خمسا وخمسين ومائتين صفحة من الحجم المتوسط على الرّغم ممـا ورد فـي مقدّمتها بأنّها اختصار واقتصار لكونها أعدّت للمبتدئين.

ومهما يكن من تطويل فلا ضير عند النّحاة القدماء ؛ لأنّهم كانوا ينتهجون هذا النّهج في التّأليف ومثال ذلك في شرحه للبسملة ، والصّلاة على النّبي فقد شرح كلّ كلمة من كلام مقدّمة المصـنّف بدءا ببسم وانتهاء عند قوله : "وآله وصحبه وسلّم" وفي بعض الكلمات يضطّر لإعرابها وبيان مـا قال فيها الشّرّاح والنّحاة كحذف متعلق (بسم) تماما مثل ما كان يفعل الزّمخشري وحسن الكفراوي والرّازي[4] في شرحهما للبسملة.

---

(1) قسم التّحقيق ، ص 43.

(2) الجهود اللّغويّة للشيخ اطفيش ، أحمد جلايلي، رسالة دكتوراه، قسم اللّغة العربيّة وآدابها بجامعة تلمسان .

(3) الدّماميني : محمّد أبي بكر توفي 827هـ ، الأعلام للزركلي57/6.الصّبّان :محمد بن علي الصبّان(... 1206ه /1792م) من مؤلفاته : " الكافية الشّافية في علمي العروض والقافية" و" حاشية على شرح الأشموني على الألفيّة : و "أرجوزة في العروض" ينظر الأعلام للزركلي 297/6.

(4) الكشّاف للزمخشري ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،من الصفحة 99إلـى 111. .وتفسير الرازي ج111/1، 112. وشرح الكفراوي على متن الأجروميّة ، يطلب من مكتبة ومطبعة محمـد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر ، ص2.

## 1ـ2 ملاحظات على شرحه:

وما يلاحظ أيضا في هذا الكتاب أنّ الشّيخ كان مجاريا في شرحه لمتن المصنّف معبّرا في كثير من المواضيع بتعبيرات ابن آجروم و بمصطلحاته مناقاشا إيّاها في بعض الأحيان.

ومثال ذلك ؛ قوله في باب الإعراب :

باب : خبر لمحذوف ؛ أي هذا باب الإعراب ، أو مبتدأ محذوف الخبر ؛ أي باب الإعراب هذا أو مفعول لمحذوف أي اقرأ باب الإعراب ، وهذا أولى من تقدير بعضهم خبره جملة هكـذا بــاب الإعراب هذا موضعه ... "فهو يحاول إيجاد تقدير أو تعليل مجار لقول المصنّف[1].

أفاض البحث في مسـألة أصـل نوعية الوضع في اللّغة ، فـذكر اعتراض النّاصر اللّقــــاني (ت 958هـ)[2] على تعريف سعد الدين[3] أنّ اللغة هي : "الألفاظ الموضوعة للمعاني" فهو يرى حدّ التفتازاني غير جامع لتعريف اللّغة ؛ لأنّه غير صادق على المركّبات ، كخمسة عشر " وقام زيد " إن كانت علما ؛ لأنّها مفردات تركّبت استعمالا فأصبحت من اللّغة اتّفاقا على الرّغم من أنّ الواضع وضع خمسة على حده وعشرة على حده.

والأمر نفسه في قام زيد ؛ فإنّها ألفاظ فقدت معانيها الموضوعة لها بالتّركيب[4] والتّراكيب وليس للمتكلّم اختيار في الجمل وتوزيعها وذهب فريق إلى أنّ العرب منعت التّصرّف في التّركيب كما منعته في المفردات ، ومن هؤلاء يس العليمي (ت1061هـ)[5] وابن الحاج (ت1232هـ)[6].

(1) قسم التّحقيق ، ص62.

(2) الناصر اللقاني : إبر هيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني . ينظر الأعلام ج28/1.

(3) هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ولد سنة 712هـ يراجع بغية الوعاة285/2.

(4) « اختلف العلماء العرب المؤيدون لنظريّة التّوقيف في اللّغة في أصل الوضع ، فذهب بعضهم إلى أنّ الموضوع فيها هو اللّفظ المفرد ، والمركّبات الإفراديّة مثل : القلم ، وحضرموت ، وهو ما يسمى بالوضع النّوعي .

ومن مؤيّدي هذا الرأي : ابن الحاجب (ت-646ه) ،ابن مالك (ت672) وأبو حيّان الأندلسي (ت745ه) ، وخالد الأزهري (ت905ه) والسيوطي (ت911ه) ودليلهم في هذا أنّ العرب لو وضعت المركّبات الإسناديّة لتوقّف استعمال الجمل» . ينظر في المسألة حاشية ابن الحاج ( خالد الأزهري) ، ص16، 17.

(5) هو ياسين بن زيد الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشّهير بالعليمي ، نشأ بحمص وتوفي بمصر سنة 1071ه ــ 1651م ، له حواش كثيرة على كثير من الكتب . ينظر الأعلام للزركلي ج8، حرف الياء ص130.

(6) هو أبو العباس أحمد بن محمد ، قرأ على الشلوبيني ، ومهر في علوم اللّغة العربية وصنّف فيها له في النحو : " إملاء على كتاب سيبويه ، و" مختصر الخصائص لابن جني ، و "شرح الايضاح" توفي سنة 647هـ .ينظر بغية الوعاة ج1/ 359.

### 3-1 التّقدير والتّعليل عند الشّيخ اطفيش:

بسط وتفصيل مطوّل في بعض الأحيان لبعض المسائل والأبواب ، كما فعل في شرحه للزوائد الأربعة في المضارع فيقول: " والمضارع ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع : الدّالة على تكلّم وخطاب وغيبة وحدها أو مع تأنيث ، ولو قال : ما كان في أوّله همزة تكلّم أو نونه أو ياء غيبة أو تاء خطاب أو تاء غيبة وتأنيث ؛ لكان أولى ، وتاء تقومين للخطاب وياؤه له وللتأنيث لقد دلّ على الخطاب بحرفين فإنّ الياء للخطاب في قومي وكذا هنا ، وهذه المعاني لا يدلّ عليها حرف أصلي في أوّل الفعل ..."[1]

وحرص اطفيش على تقدير وتعليل بعض المسائل النّحويّة مبيّنا ما كان منها ضرورة شعريّة. ومن ذلك قوله ــ في كسر التّاء تقديرا للسّاكن بعدها ــ نحو:﴿ قالتِ امْرأة فرعون﴾ ،أو للضرورة الشعريّة[2] كقول عثمان:

كم غمرة هاجت بأمواج غمرة تلقيتها بالصّبر حتى تجلّت

كذلك تردّد في ثنايا شرحه بعض الخلافات النّحويّة بين البصريين والكوفيين كذكر مسألة اشتقاق الاسم[3] ومن ذلك :

"والاسم من السّمو بضمّتين والتّشديد وأصله : ( سمو) بكسر السّين أو ضمّها قال بعض : أو فتحها مع إسكان الميم في الكلّ ؛ حذف واوه وسُكّن سينُه وأُتي بهمزة الوصل توصّلا للنّطق بالسّاكن وتعويضا، فوزنه (افع) وفي ذلك الحذف تخفيف ولو عوّضت عنه الهمزة ؛ لأنّها تحذف في الوصل.

أو من الوسم ؛ حذفت واوه وعوّضت عنه الهمزة ؛ فوزنه (اعل) . والسّمو: العلو ، والاسم عال أي له شرف لدلالته على مدلوله به ؛ إذ يعرف مدلوله به ولا يلزم أن يقال : عال على مدلوله بل عال في نفسه ؛ فلا يرد أنّه يكون اسم الله أعلى منه ".

وقضية المصدر والفعل أيّهما مشتق من الآخر ومن ذلك قوله : أو لخلوصه عن شبه الفعل وفرعية الفعل اللّفظية كونه مشتقا من المصدر والمعنويّة احتياجه للاسم ؛ لأنّ معناه حدث من مسمى الاسم[4].

ويزخر الشّرح بقضايا نحويّة فيها خلاف كثير بين المدرستين أو بين النحاة.

---

(1) قــسم التــحقيق ، ص107.

(2) قــسم التّــحقيق ، ص 61.

(3) قسم التّحقيق ، ص 44، 45 .

(4) قــسم التــحقيق ، ص 88.

## 4-1 منهجه في الحدود وبعض المسائل النّحويّة:

لم يتناول الشّيخ الحدود النّحوية في شرحه إلاّ في بعض الموضوعات ، وإذا عرّف حدّا يعرّفه لغة واصطلاحا ، كما فعل في تعريفه لكلمة الإعراب قائلا : الإعراب : " لغة التّبيين والتغيير وإزالة عرب الشيء أي فساده .."

ثمّ يعطيك كل ما دلّت عليه كلمة "عرب" من دلالات ؛ كإعطاء العربون ، وولادة ولد عربي اللّون ، والتكلّم بالفحش ، وعدم اللحن ، وإثبات الخيل، والتحسين ، والإعلام نحو: أعربت زيدا أحوال الخيل : أي عرفته إياها ، والنّقل نحو: أعربت الدّابة :أي نقلتها".[1] " و اصطلاحا : على أنّه معنوي تغيير المتكلم لأواخر الكلم وهكذا نهجه مع أغلب الحدود.

مثلما فعل مع تعريف القسم : اليمين فالقسم هو معنى الأحرف الآتية كما أنّ معنى "من" مثلا الابتداء وهو بفتح السين وأما بإسكانها وكسر القاف فالنصب ، وأما بإسكانها فتفريق الشيء أنصبا

كما يولي لما بدأ به المصنّف من الحروف اهتماما محاولا وجود العلّة حتّى في التّرتيب ومن ذلك قوله : حروف القسم هي : الواو ، بدأ بها لأنّها أكثر ورودا في القرآن : قال تعالى : والصّـافات والذاريات والطّور... والعصر، كما له ميل إلى ذكر المسألة والتّحقيق فيها بشيء من التّطويل.[2]

وكلّما ذكر كلمة " هذا هو التحقيق" فاعرف أنّها مسألة نحويّة عرض فيها كل الآراء ورجّح رأيا لأحد النّحاة أو رأيا خاصا به ، وقد أحصيت أكثر من ثلاثين تحقيقا في مسائل نحويّة كثيرة (في الجزء الأوّل فقط) ، ممّا لا يدع شكّا في أنّ تسميته للكتاب " بالمسائل التحقيقية في بيان التّحفة الآجرومية كان لهذا السّبب.

ومن ذلك نورد مسألة نحويّة تثبت ما نقول. يقول في شرحه : **وجزم** : أي إيجاد سكون أو حذف حرف لعامل ، وعلى أنّه لفظي ؛ فهو نفس السّكون والحذف . وسمي جزما ؛ لأنّه قطع للحركة أو الحرف ، و**التّحقيق** أنّ الضّمّة والفتحة والكسرة أسماء للحركة مطلقا ؛ حركة إعراب أو بناء أو بنية أو عارضة لغير ذلك ، وحركة البنية كفتحة : (زاي) زيد ، والعارضة لغير ذلك ؛ كحركة الإتباع والتّخلّص والنّقل.[3]

ومرّة يشير إلى المسألة النّحويّة بقوله : "وهو الصّحيح" ، كقوله: « وكي: حرف نصب واستقبال ومصدر ، ولا تدلّ على التّعليل ، وإنّما يدل عليه اللاّم مذكورة أو مقدّرة قبلها ، وإنّما تدلّ عليه إذا جُعلت جارّة وقدّرت أن بعدها وذلك هو **الصّحيح** »[4].

---

(1) قسم التحقيق ، ص63.

(2) قسم التحقيق ، ص58.

(3) قسم التحقيق ، ص 67.

(4) قسم التحقيق ، ص 112.

## 1_5 منهجه في العلّة النّحويّة:

وقد اعتنى الشّيخ اطفيش بالعلّة النحويّة ، وقد أورد الكثير منها في كتابه ومن ذلك قوله :"في باب المرفوعات وهي الفاعل: " قدّمه ؛ لأنّه أصل المرفوعات عند الجمهور والخليل ؛ ولأنّه جزء الجملة الفعليّة التي هي أصل الجمل في الإخبار ، إذ الأصل أن يخبر بالفعل ؛ لكونه لم يوضع إلاّ له كذا قيل ، ولأنّ التّركيب فيها أشدّ ، وامتزاج أحد الجزأين فيها بالآخر أكثر حتّى أنّه يغيّر له آخر الماضي بالسّكون في نحو: ضربت ، ولأنّ عاملها أقوى من عامل المبتدأ ؛ لأنّه لفظيّ ، والأصل في العامل أن يكون لفظيا وهو أقوى من المعنويّ ؛ لأنّه أدلّ على المعنى ؛ ولأنّه لفظي والفاعل لفظي فتوافقا ؛ ولأنّ الفاعل لا يحذف ، ولو دلّ عليه دليل ، ويحذف للسّاكن والضرورة وفي باب التّعجب من (أفعل به) لدليل نحو:﴿ اسمع بهم وأبصر ﴾(1) ؛ أي أبصرهم ، فإنّ الهاء فاعل جرّ بالياء وأبصر : فعل ماض على صورة الأمر وإذا كان أصلا للمبتدأ فهو أصل لغيره أيضا ؛ لأنّ المبتدأ أصل لباقي المرفوعات الّتي هي الخبر ، وخبر إنّ واسم كان وتوابع الخبر وتوابع خبر إنّ واسم كان ، وأمّا نائب الفاعل فهو كالفاعل ، وكذا توابع الفاعل والنائب.

وقيل : أصل المرفوعات المبتدأ و به قال سيبويه ؛ لأنّه باق غالبا على ما هو الأصل في المسند إليه ، وهو التّقدّم ، والفاعل عجز الجملة ، والصّدر مقدّم عن العجز ، ولا نسلّم أنّ الأصل تقدّم المسند إليه ؛ لأنّ الفائدة في المحكوم به غالبا وأصالة قالوا ؛ ولأنّ المبتدأ يحكم عليه بكل جامد ومشتق ، والفاعل يحكم عليه بالمصدر والوصف ، والفعل وما تضمّن ذلك ؛ ولأنّ المبتدأ يبقى مبتدأ ولو تأخّر ؛ كزيد قائم ، وقائم زيد . وقد يكون فاعلا بالتّأخير نحو: زيد قام ؛ وإذا أخّر كان قام زيد . والفاعل أبدا إذا قدّم كان مبتدأ نحو : قام زيد فإذا قيل : زيد قائم كان مبتدأ ، أو قيل : كلاهما أصل.(2)

وبدأ بالماضي(3) ؛ لأنّه غير فرع عن فعل من الأفعال ، والمضارع فرع عنه على الصّحيح عندي وذلك أنّه زيد على الماضي حرف المضارعة ، وتغيّر وكان مضارعا فالمزيد عليه أصل للمزيد . والأمر قال قوم: فرع المضارع وبقيّة منه فتأخر؛ ولأنّ كلّ حادث مسبوق بإرادة الله إيّاه ثمّ بالقبول ، ثمّ بـــ(كن) كما قال الله سبـــحانه :﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾[ النحل40] فانظر ما ذكرت في تفسيري في معنى قوله : (كن) . ولو قدّم المضارع لإعرابه وشبهه بالاسم في أمور معنوية ؛ كالإبهام والتّخصيص ، وأمور لفظية ؛ كتحرّك ما يتحرّك من اسم فاعله ، وسكون ما يسكن منه أعني أولهما وثانيهما ، وما بعد ذلك فالأمر ؛ لأنّه فرعه لصحّ ولكن ما فعل أولى لما ذكرت ، ولملازمة المضارع للزيادة.

---

(1) سورة مريم ، آية 38.

(2) قسم التّحقيق ، ص127.

(3) قسم التحقيق ، ص 103.

## المبحث الثاني : مصادره وشواهده و مصطلحاته

**2ـ1 مصادره وموقفه من النّحاة.**

**2ـ2 شواهده من القرآن ، الحديث ، الشّعر.**

**2ـ3 مصطلحاته.**

## المبحث الثاني : مصادره وشواهده و مصطلحاته

2ـ1 مصادره وموقفه من النّحاة.

2ـ2 شواهده من القرآن ، الحديث ، الشّعر.

2ـ3 مصطلحاته.

## 2-1 مصادره وموقفه من النّحاة:

**أولا ــ مصادره** : تردّد ذكره للنّحويين السّابقين في شرحه كثيرا ، وقد ورد ذكر بعض الأعلام في مواطن كثيرة وكان منهم الخليل و سيبويه و الكسائي و الفرّاء و ابن مالك و ابن الحاجب و الشّنواني و الشلُوبين و ابن هشام و الدّماميني و المرادي و السّهيلي.

وكان لكتاب "حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك " الحظ الأوفر لمصادر الشّيخ فالقارئ للكتاب يلحظ تشابها في الأسلوب والشّواهد والآراء النّحويّة ؛ فإذا قرأت فيه المباحث المختلفة بالأدوات في باب جوازم المضارع مثلا أو النّواصب فإنّك تجده قد حاك كلام الأشموني [1] مع قليل من التّغيير أو الحذف أو الزيادة ، ومثال ذلك من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك قوله في عوامل الجزم: زعم بعض الناس أن النّصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السّلف ﴿ ألم نشرحَ لك صدرك ﴾ [الشرح2] بفتح الحاء وبقول الرّجز : في أيّ يوميّ من الموت أفر أيوم لم يقدرَ أم يوم قُدرْ

ومن النص المحقّق[2] : وقيل : إهمالها لغة، وادّعى بعض أنّ النّصب بها لغة كقوله :

في أيّ يَوْمَيَّ من الموت أفــــر أيــومَ لم يُقـــدّرَ أم يـــوم قدر

وقد يجيء لغيره كالاستبطاء كقوله تعالى: (ألم يأن ...) والتّوبيخ كقوله تعالى: (أولم نعمركم)

وقد سمح له وقته المتأخر بالوقوف على جلّ الآراء النحويّة والاستفادة ممن سبقوه وما يشهد له بذلك كثرة ورود أعلام النّحو القدماء والمتأخرين.[3]

**ثانيا ــ موقفه من النّحاة** : نجده يأخذ بكل رأي يراه صوابا ، معتبرا نفسه أنّه ليس من المقلدين ولا من المقيّدين[4] بما اشتهر به في المذهب ومن ذلك قوله : " وإذا قلنا: أن الإعراب لفظي ؛ فهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف فقولي : ما جيء به أردت ما نُطق به وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو في : جاء أبوك ونحوه ؛ لوجودها قبل دخول العامـــل وقيـــل : علامة الرّفع الضمّة المقدّرة على الواو ؛ وهو الصّحيح [5].

ومرّة يرجّح قولا للكوفيين ، ومنه قوله في الأمر: " والأمر : معرب مجزوم بلام الأمر محذوفة للتـــّخفيف ؛ لكثرة الاستعمال وتبعتها تاء المخاطب لئلا يلتبس بغير الأمر، وقد نُطق باللاّم والتّاء في قراءة جماعة ﴿ وبذلك فلتفرحوا ﴾ [ يونس58][6] ، ومرّة يساند رأيا للبصريين ومن ذلك قوله : أنّ الفعل مشتق من المصدر[7].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح الألفية ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ج12/4،11.

(2) النّص المحقّق ، ص117.

(3) يراجع ر فهرس الأعلام .

(4) يراجع قسم التحقيق ، ص64.

(5) وهو رأي سيبويه.

(6 يراجع قسم التّحقيق ، ص105.

(7) يراجع قسم التحقيق ، ص88.

## 2-2 شواهده من القرآن:

دأب اطفيش في شرح متن الآجروميّة على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم وهي كثيرة في شرحه إلا أنّه يعطيك دائما موضع الشّاهد في الآية دون أن يكملها ومن ذلك : وقد تجيء قبل لم ولمّا للإبطاء كقــوله تعالى : ﴿ ألم يان ...﴾ [1] [سورة الحديد ، آية 16. ].

كما أنّه أورد بعض القراءات مستشهدا بها في شرحه و من ذلك قوله : و﴿ وما يشعرْكم ﴾[2] بإسكان الرّاء في قراءة ؛ فإنّه للتّخفيف وقوله : وقد نُطق باللاّم والتّاء في قراءة جماعة[3] ﴿ وبذلك فلتفرحوا ﴾[4]. ومن ذلك أيضا قوله: "و(نأتي) يجوز إبقاء همزته ساكنة بعد النّون ويجوز قلبها ألفا و به قرأ (ورش) ".[5]

## شواهده من الحديث النّبوي الشّريف و موقفه منه:

استشهاده بالأحاديث النّبويّة الشّريفة قليل ، فلم أقف إلاّ على سبعة منها في القسم الأوّل من التّحقيق وفي اثنين منها إشارة للحديث فقط دون ذكر متن الحديث كاملا ، كما في حديث " ليس من البرّ الصّيام في السّفر " [6] وهو ليس ممن يرفضون الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة الشّريفة.

كما أكثر من الاستشهاد بالشّعر وأغلب شواهده من عصر الاحتجاج النّحوي أي من الشّعر الجاهلي والإسلامي والأموي ، وبعضه من شواهد سيبويه.

وقد أورد بعض الأبيات الشّعريّة التي لا تنتمي إلى عصر الاحتجاج النّحوي قصد التّمثيل أو ذكر بيت يجمع أقسام الإعراب ؛ مثلا : " وقد جمع الثّمانية من قال متغزلا[7] :

لقد فتحتْ بابَ الرّضى عند هـــجرها    شــقيقةُ بــدر التّم فا نجــبر الكــسر
فأسكنتُ بعد الضمّ ما قد نصبتُه فقلت :    ارفعي جزما فقــد طــاب لي الجــرّ

وهو عند إنشاء الشّاهد الشّعري لا يعزوه لقائله إلاّ نادرا ومن ذلك قوله:" وأمّا قول الشّاعر: لم يوفون بالجار"[8] أما الشّواهد النّثريّة فكثيرة في الشّرح ، فلسنا في حاجة إلى عرض شيء منها لأنّ النّثر متفق الاستشهاد به  أمّا أقوال العرب  فلم أقف إلاّ على مسألة الكحل[9]، أو قول عثمان: "أراهموني الباطل شيطانا "[10] وأما الأمثال فلا يوجد لها أثر يذكر في الشّرح.

---

(1) قسم التحقيق ، ص118.

(2) سورة الأنعام ، آية 125.

(3) قراءة أبي وأنس . ينظر قسم التّحقيق ، ص 105.

(4) سورة يونس ، آية 58.

(5) قسم التحقيق ، ص108.

(6) قسم التحقيق ، ص55.

(7) قسم التحقيق ، ص 68.

(8) قسم التحقيق ، ص94.

(9) قسم التحقيق ، ص130. (10) قسم التّحقيق ، ص 138

## 3-2 مصطلحاته :

مصطلحات الشّيخ مزج بين مصطلحات المدرستين ، وله ميل لاستعمال مصطلحات الكوفيين ومن ذلك قوله : الكسرة : سميت لتسفّل الشّفتين عند النّطق بها وقدمت لأنّها الأصل في الخفض والياء أتبعها الكسرة لأنّها تنشأ منها [1].

ومنه كذلك : « **والاسم الّذي لا ينصرف يخفض بالفتحة** : جمع أسباب المنع من قال .. »[2]

**والأمر** : معرب **مجزوم**[3] بلام الأمر محذوفة للتـــّخفيف ؛ لكثرة الاستعمال ، وتبعتها تاء المخاطب لئلا يلتبس بغير الأمر، وقد نُطق باللاّم والتّاء في قراءة جماعة : ﴿ وبذلك فلـــتفرحوا ﴾ [ يونس58] . وفي الحديث " لتأخذوا مصافّكم "[4] وقول الشاعر :

لتقُمْ أنتَ يا ابن خيرِ قريشٍ ولتقض حوائجَ المسلمين[5]

وعلامة الجزم السّكون ، أو حذف الآخر ، أو حذف النّون ؛ وإن اتّصلت بالأمر نون التّوكيد مباشرة أو نون الإناث بُني على الفتح مع الأولى للتّركيب ؛ كخمسة عشر ، وعلى السّكون مع الثّانية ، وكان في محل جزم بلام الأمر المحذوفة ، وقال البصريون[6] : مبنيّ على سكون أو حذف وأنّه صيغة على حدة لا حذف فيها.

ونجده من ناحية أخرى يستعمل المصطلحات البصريّة في كثير من المسائل النّحويّة ومن ذلك قوله : اسم الفاعل وعند الكوفيين الفعل الدائم ، الفعل المتعدي ويقابله الفعل الواقع عند الكوفيين ، وحروف المعاني ويقابله الأدوات ، الضمير ويقابله المكنيّ عند الكوفيين ، وإنّما يكون الاسم متصرفا وعند الكوفيين ما يجري وما لا يجري ، البدل ويقابله الترجمة والتبيين والتكرير وهو عطف البيان عند سيبويه ، الاسم الجامد ويقابله الاسم الثّبت عند الكوفيين ..[7]

---

(1) قسم التحقيق ، ص 87.

(2) قسم التحقيق ، ص 99.

(3) قسم التحقيق ، ص105.

(4) ينظر قسم التحقيق ، ص106.

(5) ينظر قسم التحقيق ، ص106.

(6) مسألة خلافيّة بين البصريين والكوفيين ، ينظر قسم التحقيق ، ص106.

(7) ينظر مدرسة الكوفة ، تأليف ، د. مهدي المخزومي ، ص303.

## المبحث الثالث: منهجنا في التّحقيق

**3ـ1 قيمة الكتاب وتحقيق النّسبة والعنوان.**

**أولا: قيمة الكتاب.**

**ثانيا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.**

**ثالثا: تحقيق اسم الكتاب.**

**3ـ2 منهجنا في تحقيق المخطوط.**

## 3ـ1 قيمة الكتاب و تحقيق النسبة والعنوان.

### أولا : قيمة الكتاب :

قد يوصف كتاب المسائل التّحقيقية في بيان التّحفة الآجروميّة بأنّه كتاب تعليمي ييسر النّحو لغير المتخصصين أو للمبتدئين فعبارات الشّرح واضحة رغم ما ورد فيها من تطويل لأن الشّيخ لا يخرج من دائرة التأثر بمن سبقوه ، أما الكتاب فسوف يكون له الأثر الطّيب إن شاء الله على القارئين المبتدئين والمتخصّصين على السواء نظرا لما قام به الشّارح من جهد لا ينكر ، فقد شرح ووضّح واستشهد ومثّل وقارن ورجّح وحقّق في مسائل نحويّة كثيرة ، وقد يستفيد منه إلى جانب النّحوي الأديب والفقيه و فقيه اللّغة والفيلسوف والمعانيون وكل من أحبّ هذه اللغة ، والله نسأل أن يكون لهذا الكتاب محقّقا نفع كبير فهو الموفق للخير كلّه.

### ثانيا : تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

كل المصادر والمراجع الّتي ترجمت لشخصيّة الشّيخ اطفيش تجزم أنّه ترك شرحا للمقدّمة الآجروميّة ما زال مخطوطا ، ومن الكتب الّتي ذكرت المؤلَف منسوبا إلى المؤلِف :

ـ معجم أعلام الإباضيّة – جمعيّة التّراث – مج844/4.

ـ السّلاسل الذهبية بالشمائل الطفيشيّة ، إبراهيم بن بكير حفّار ، ص76, ما بعدها.

ـ الفكر السّياسي عند الإباضيّة ، جمعية التراث، ص112.

ـ ملحق سير المشايخ للشّماخي ، ص 153/2

ـ شرح شواهد شروح الآجروميّة للعلامة اطفيش ( مخطوط تحت رقم 15 مكتبة الحاج محمد بن أيوب ، غرداية.

ـ المسائل التحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة ( مخطوط تحت رقم 12–5) مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب ،غرداية.

### ثالثا: تحقيق اسم الكتاب :

إنّ هذا الكتاب من الكتب النحويّة التي لا تزال مخطوطة ، وهو صحيح النّسبة إلى صاحبه الشيخ اطفيش ، وقد ذكر الشيخ ذلك في مقدمة الكتاب من النسخة الكاملة (أ) ، يقول : "وبعد فإنّ التطويل قد أخذنا منه حظّنا والحمد لله ، وأما الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشروع فيهما تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجروميّة شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك وربّما ذكرت أكثر من ذلك ، وسمّيته بمسايل[1] تحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة... " وبعض الكتب تذكر تسميته : بالمسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة وأرجّح التسمية الأولى ؛ لأنّها تفيد دلالة البعض من المسائل وليس كلّها.

---

(1) قسم التّحقيق ، ص.43.

### 3-2: منهجنا في تحقيق الكتاب:

**اتبعنا الخطوات التالية:**

**أولا** : محاولة إخراج النّص سليما خاليا من الأخطاء النحويّة والإملائيّة حتىّ يكون بين يدي القارئ سهل المنال ، واضح العبارة ، وقد بذلنا في سبيله الوسع ، وقمنا بإثبات الفروق وتصحيح الأخطاء الواردة في الكتاب ، وقد أشرنا إلى ذلك في تحقيقنا وأغفلنا البعض .

**ثانيا** : التّعليق على بعض المسائل النحويّة الموجودة في الكتاب .

ثالثا : توثيق أكثر الآراء النحويّة والأمثلة النّحوية .

**رابعا** : التّعليق على الألفاظ الغريبة معتمدين في ذلك على المعاجم اللّغويّة .

**خامسا** : توثيق الشّواهد النّحويّة وبيان موضع الشاهد مع ذكر الروايات المختلفة للشاهد الشعري الموجودة في الكتاب .

**سادسا** : وضع علامات التّرقيم المناسبة بما يوافق ما أراده المؤلف.

**سابعا** : تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة.

**ثامنا** : ترجمة الأعلام .

**تاسعا** : وضع عناوين لموضوعات الكتاب .

**عاشرا** : وضع الفهارس المختلفة للكتاب ، نحو فهرس القرآن والحديث والأمثال والأعلام والشّعر والمراجع والموضوعات . هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# المبحث الرّابع: دلالات وشروح.

4ـ1 دلالات بعض الرموز.

4ـ2 وصف المخطوطات.

4ـ3 صور للمخطوط.

## 4-1 دلالات بعض الرموز:

ــ بوّبت الكتاب وأبرزت عناوين الأبواب وجعلت عنوانا فرعيا بين حاصرتين.
ــ وضعت الكلام الزائد عن كلام الشّارح بين معقوفين [ ].
ــ جعلت النّص القرآني بين قوسين مزهّرين ﴿ ﴾.
ــ كما جعلت الحديث النّبوي الشّريف و الكلام المنقول بين بين القوسين الصّغيرين «».
ــ جعلت الكلام المبتور الذي سقط من بعض النّسخ بين النّجمتين * *
ــ و(*) للملاحظات.
ــ النسخة الأولى رمزت لها بالرمز(أ).
ــ النسخة الثانية رمزت لها بالرمز(ب).
ــ النسخة الثالثة رمزت لها بالرمز(ج).
ــ النسخة الرابعة لم نتمكّن من الحصول عليها.

## 4-2 وصف المخطوطات :

عثرنا على أربع مخطوطات بمسقط رأس الشّيخ اطفيش غرداية ، الأولى وهي التي رمزنا لها بالرّمز (أ) وهي النسخة المعتمدة في التحقيق كونها النّسخة الكاملة ، وهي موجودة بمكتبة محمّد بن أيّوب الحاج سعيد تحت رقم(12. 5).

- عنوان المخطوط كتب هكذا: مسائل التّحقيق في بيان التّحفة الأجرومية ، باللّون الأزرق مصحّحة فيه كلمة التّحقيق [ التحقيقية ] باللّون الأسود .

- أوّل : وبعد فإنّ التطويل قد أخذنا منه حظّنا والحمد لله وأما الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشّروع فيهما ...

- آخر : وما أشبه ذلك كجبة صوف و[ كمضغة ] و وسق تمر وخلاصة سعد ولباب عدنان والله أعلم بغيبه وصلى الله على سيدنا محمد.

- النّاسخ : - بلا - [ الشيخ حمو بن با حمد ، بابا وموسى ].
- تاريخ ومكان النسخ :- بلا-
- عدد الأجزاء : -بلا-
- عدد الأوراق 75- عدد الأسطر في المتوسط 29- المقاس 15.5*23سم.
- الخط صعب القراءة في بعض الأوراق ، ألوانه (بني وأحمر).

**ملاحظات :**

- نسخ المخطوط في حياة المؤلف وذلك لقول النّاسخ في بدايته : " أمدّ الله بعونه ونفعنا بعلومه ..."
- في الكتاب تعليقات في الهامش قيل أنّها بخط الشيخ اطفيش وهي غير واضحة في كثير منها.

## النّسخة الثّانية :

ورمزت لها بالرّمز (ب) ، تبتدئ بقوله : "بعد نقل حركتها ، مصدر إعراب وأما الأعراب بفتح فإسكان : فسكان البادية من العرب نحو: الأعراب أشدّ كفرا ، ونحو : قالت الأعراب آمنا ..." وتنتهي بنفس نهاية النسخة (أ) إلا انه يبتر منها جزء هام يبتدئ من قوله : ومثلهنّ الألف والواو اللتان هما علامتان ،نحو الزيدون يعفون بضم الفاء وإسكان الواو... إلى غاية قوله : "لمجرّد التفصيل وتقع بين العامل والمعمول ..." أي من الصفحة 14إلى52 من النّسخة الأم (أ).

**ملاحظات :**

- النّسخة مبتورة البداية ، كتبت باللّون الأسود والأحمر.

-الخط مغربي ، وأشكّ في أنها ليست لأحد تلاميذه نظرا لكثرة الأخطاء الواردة فيها وقد أشرت إلى أغلبها في قسم التحقيق. عدد أوراقها 32ورقة ، معدل عدد الأسطر حوالي 24 - تاريخ النسخ غير موجود ، وهي موجودة في خزانة الشيخ صالح بن كاسي / الرقم في الخزانة ش ص/دغ 97. قسم التّراث والمكتبة- التّصوير الرّقمي للمخطوطات ، غرداية.

النسخة الثالثة: وهي التي رمزنا لها بالرمز (ج) وهي موجودة بمكتبة :

- آل فضل ببني يزقن - رقمها في الخزانة : دغ 69.
- العنوان : مسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة.
- المؤلف : (امحمد بن يوسف اطفيش) (ت 1332هـ/ 1914م).
- النّاسخ : (عمر بن الحاج إبراهيم اليسجني ).
- تاريخ النّسخ : ( قبل1332م).
- بداية المخطوط : الحمد لله والصّلاة والسلام على رسول الله ...وبعد ، فإنّ التّطويل قد أخذنا منه حظّنا ...
- نهاية المخطوط : ... لأنّ ممّا يردّ الشيء لأصله ، وفي نحو ضربوا مبني على الضمّ ويردّه أنّ البناء يكون.
- عدد الأوراق : 16/ المسطرة 19/ الخط : نسخ مغربي جليّ/ لون المداد : أسود وقرمزي.
- حالة المخطوط : النسخة في حالة جيّدة من الحفظ ، وهي غير تامّة ، إذ لم يُكمَل نسخها.

**ملاحظات :**

ـ النّسخة بخطّ أحد تلاميذ المؤلف الشّيخ اطفيش ، وقد أُثبت اسمه من مقارنة الخطوط.

ـ نسخت المخطوطة قبل وفاة المؤلف ، بدليل الزّيادات التي بخطّه في الهامش.

**النسخة الرابعة :**

تمّ العثور عليها في مكتبة القطب ببني يزقن ، ولكنّنا لم نستطع الحصول على نسخة مصوّرة منها بحجة أنّ القائمين على المكتبة هم بصدد إعادة تصوير كل المخطوطات ، ولم يسمح لنا بتصويرها خارج المكتبة ، وهي نسخة كاملة.

# صور للمخطوط

3-4 صورلـــ :

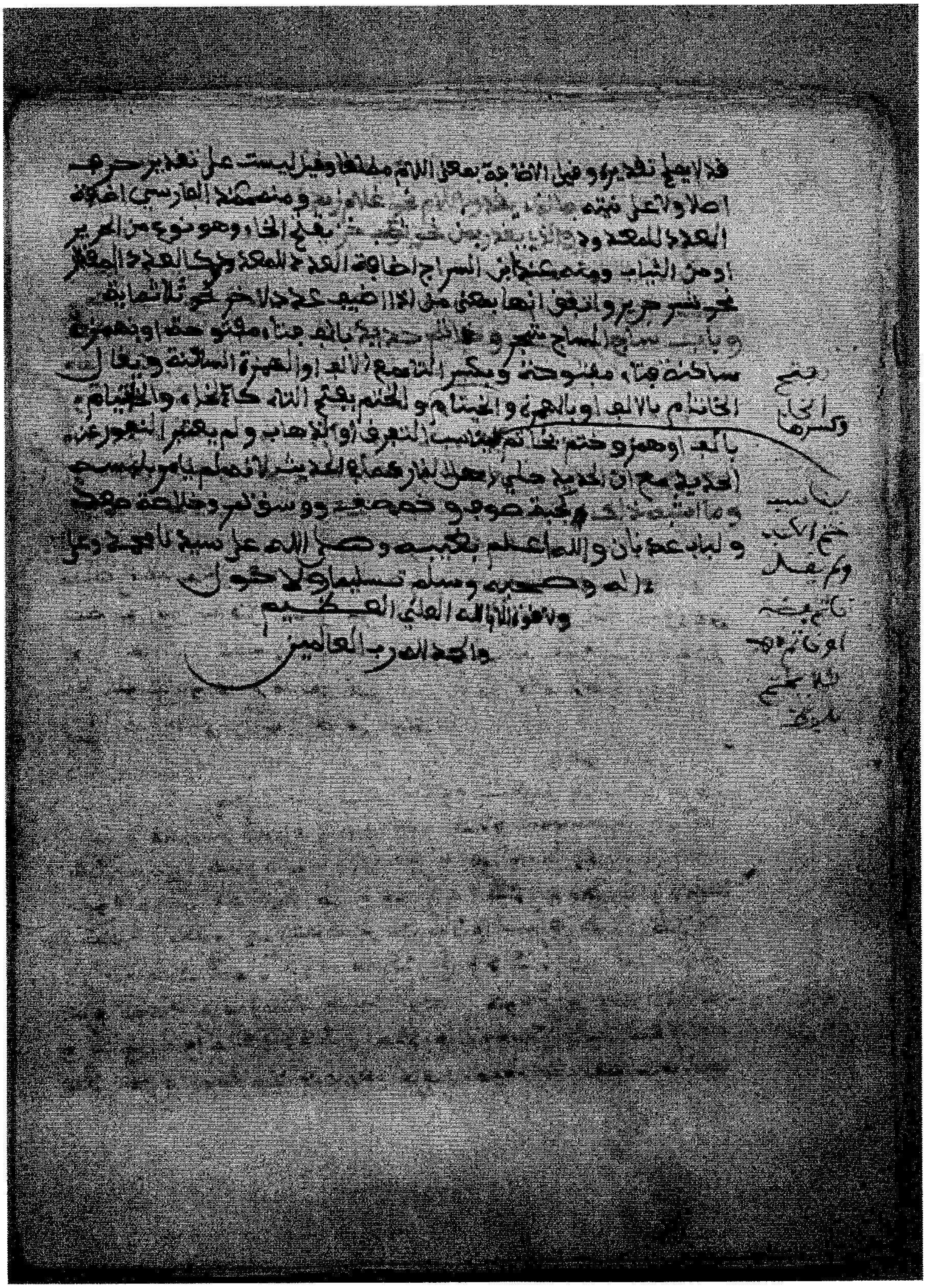
ـــ الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة (أ).

ـــ الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة(ب).

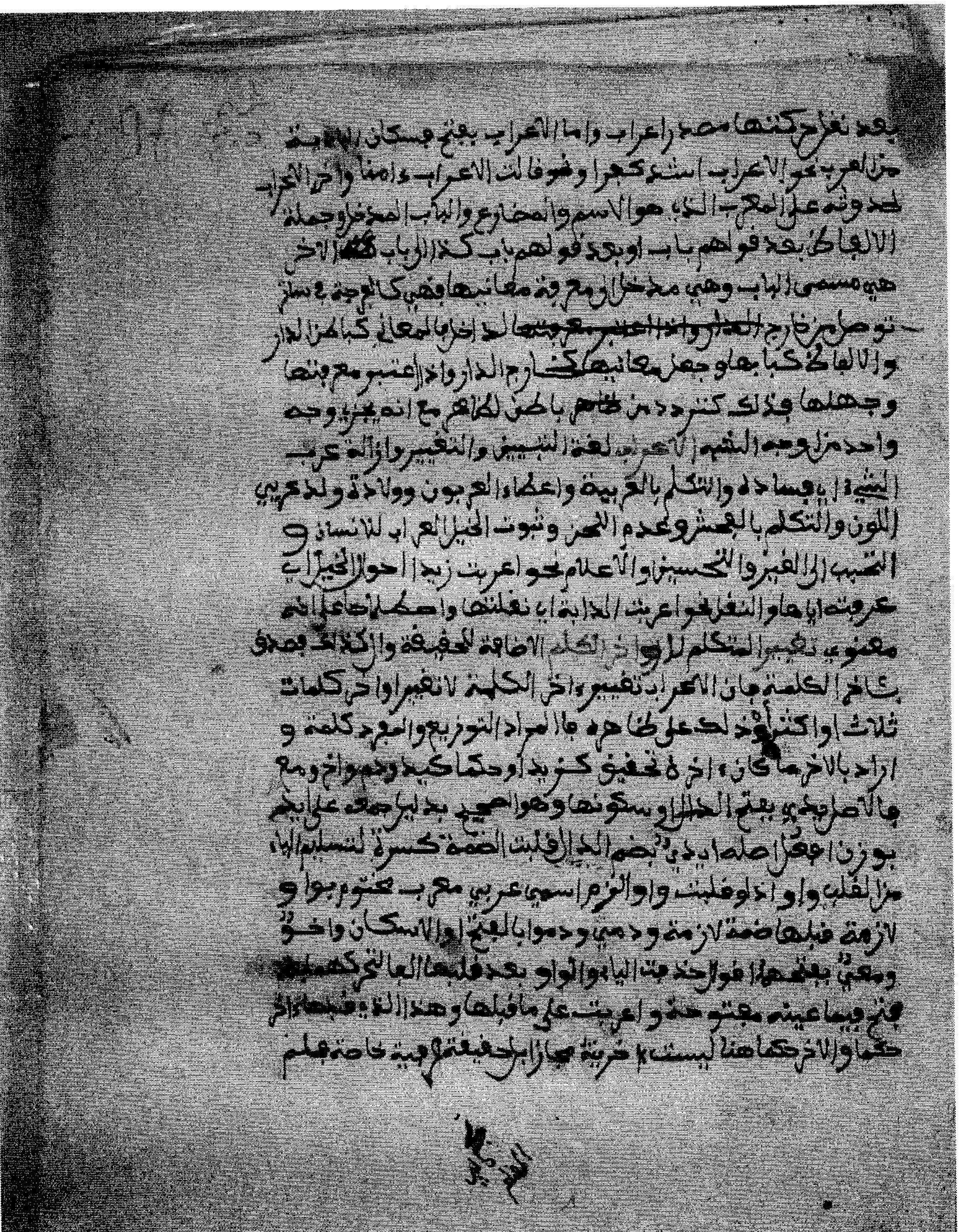
ـــ الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة(ج).


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
هذا شرح الشيخ العالم العلامة الحبر الفهامة شيخنا
الحاج محمد بن الحاج يوسف
ونفعنا الله بعلومه آمين يا رب العلمين
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

الصفحة الأولى من النسخة (أ).



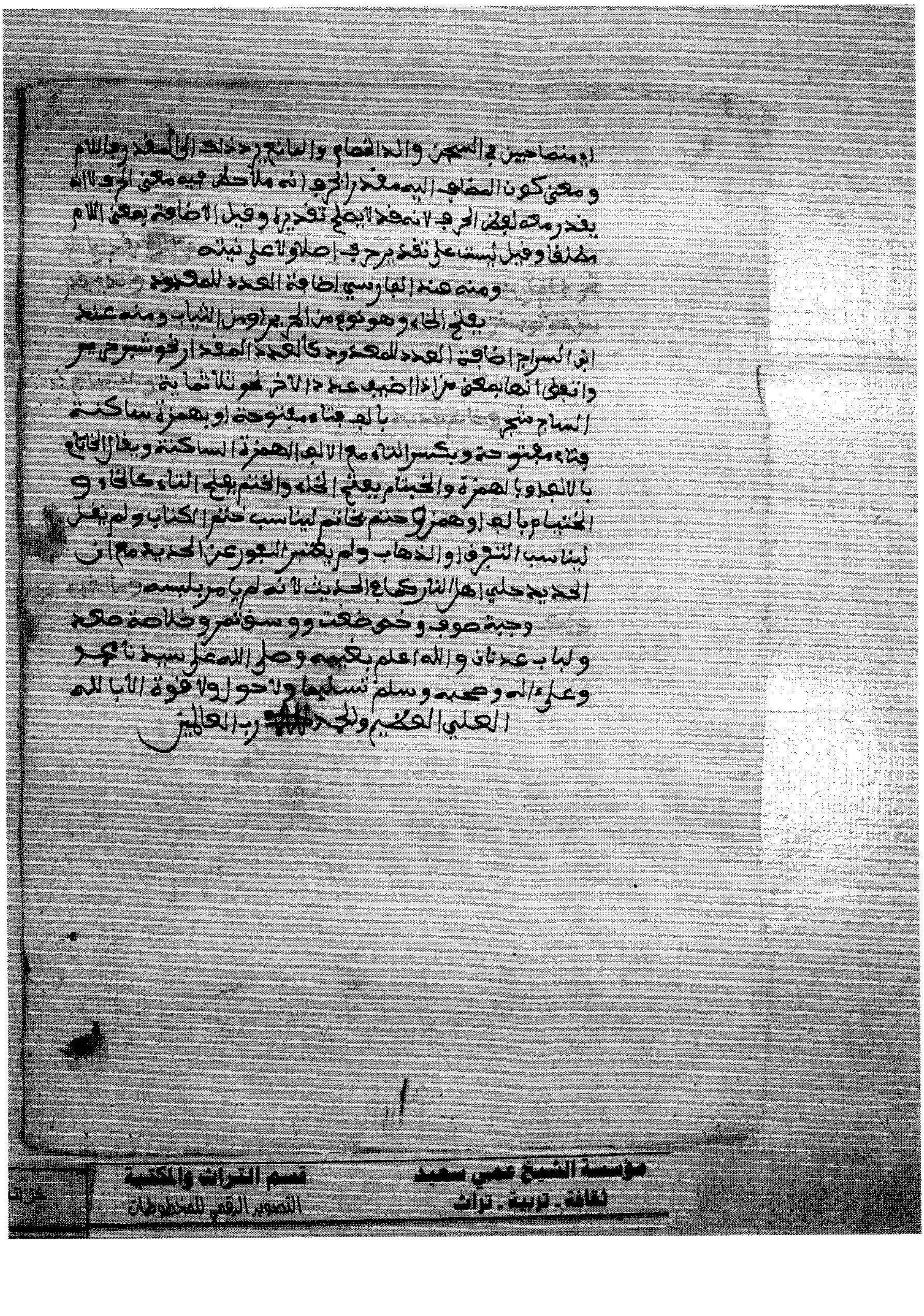
الصفحة الأخيرة من النسخة (أ).



بعد نقل حركتها مصدر اعراب واما الاعراب بفتح وسكان [illegible]
من العرب نحو الاعراب اشد كفرا ونفاقا وقالت الاعراب امنا واخر الاعراب
حد وضع على المعرب الذي هو الاسم والمضارع والباب المذكور وجملة
الالفاظ بعد قولهم باب او بعد قولهم باب كذا الباب [illegible] الاخر
هي مسمى الباب وهي مدخل ومعرفة معانيها فهي كالوجه في سلو
توصل من خارج ~~الدار واذا اعتبر مع جنسها~~ لداخل المعاني كبا لمن الدار
والالفاظ كبابها وجعل معانيها كخارج الدار واذا اعتبر مع جنسها
وجهلها فذلك كتردد من ظاهر باطن لظاهر مع انه يجري وجه
واحد من وجه الشبه الاعراب لغة التبيين والتغيير وازالة عرب
الشيء اي فساده والتكلم بالعربية واعطاء العربون وولادة ولد عربي
اللون والتكلم بالفحش وعدم اللحن وثبوت الخيل العراب للانسان و
التحبب الى الغير والتحسين والاعلام نحو اعربت زيدا احوال الخيل اي
عرفته اياها والنقل نحو اعربت الدابة اي نقلتها واصطلاحا على انه
معنوي تغيير المتكلم لاواخر الكلم الاصلية لحقيقة والكلام يصدق
باخر الكلمة فان الاعراب تغيير اخر الكلمة لا تغيير اواخر كلمات
ثلاث او اكثر اوخذ لحمل على ظاهره فالمراد التوزيع والمعرب كلمة و
اراد بالاخر ما كان اخره تحقيقا كزيد او حكما كيد ودم واخ وضم
فالاصل يدي بفتح الدال او سكونها وهو الصحيح بدليل جمعه على ايدي
بوزن افعل اصله ايدي بضم الدال قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء
من القلب واوا او قلبت واوا لزم اسمي عربي معرب مختوم بواو
لازمة قبلها ضمة لازمة ودمي ودموا بالفتح او الاسكان واخو
ونحوه بفتحها فوا حذفت الياء والواو بعد قلبها الفا تخفيفا
فنح فيما عينه مفتوحة واعربت على ما قبلها وهذا الذي تحقيقا اخر
حكما والاخر حكما هنا ليست اخرية مجازا بل حقيقة اثر هيئة خاصة فعلم

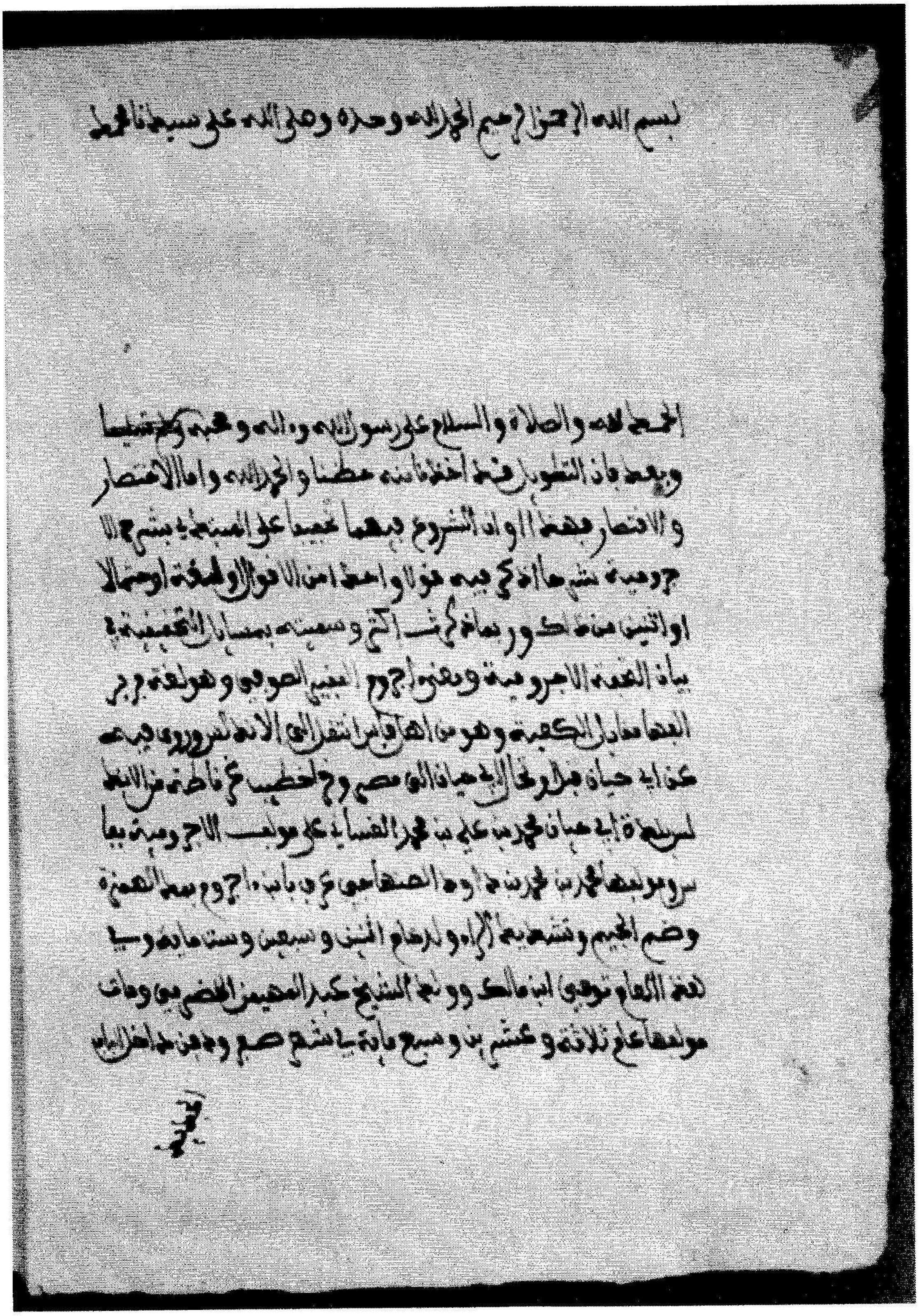


الصفحة الأولى من النسخة (ب).


أي منصاحبين في السجن والداخصام والمانع من ذلك أن المعقد به اللام
ومعنى كون المضاف إليه مقدرا بالحرف أنه ملاحظ فيه معنى الحرف لا أنه
يقدر معه لفظ الحرف لأنه قد لا يصلح تقديره وقيل الإضافة بمعنى اللام
مطلقا وقيل ليست على تقدير حرف أصلا ولا على نيته
ومنه عند الفارسي إضافة العدد للمعدود
بفتح الخاء وهو نوع من الحرير ومن الثياب ومنه عند
ابن السراج إضافة العدد للمعدود كالعدد المفسر نحو [illegible]
وانفق أنها بمعنى من إذا أضيف عدد الآخر نحو ثلاثمائة
السماج [illegible] بالف فتاء مفتوحة أو بهمزة ساكنة
فتاء مفتوحة وبكسر التاء مع الألف والهمزة الساكنة ويقال الخاتم
بالألف وبالهمزة والخيتام بفتح الخاء والختم بفتح التاء كالخاء و
الختيام بالف او همز وختم خاتم ليناسب ختم الكتاب ولم يقل
ليناسب التزوف او الذهاب ولم يقتصر التعبير عن الحديد مع أن
الحديد حلية أهل النار كما في الحديث لأنه لم يأمر بلبسه [illegible]
وجبة صوف وخوخة وسمتمر وخلاصة [illegible]
ولباب عدنان والله أعلم بغيبه وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم والحمد لله رب العالمين

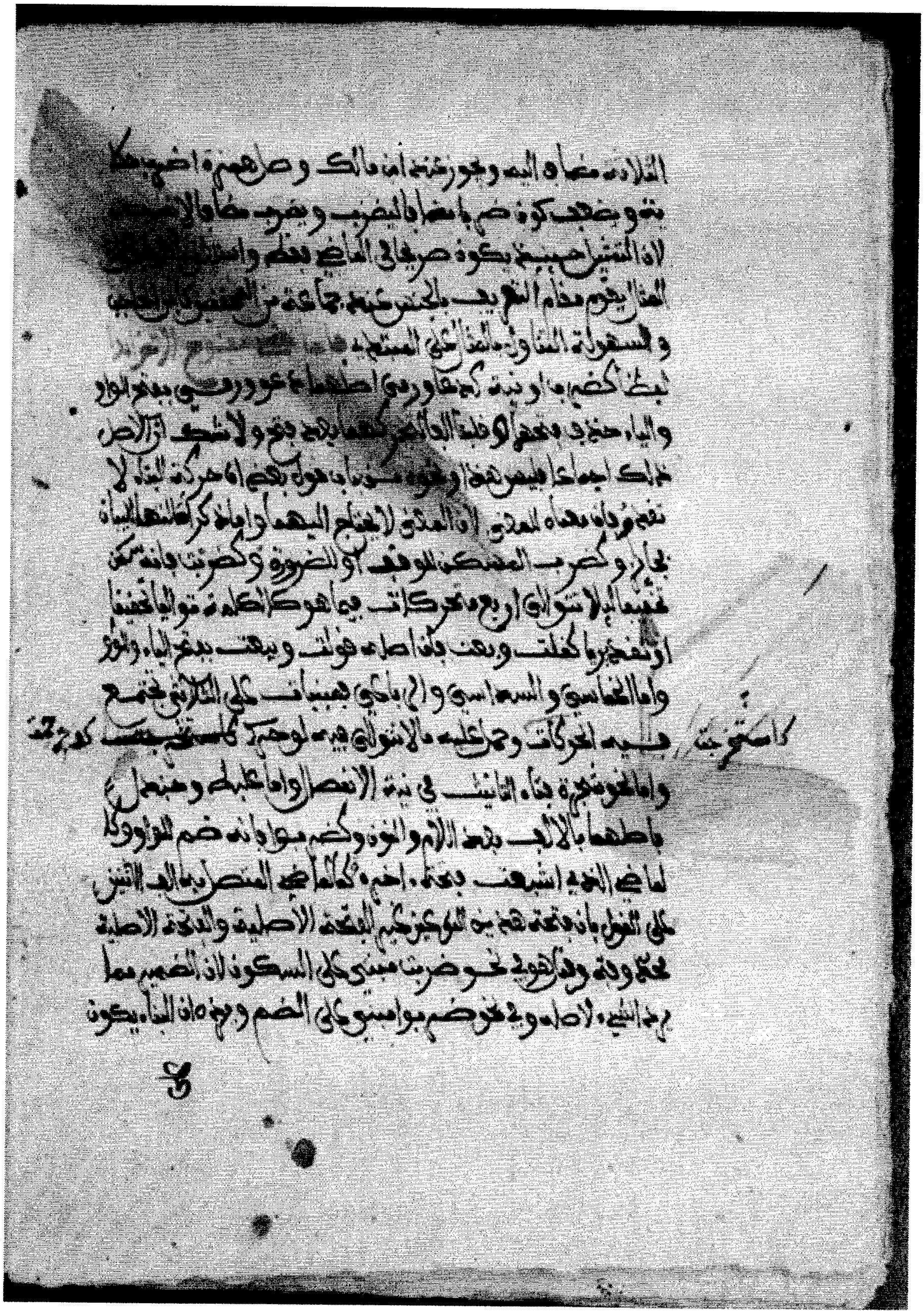


الصفحة الأخيرة من النسخة (ب).


بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم تسليما

الصفحة الأولى من النسخة (ج).



الصفحة الأخيرة من النسخة (ج).

# الفصل الثاني:

# تحقيق المخطوط

## [ مقدمة النّاسخ ]

بسم الله الرحمان الرحيم ، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله و صحبه وسلّم تسليما. هذا شرح متن الآجرومية في علم العربية تأليف الشّيخ العالم العلاّمة الحبر الفهّامة شيخنا وفريد عصره الحاج أمحمد بن الحاج يوسف اطفيش الإباضي أمدّه الله بعونه ونفعنا بعلومه آمين يا ربّ العالمين[1].

## [ مقدمة الشّارح ]

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على رسول الله وصحبه وبعد فإنّ التّطويل قد أخذنا منه حظّنا ، وأمّا الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشّروع فيهما ؛ تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرومية شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك ، وربّما ذكرت أكثر وسمّيته بمسائل التّحقيقيّة[2] في بيان التّحفة الآجرومية ؛ ومعنى آجروم[3] : الفقير الصّوفي وهو لغة بربر. ألّفها مقابل الكعبة وهو من أهل فاس ، انتقل إلى الأندلس وروى فيه عن أبي حيان[4] قبل ارتحال أبي حيان إلى مصر، وقرأ خطيب غرناطة من الأندلس ـ بلدة أبي حيان ـ محمد بن علي بن محمد الغساني[5] على مؤلف الآجروميّة بفاس[6]، ومؤلفها محمد بن محمد بن داود الصّنهاجي ، عُرف بابن آجروم بمدّ الهمزة وضمّ الجيم وتشديد الرّاء. ولد عام اثنين وسبعين وستمائة. وفي هذا العام توفي ابن مالك.[7]

---

(1) هذه الفقرة سقطت من النّسخة (ب) ، وكتبت باللّون الأحمر في (أ).

(2) في النّسخة (أ) « وسميته بمسايل التحقيقية » ، وفي النسخة (ب) القسم الأول مبتور ، وفي النسخة (ج) «بمسائل التحقيقية» ، وفي كل خطأ ؛ لأنّ مراد الشّارح بعض المسائل التّحقيقيّة والتّحقيق : مسائل تحقيقيّة في بيان التّحفة الآجرومية.

(3) ترجمته موجودة في بغية الوعّاة ، مج1/ ص237. وهي نفس ترجمة الشّيخ اطفيش تقريبا.

(4) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي ، أبو حيان أثير الدّين(654هـ/1256م /745هـ/1244م) ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات .ولد في غرناطة ،ورحل إلى مالقة ، وأقام بالقاهرة حتى توفي فيها .له من الكتب الكثير ، أشهرها :"البحر المحيط "،و"تحفة الأريب "، و"مجاني العصر "، و"طبقات نحاة الأندلس " . انظر ترجمته في (الأعلام :152/7) ، الدّرر الكامنة 302/4، وبغية الوعاة ،280/1؛ و الوافي بالوفيات 71/4.

(5) أبو الحسن محمد بن أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن علي الفقيه الخطيب المالقي من أشياخ أبي حيّان ولد سنة617هـ. ينظر نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ج2/ص44.

(6) فاس: مدينة مغربيّة على وادي فاس عاصمة البلاد في عصور عدّة ، من القرن9حتى القرن17.ينظر المنجد في اللّغة والأعلام ، ص402.

(7) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، كان إمامًا في القراءات وعللها، من أشهر مؤلفاته، متن الألفية في النحو، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة. انظر بغية الوعاة، ج1،ص130، وما بعدها.

وولد الشّيخ عبد المهيمن الحضرمي[1]. ومات مؤلفها عام ثلاثة وعشرين وسبع مائة في شهر صفر ودفن داخل الباب الجديد بفاس ، صنّف هذه المقدّمة ، وشرح حرز الأماني في القراءات نظم الشاطبي[2].

## [ شرح البسملة ]

**بسم:** متعلق بـ (أؤلف) محذوفًا مؤخرًا للحصر أو بحال حذفت مع عاملها أي: بسم الله الرّحمان الرّحيم أؤلف متبركا، وطوّلت الباء دلالة على الألف أو تفخيما للحرف الذي بُدِئَ به كتاب الله، وقال بعضهم[3]: إن ذكر متعلق البسملة لا تطول باؤها. وحذفت ألف اسم في الخط أعني همزة الوصل لكثرة الاستعمال وإنّما حذفت في﴿ بسم الله مجراها ﴾[4] و﴿ أنّه بسم الله الرّحمان الرّحيم ﴾[5] لشبههما لها صورة ، وإن لم يكتبا في القرآن إلاّ مرّة أو لعدمها من جملة البسملة المكرّرة .

والاسم من السّمو[6] بضمّتين والتّشديد وأصله : ( سمو) بكسر السّين أو ضمّها ، قال بعض : أو فتحها مع إسكان الميم في الكلّ ؛ حذف واوه وسُكّن سينُه وأُتي بهمزة الوصل توصّلا للنّطق بالسّاكن وتعويضا، فوزنه (افع) وفي ذلك الحذف تخفيف ولو عوّضت عنه الهمزة ؛ لأنّها تحذف في الوصل.

---

(1) هو عبد المهيمن بن عبد المهيمن أبو محمد الحضرمي ( 676ه 749) كان غزير العلم بالأدب والتاريخ . ينظر :جذوة الاقتباس ، ص279 ، ذكره السيوطي في بغية الوعاة ، ج2/ 11.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الغرناطي له : " شرح الألفية " ، يجيز الاستشهاد بالأحاديث المنقولة الدالة على فصاحته ــ صلى الله عليه وسلم ــ توفي سنة 790هجرية ، ينظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ، 75/1.

(3) مسألة تطويل الباء في (بسم) : يقول الرّازي : « طوّلوا الباء من بسم الله وما طوّلوها في سائر المواضع ؛ لأنّه لماّ حذفت ألف الوصل بعد الباء ، طوّلوا هذه الباء ليدل طولها على الألف المحذوفة ؛ ألا ترى أنهم لما كتبوا ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ بالألف ردّوا الباء لصفتها الأصلية ».

وقال القتيبي: إنّما طوّلوا الباء لأنهم أرادوا أن لا يستفتحوا كتاب الله إلا بحرف معظّم ، وكان عمر بن عبد العزيز يقول لكتابه : طولوا الباء ، وأظهروا السين ، ودوّروا الميم تعظيما لكتاب الله .» ينظر كتاب تفسير الفخر الرازي ، سورة الفاتحة ، مسألة تطويل الباء ج1ص112.

(4) سورة هود ، آية (41).

(5) سورة النمل ، آية (30).

(6) « يقول البصريون : إنّ الاسم مشتق من (سَمَوَ ) وهو من السّمو ؛ أي العلو والارتفاع. و يقول الكوفيون : إنّ الاسم مشتق من الفعل (وَسَمَ) وهو من الوسم أي العلامة والسّمة ». ينظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تحقيق د.جودة مبروك محمد مبروك ، المسألة رقم 1، ص4.

أو من الوسم ؛ حذفت واوه وعوّضت عنه الهمزة ؛ فوزنه (اعل) . والسّمو: العلو ، والاسم عال أي له شرف لدلالته على مدلوله به ؛ إذ يعرف مدلوله به ولا يلزم أن يقال : عال على مدلوله بل عال في نفسه ؛ فلا يرد أنّه يكون اسم الله أعلى منه[1]، وإنّما لم أقل سُمّي لأنّه أعلى من الفعل والحرف ؛ لأنّ لفظ الاسم يطلق في أصل العربيّة على الفعل والحرف أيضا ، قال الله تعالى: ﴿ وعلّم آدم الأسماء كلّها ﴾[2] إلاّ أن يُقال : خُصّ بغير الفعل والحرف في الاصطلاح لشرفه عليهما[3] ولدلالته على الذّات إجماعا دلالة مطابقة والفعل يدل عليها ضمنا ؛ بل قيل لا يدلّ عليها التزاما ، والاسم الدّال على الحدث يدلّ عليها ضمنا وهو الوصف واسم المكان والزمان والآلة واسم الأرض مما كثر ؛ كأرض مذأبة أي: كثيرة الذئاب ، والوسم : جعل العلامة ، ولا بدّ من دعوى الحذف ؛ لأنّه معرب والمعرب لابدّ أن يكون ثلاثة أحرف فصاعدا وهمزة الوصل لا تعدّ.[4]

**الله** : علم على الذّات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد.**الرّحمن** : المنعم بالنّعم الجليلة. **الرّحيم** : المنعم بالنّعم الّتي دوّنها، وهما صفتان للمبالغة، ووجه المبالغة بالأولى تكثير الحروف ونقل الفعل إلى فعل بضمّ العين ، وأمّا حذر بلا ألف ؛ فإنّه ولو كان أبلغ من حاذر لا يشكل علينا لأنّهما ليسا من نوع واحد بل أحدهما اسم فاعل والآخر صفة مبالغة. وبالثّانية هذا النّقل، وليسا من صفات المبالغة المذكورة في النّحو؛ لأن وزن الأولى ليس من أوزانها ، والثّانية ولو كان من أوزانها ؛ لكنّها قام الدّليل على أنّها تستعمل في غير المبالغة النّحوية أيضا، وشرط كون صفة المبالغة على وزن (فعيل) أن لا يستعمل هذا الوزن منها في غير المبالغة لئلا تلتبس[5].

---

(1) « يقول الزجاجي : فأمّا اسم الله عزّ وجلّ فالألف فيه ألف وصل ، وأكره أن أذكر جميع ما قال النّحاة في اسم الله أعني قولنا : الله تنزيها لله عزّ وجل .» ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح د. عبد الجليل عبده شلبي ، الفاتحة وآل عمران ج1ص43.

(2) سورة البقرة آية (31).

(3) مكتوب في النّسخة (أ) عليهما، وفي النسخة (ب) عليها.

(4) « الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل: إنّا ولعلّ ولكنّ ، فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل و(نا). وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه . » شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج1/ص29.

(5) « صيغ المبالغة المشهورة خمسة : فعول ، فعّال ، مفعال ، فعيل ، فَعِل وهي لا تستعمل للمبالغة إلاّ حيث يمكن الكثرة ، فلا يقال : قتّال زيدًا ، بخلاف قتّال النّاسَ ، فإن كان بناء الوصف عليها فلا تعمل ؛ ككريم وفرح.» ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ج3/ص59.

## [ شرح البسملة ]

وما اشتهر من جواز الرّفع والنّصب في (الرّحمن الرّحيم) على أنّ البسملة ليست من القرآن والصّحيح أنّها منه وإنما تقرأ كما هي فيه لا غير ولعلّهم أرادوا الجواز في العربيّة لا في القراءة وقيل البسملة في أوائل السّور من القرآن ، إلاّ أنّها نزلت أوّل الفاتحة فقط ، وجعلت في أوائل السّور فصلا بين السّور[1].

## [ شرح الصّلاة على النبي ]

**صلّى الله** : أي الق يا الله أنواع الرحمة ؛ عُبّر بصيغة الإخبار رغبة في الاستجابة حتّى كأنّها وقعت فأخبر عنها.

**على سيّدنا** : أفضلنا معاشر المسلمين من الثّقلين والملائكة.

**محمّد** : علم أصله من كثُر حمدُ غيره له ، والحمد لغة : الثّناء باللّسان على الجميل الاختياري على جهة التّعظيم في مقابلة نعمة ، والمراد بالاختياري في مقابل الضّروري كما تقول في صفات السّلب ، فيدخل حمدنا لله على صفاته ، ولم يشترط بعضهم الاختياري كالزّمخشري[2] ، وأما أفعال الله فاختيارية ، وقد يستعمل الحمد في الضّروري كقوله :

إذا بليت السّيف محمودا فلا تذممه يوما أن تراه قد نبا[3]

وعرفا : فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعما على فاعل ذلك الفعل؛ فعل قلب أو لسان أو جارحة. والشّكر لغة : هو هذا الحمد العرفي . وعرفا : صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع أو بصر وقوّة إلى العبادة.

---

(1) « قرّاء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها يرون أن التّسمية ليست بآية من الفاتحة ولا من غيرها من السّور وإنما كتبت للفصل والتّبرك بالابتداء بها ، كما بدئ بها في كل أمر ذي بال ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومن تبعه ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة ، وقراء مكة والكوفة وفقهاؤها يرون أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وعليه الشافعي وأصحابه يجهرون بها ، وقالوا : أثبتها السّلف في المصحف ولم يثبتوا آمين .»

ينظر الكشّاف للزمخشري ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ج1 ، ص99.

(2) عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزّمخشري ، أبو القاسم ، جار الله (467ه/1075م ، 538ه/1144م) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والآداب ، تنقل في البلدان ، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم ) ، ومات فيها من مصنفاته : "الكشاف " ، و"أساس البلاغة " ، و"المفصل "، و"نوابغ الكلم " .(وفيات الأعيان 168/5، ومعجم الأدباء ص2687، والأعلام 178/7).

(3) لم يعثر له على قائل ، ولا على موضع في كتاب. والتمثيل فيه أن الحمد قد يوصف به الاسم الجامد ، كالسّيف مثلا أو يقال : أتيت موضع كذا فأحمدته ؛ أي صادفته محمودا . ينظر لسان العرب مج1/ج9/ باب الحاء ، مادة (حمد) ، ص987.

## [ الصّلاة على الآل والصّحب ]

والمدح لغة : الثّناء على الجميل الاختياري وغير الاختياري(1)على جهة التّعظيم نحو : مدحت اللّؤلؤة على صفائها، وعرفا : ما يدلّ على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل.

**وآله** : هم من تبع دينه إلى يوم القيامة ، أو كلّ برّ تقيّ إلى يوم القيامة ؛ أي كلّ برّ من هذه الأمة ؛ وهذا لأنّ المقام للدّعاء فصارت للعموم ، وإلاّ فهم قرابته من بني هاشم والمطّلب ، ونفى المالكيّة أن يكون (الآل) من ولد المطّلب ، وخصّوه بولد هاشم ، ولا حاجة أن يقال : قرابته من بني هاشم وبني عبد المطّلب ؛ لأنّ عبد المطّلب من ولد هاشم.

**وصحبه** : بفتح الصّاد وكسرها وهم من اجتمع به مؤمنا ولو اجتماعا قصيرا.

**وسلّم** : أي سلّمه بعد موته ممّا يكره في دينه وفي أمّته أو السّلام : التّحية أو السّلامة من العيوب وما يكره.

## [ باب الكلام ]

**الكلام** : أي اللّفظ الّذي يقول النحاة أنّه كلام واعلم أنّ( ال) فيه للعهد الذّهني ؛ أي الكلام المعهود عند النحويين ، أو عوض عن المضاف إليه ؛ أي كلام النّحاة *بناء على جواز نيابتها عن المضاف إليه ولو ظاهرا*(2) أو للحقيقة المصروفة إلى كلامهم .

**هو اللّفظ** : أي الحروف المنطوق بها، وخرجت أصوات الطّير والدّواب والجماد مع الشّيء الآخر ؛ فإنّها ليست حروفا ولا نطقا وتسمى ساذجة وغلفا.

**المركّب** : من كلمتين مذكورتين أو مذكورة إحداهما دون الأخرى أو من كلمات كذلك نحو: قام زيد ؛ فإنّه كلمتان مذكورتان ، ونحو: (زيد) ، في جواب قول القائل : من قام ؟ إذا قدّرته فاعلا لمحذوف ؛ أي قام زيد ، أو مبتدأ خبره وصف غير مذكور ؛ أي زيد قائم ، ولا يعتبر الضّمير المستتر في الوصف ؛ أعني أنّه لا يعدّ مع الوصف كلاما(3) كما يعدّ الفعل مع ضميره كلاما ؛ وأما أن يعدّ ضمير الوصف من أجزاء الكلام فإنّه يعدّ . ونحو: (نعبد) فإنّ فيه ضميرا مستترا غير مذكور ، ونحو: زيد قام أبوه ؛ فإنّ ذلك ثلاث كلمات ، وإن عددنا الهاء فأربع ، وإن عددنا التّنوين فخمس بناء على التّنوين كلمة ؛ فإنّه حرف جاء لمعنى ؛ فإنّ معناه التّنكير أو الإشارة إلى انتفاء شبه الفعل والحرف في معناهما ، أو إلى معنى الاسم المعوّض عنه ، والجملة المعوض عنها .

---

(1) « الحمد والمدح أخوان : وهو الثّناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها ، تقول : حمدت الرّجل على إنعامه وحمدته على حسبه وشجاعته.» ينظر الكشّاف للزمخشري ، ج1، تفسير الفاتحة ، ص111.

(2) هذه العبارة الموضوعة بين النّجمتين سقطت من النسخة (ب).

(3) « المركّب من كلمتين : الكلمتان إمّا ملفوظ بهما ؛ كقام زيد ، أو مقدّر أحدهما كما في : قم واستقم ، وقائم : فيه ضمير مستتر تقديره (هو) ليس كلاما ؛ وإنّما جزءا منه .» ينظر حاشية ابن الحاج على شرح الآجروميّة شرح الإمام الشهيد خالد الأزهري ، ص14.

وباقي التّنوين ليس بكلم[1] ؛ لأنّه لا معنى له وقال ابن عقيل[2]: "كلمة لأنّه يدلّ على التّمكين"ويشكل عليه أنّ التّمكين ليس معنى[3] ونحو : زيد قام فإنّ في (قام) ضميرا مستترا غير مذكور.

**المفيد** : أي الّذي من شأنه أن يفيد السّمع فائدة يحسن السّكوت عليها.

**بالوضع:** أي بواسطة الوضع العربي ؛ وهو جعل من أبدي اللّغة العربيّة اللّفظ دليلا على المعنى وذلك نحو: قام زيد ؛ فإنّه لفظ به اللّسان وفيه كلمتان ؛ مفيد للسّامع قيام زيد إفادة يحسن الاقتصار عليها، ولفظ قام وضعه واضع لغة العرب لمعنى قولك : حدث قيام ، وزيد وضعه اسما لمسماه بالوضع العام أو الخاص والمفردات موضوعة إجماعا ، وأما المركبات ولو بالإضافة والنّعت فصحّح بعض[4] أنّها غير موضوعة والصّحيح أنها موضوعة بالوضع النّوعي[5] المعبّر عنه بالوضع العام.

---

(1) « الذي يختص بالاسم هو تنوين التّمكين ، والتّنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأمّا تنوين التّرنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف وهي تسميّة مجازية ، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين ، فأنت لو أطلقت لفظ التّنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما التّنوين.» ينظر شرح ابن عقيل مج1/ص19.

(2) ابن عقيل : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن الحلبي أصلا ، تلقى عن الجلال القز ويني ، وأبي حيان ، من مؤلفاته النحوية : شرحه على التّسهيل " المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "وشرحه الألفية ، توفي ودفن بجوار الشافعي سنة 769هجرية. ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ص284،

(3) « بناء على أن التّنوين حرف ، والحرف من أقسام الكلم ، ومعناه في غيره ومنه تنوين التّمكين ، فهو علامة لتمكّن الاسم وتنبيها على انفصاله ؛ ولهذا لا نجد فعلا منوّنا أبدا ، ويرى السّهيلي أنّ دخول التّنوين في الأسماء ليس علامة للتمكّن ، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به ، ولا أيضا (هُدَبِدٌ) : رجل هدبد : أي ضعيف البصر . لسان العرب ج1/ص4630. – وهي كلمة منصرفة- بأكثر تمكّنا في الكلام من (أحمر) .» ينظر كتاب " نتائج الفكر "للسهيلي ، تحقيق إبراهيم محمد البنا ، ص88.

(4) « المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو زيد ؛ فإن أجزا ءه وهي: (الزاي ، والياء والدال) إن أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف المركب . وفي المسألة يقول ابن الحاجب في تعريفه الكلمة :مفرد لأنّ الواضع لم يضع إلاّ المفردات ، أما المركّبات فهي إلى المستعمل ، بعد وضع المفردات لا إلى الواضع فيجيب الرّضي : إنّا لا نسلّم أنّ المركّب ليس بموضوع، وبيانه أنّ الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعيّة وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللّغة.» ينظر كتاب شرح الرّضي ، من عمل يوسف حسن عمر ، ص25.

(5) « الوضع النّوعي : دلالة المركّبات التي الكلام فيها موضوعة بالنّوع لا بالشّخص بمعنى أنّهم وضعوا لك نوعا وتركيبا واحدا كقام زيد وعمرو قائم ، وقالوا لك قس على ذلك ما أشبه ، وأما المفردات فهي موضوعة اتفاقا.» ينظر حاشية ابن الحاج ص15.

## [ باب الكلام ]

وذلك أنّه أشار واضع اللّغة إلى كيفية تركيب الكلمات المؤديات إلى الفائدة ، وخرج ما ليس بلفظ كالإشارة بالجوارح بدلا من النطق ؛ فلا تسمى عند النّحاة كلاما ، وخرجت الكلمة الواحدة وما أصله كلمتان ثم جعلتا أو نزلتا منزلة الكلمة فالكلمة الواحدة (كزيد) ، وما أصله كلمتان ثمّ جُعلتا كلمة (كبعلبك) ، وما نزل منزلة الواحدة (كخمسة عشر) ، ولا يسمى ذلك كلاما ، ودخل بالمفيد ما لا يجهل نحو قولك : السّماء فوقنا ؛ فإنّ من شأنه أن يفيد ، لكنّه إنّما لم يفد للعلم به ، وخرج نحو: غلام زيد وغلام أبيه وإن قام زيد ؛ إذ ليس من شأن ذلك أن يفيد فائدة يصحّ الاقتصار عليها ، ولو أفاد الاسم مسمّاه والحرف والفعل معنييهما ، ولم يفد الإفادة بحسن السّكوت ؛ لأنّ ما لم يحسن السّكوت عليه ، لا يسمّى عند العرب ولا في العرف مفيد ، وخرج ما ليس بوضع ؛ كصوت السّعال ؛ فإنّه يفيد أنّ الصّائت ذو سعال لكن بالطّبيعة لا بالوضع ، و هذا خارج أيضا من اللّفظ بالتفسير السّابق فإنّه ليس نطقا، ولا حروفا وخرج ما تنطق به العجم ؛ فإنّه لا يسمّى كلاما ، وأمّا الكلام الّذي لم يقصد فهو كلام ولو عند النّحاة على الصّحيح إذا كان بألفاظ العربيّة ؛ كما تقول : جاء زيد الفرس ؛ بدل الغلط ؛ فهم يعدّون هذا كلاما ، مع أنّ بعضه غلط ، وزعم كثير[1] أنّ نحو : السّماء فوقنا ، وما لم يقصد ؛ ككلام النّائم والسّاهي والسّكران لا يسميان كلامين ، وأنّ ما كان بالعجميّة يسمّى كلاما وليس كذلك إلا بحسب اللّغة ، ومن الفائدة لازمها مثل أن تقول : قام زيد لمن علم أنه قام ليعلم أنّك عالم بقيامه.

## [ أقسام الكلام ]

**وأقسامه**[2]: أي أجزاؤه الّتي يتركّب منها لا يتجاوزها ؛ لكن إمّا بكلّها نحو: قد قام زيد ، أو بعضها ، نحو: قام زيد ، وزيد قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد جاريته ذاهبة .ولا يتركّب من فعلين أو حرفين أو حرف وفعل أو حرف واسم ، خلافا لمن لا يقدّر الخبر في نحو: لا ضير ولا بأس.

---

(1) يقول ابن الحاج : « يخرج بقوله اللّفظ : الإشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الأربع ونحوها ، ويخرج بقوله المركّب المفردات كزيد والأعداد المسرودة نحو: واحد اثنان إلى آخرها . وقيل لا حاجة إلى ذكر التّركيب للاستغناء عنه بالمفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا . ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الإضافي : كعبد الله ، والمزجي كبعلبك ، والتقليدي كالحيوان الناطق ، و الإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قام والمعلوم للمخاطب نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا ، والمجعول علما نحو : برق نحره ، ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الأول ما ليس بعربي كالأعجمي ، والمفيد بالعقل ما إفادة حياة المتكلم من وراء جدار ، ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصد ، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك.» . ينظر حاشية ابن الحاج ، ص 17.

(2) « ولما كان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالأقسام مجاز"ا. » ينظر في المسألة كتاب حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة ص17 ، وهمع الهوامع ، تح أحمد شمس الدين، ج1، ص44.

## [ أقسام الكلام ]

وقد بان لك أنّ ذلك من تقسيم الكلّ إلى أجزائه في الجملة لا الكلّي إلى جزئياته فإنّ الجزئي يصحّ الإخبار به عن الكلّي نحو الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ولا يقال الكلام : اسم أو فعل أو حرف ، وأولى من هذا أن تقول : الكلّي هو الأعم الّذي يصحّ الإخبار به عن الأخصّ وهذا الأخص جزئي نحو: الاسم كلمة ، والكلّ هو الأعمّ الّذي لا يصحّ الإخبار به عن الأخصّ ، وهذا الأخص جزء ، فلا تقول : الاسم كلام ؛ فالكلام كلّ ، والاسم جزء ، والكلمة كلّي والاسم جزئي[1] ، وقيل: لا يعدّ الحرف من أجزاء الكلام[2] ، ولنا حرف يكون كلاما ، وهو حرف الجواب (كبلى) و(نعم) فإنّ الحقّ أنّه لا يقدّر الجملة بعدهما ؛ فإن ذكرت فتأكيد ؛ لكنّه كلام على طريق النيابة إلا (لا) فإنّها اختصار من جملة[3].

**ثلاثة** : فقط[4] وأما اسم الفعل ؛ فإنّه (اسم) كما عبّرت عنه لقبول بعض أفراده التّنوين نحو: (مهٍ) ؛ فإنّه اسم للفعل الّذي هو (اسكت) ، قيل : صهْ بالسكون ؛ معناه : اسكت و (مهٍ)؛ بالكسر والتّنوين ؛ معناه : لا تتكلّم أصلا ، وبلا تنوين معناه اسكت عن هذا الكلام الذي أنت فيه ، أو عن الكلام الذي عهد عندك ، وتحقيق ذلك أنّ السّكوت معهود بعد الكلام المشروع فيه ؛ فإذا قيل : (صه) بلا تنوين ؛ فكأنّه قيل : اسكت السّكوت المعهود ؛ وإذا قيل: بتنوين فمعناه استعمل كلّ سكوت ؛ أي اسكت مطلقا .

**اسم** : بكسر الهمزة وفتحها وضمّها إذا بدئ به ، وقد وقف على ما قبله أولم يكن قبله شيء أمّا إذا وصل بما قبله فتحذف الهمزة ، ويكسر السّاكن قبلها ولو تنوينا.

كما هنا قدم الاسم لشرفه ؛ لأنّه يدلّ على الذّات أو نحوها : كاللّون والضّرب ولأنّه لا يوجد كلام بدونه ، ولكونه من السّمو ؛ وهو العلو، وهو في أصل اللّغة : كل ما دلّ على معنى فإنّ الدّال يعلو على المدلول عليه ، وتجتنب هذه العبارة اسم (الله) وينـزّه عن كل نقص ، فالفعل عندهم والحرف يسمّيان اسمين.

---

(1) « إنّ الضمير في (أقسامه) عائد إلى اللّفظ ؛ لأنّ كلاّ من الثلاثة يقال له لفظ، فيكون من باب تقسيم الكلي على جزئياته ، وقال بعض : هذا أنفع للمبتدئ ؛ لأنّ علامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحّة إطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها كالمسمار في السّرير. » ينظر حاشية ابن الحاج ، ص18.

(2) « الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان . والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن. والحرف : ما دلّ على معنى في غيره. » ينظر همع الهوامع تحقيق أحمد شمس الدين ، ج1، ص22.

(3) وحقُّه أن يقول: المركب وجودًا أو تقديرًا، كما قال ابن عصفور ليدخل تحته «لا» و«نعم»، جوابًا لمن قال :«أفي الدار زيد ؟». فتقول: « نعم » أو «لا»، والتقدير:« نعم في الدار زيد»، أو «لا في الدار زيد» ؛ وكذلك فعل الأمر نحو: «قُمْ» ، فإنه مركب من فعل وفاعل تقديراً. حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة ص14.

(4)« إشارة إلى من زاد قسمًا رابعًا ، وسماه الخالفة ، يريد به أسماء الأفعال نحو:«صه» فإنه خالفة عن اسكت وهو أبو جعفر بن صابر.» ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي،ج3، ص197، وهمع الهوامع، ج2، ص105.

ومنه ﴿ وعلم آدم الأسماء كلّها ﴾[1] فإن قام دال على معنى قولك : حدث قيام وسمة عليه وإنْ دال على معنى هو التّوكيد وسمة عليه ؛ وأمّا الاسم في الاصطلاح وعارض اللّغة ؛ فكلمة دلّت على معنى بنفسها، ولم تتعرّض بما فيها من حركة وسكون للزّمان ؛ فاليوم دلّ على الزّمان لكن بحروفه ، وكذا (غابوق) و(صابوح)[2] دلاّ على شراب وزمان بحروفهما و(ضارب) دلّ عليه لا بحروفه ولا بهيئته ؛ لكن بعروض واستعمال ؛ فإنّه لا يقترن عند وضعه بزمان فإنّه وضع لمن كان صاحب ضرب[3] ، لا باعتبار مُضي الضّرب أو حضوره أو استقباله بل مطلقا مضى أو حضر أو استقبل ، وقيل : للحال ، وقيل : للاستقبال ، وقيل : للمضي وقيل: مشترك.

**وفعل** : كلمة دلّت على معنى بنفسها، وتعرّضت بما فيها من حركة وسكون للزّمان نحو: (قام) فإنه دلّ بحروفه على معنى قولك : حدث قيام ، وعلى الفاعل وما استحقه من مفعوله بما فيه من حركة (قاف) وحركة (واو) ؛ قلبت ألفا على الزّمان الماضي ، ونحو: (يقوم) ؛ فإنّه دلّ بحروفه على معنى قولك : يحدث ، ودلّ على الزّمان الحاضر أو المستقبل بما فيه من حركة وسكون قاف قبل النّقل على الحرف ؛ لأنّه دال على الفعل اللّغوي، ولأنّه دلّ على معنى بنفسه ؛ ولأنّ الحرف لغة : طرف ، ومع كونه في اللّغة طرفا ؛ فهو إمّا محقّق لمعنى الفعل لمسمى الاسم ، أو ناف له منه ، أو غير ذلك فما هو إلاّ واسطة غالبا ومن غير الغالب (كاف) إيّاك ؛ فإنّها حرف يدل على أن (إيّا)[4] ضمير للمخاطب .

**وحرف**: سُمي لأنّه يستغنى عنه في الجملة ، ولأنّه طرف الشّيء هو كلمة دلّت على معنى بغيرها نحو : (في) فإنّها تدلّ على الظرفيّة بواسطة ما بعدها كقولك : في الدّار ونحو: (كاف) إيّاك ، فإنّها تدلّ على الخطاب والتّذكير والوحدة بواسطة ما قبلها، وهو (إيّا) ونحو: (كاف) ذاك فإنّها دلّت على معنىً لا في ما قبلها ولا فيما بعدها على القول : بأنّها تدلّ على الخطاب وحده لا على البعد ولا التّوسط ، أما على القول : فإنّها للبعد فهي مع اللام لتأكيد البعد المستفاد[5] من اللام وأمّا بدون (لا) فهي للبعد . ونحو: (كاف) رأيتك إذا جعلت حرف خطاب و(هاء) التّنبيه فإنّها تدلّ على التّنبيه لا فيما قبل ولا فيما بعد.

---

(1) سورة البقرة ، آية 31.

(2) غابوق : شرب آخر النهار وصابوح : كل أكل أو شرب غدوة . لسان العرب ، تحقيق نخبة من الأساتذة ( عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، مادة (صبح) ، ج36ص3210.

(3)« العبرة بالدلالة بأصل الوضع فنحو: (ضارب) و(مضروب) دلاّ على الزمان المعيّن فدلالتهما عليه عارضة وإنما وضعا لذات قام بها الفعل ، وكذا أسماء الأفعال ، ونحو: نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الأصل للزمان وعرض لتجردها منه» . ينظر همع الهوامع ج24/1.

(4) سقطت من (ب).

(5) سقطت أيضا من (ب).

## [ أقسام الكلام ]

**جاء لمعنى** : الجملة نعت (حرف) ، وهذا المعنى كالظّرفية ( لفي) والخطاب والتّذكير والوحدة ( للكاف) ، والتّكلم والانفراد لهمزة (أقوم) ، والتّكلم وعدم الانفراد أو التّكلم والانفراد لنون (نقـوم) وقيل : دلالتها على الانفراد غير وضعيّة[1] وهو الصّحيح ؛ لكن لا تخرج عن كونها دالة عليه إلاّ أنّهم اختلفوا هل المجاز موضوع؟[2]

وكالتّعريف لـ (ال) والتّنكير للتّنوين وقيل : التّمكين للتّنوين ، ومعاني حـروف الجـرّ الآتيـة ومعاني (قد) وما بعدها ، و(إنّ) وأخواتها ، و النّواصب وجوازم الفعل الواحد ، و(إنْ) الـشّرطية و(لا) النّافية ، و(إلا) و(حاش) و(خلا) و(عدا) الحرفيات ، وحروف الجواب والاستفهام والنّفي ولا يُقال: لزاي (زيد) حرف في الاصطلاح ؛ لأنّه لم يدل على معنى. وإن شئت فقل : الحرف يـدلّ على معنى بنفسه[3] ، ولكن لا يتعقّل ذلك المعنى إلاّ بغيره غالبـــا، وبسطت هذا المحل في شرح شرحِ عصام الدّين فـــي الاستعارات[4] .

وأصل المعنى : المعنيُ ؛ بفتح النّون وتحريك الياء بدون تشديد ؛ قلبت الياء ألفا لتحرّكها بعد فتح فهو (مَفعَل) بفتح الميم والعين بمعنى : مفعول بناء على جواز المصدر الميمي بمعنى : مفعول أو اسم مكان ؛ أي موضع العناية ؛ فإنّ اللّفظ معنى فيه ما أريد به أو أصله المعنـويّ بـضم النّـون وإسكان الواو ، وتحريك الياء ؛ اجتمعت الواو والياء وسُكّنت السّابقة وقُلبت الواو ياء وأدغمـت في الياء وكُسر ما قبلها، وحذفت الياء المدغمة تخفيفا وفُتح ما قبلها تخفيفا أيضا ، فقلبت الياء ألفـا وإذا عرفت أنّ أقسام الكلام ثلاثة ، وأردت أن تعلم ، بم تُعرف ؟

---

(1) « حمل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف ".والمراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنيّة لأنّها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمي كالضمير المستتر ، والمراد بالدّال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل ، والنوعي كالمركبات والمجازات " ، وقال السيّد : " دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع وهو من باب تسميّة الشيء باسم بعضه كتسميتهم القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النّحاة ".». ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ج56/1.

(2) « نون( نقوم) له جمعا وضعيّة ، ومفردا ــ معظّما لنفسه ــ مجازا نحو: ﴿ نحن نقصّ﴾ [ يوسف3، والكهف 13] . » ينظر همع الهوامع ، ص31.

(3)« وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة ، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فذهب إلى أنّه يدل على معنى في نفسه. وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة ، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فذهب إلى أنّه يدل على معنى في نفسه. » همع الهوامع ج24/1.

(4) هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرييني عصام الدين( 873 ، 945ه/1368_1538م ) صاحب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة من (قرى خرسان) . ينظر : الأعلام للزركلي 66/1.

## [ علامات الاسم ]

**فالاسم يعرف : بالخفض** ، ويميّز عن الفعل والحرف بالخفض ؛ وهو إيجاد الكسرة أو الفتحة أو الياء آخر الكلمة بمن أو إلى أو بعن أو بإحدى أخواتهن أو بالمضاف ،نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ فاسم مجرور بالباء ولفظ الجلالة مجرور باسم ، وهو المضاف و(الرّحمن الرّحيم) مجروران بما جُرّ به متبوعهما وهو اسم المضاف ، و متبوعهما ؛ هو لفظ الجلالة (الله) هو الحقّ ونحو: ﴿ إلى إبراهيمَ ﴾[1] فإبراهيم مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة ونحو: مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

وخرج نحو : هذا جحر ضبٍّ خربٍ ؛ بكسر الباء في خرب فإنّ هذه الكسرة لم توجد بمن أو إحدى أخواتها ، ولكنّها جاءت لجور المخفوض وهو ضبّ ؛ فليس علامة اسمية خرب خفضه بل تنوينه ؛لأنّ كسره ليس خفضا.ونحو:﴿ لمّا يعلمِ الله ﴾[2] فيعلم فعل لا اسم ولو كسر آخره ؛ لأنّ كسره إنّما لدفع اجتماع ساكن لا خفض بنحو : (من) وبالمضاف ، وكذا كلّ كسرة لم يعملها المضاف ، ولا نحو : (من) فليست دليل الاسمية ، والخفض عبارة الكوفيين وهو الجرّ الذي هو عبارة البصريين ، وزعم ابن مالك[3] : أنّ الخفض لا يتناول الجرّ بالإضافة ، فعمل (من) ونحوها خفض ، وعمل المضاف جر[4] وسمّي بذلك لتسفّل اللّسان وانجراره إلى الأسفل.

**والتّنوين**: أي إيجاد النّون السّاكنة تحقيقا أو تقدير الزائدة الملحقة آخر الّتي ينطق بها ، ولا تكتب إلاّ في الإنكار مع المدّة ، وإلاّ في علم العروض الّتي هي لغير توكيد ، فالسّاكنة تحقيقا نحو( مغيثا) والسّاكنة تقديرا نحو: حسبيا الله ؛ فإنها مكسورة للسّاكن بعدها لكنّها في نيّة السّكون ونحو: رحيمَ فإنّها مفتوحة نقلت إليها فتحة همزة ﴿ ءَأشفقتم ﴾[5] ؛ فحذفت الهمزة فهي في نيّة السّكون ومثله : ﴿ غثاء أحوى ﴾[6] وأخرجت بقولي إلاّ في الإنكار نحو: أزيدُنيه ؛ بضم الدّال واثبات النّون مكسورة وإشباعها بياء بعدها هاء السّكت إنكارا على من قال : قام زيد.

---

(1) سورة البقرة آية ،125، 136، والنساء 163.

(2) سورة آل عمران ، آية 142.

(3)هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين(600ه/1203م 672ه/1274م) له:(الألفيّة) في النحو ، " تسهيل الفوائد" ، "الكافية الشافية "، "شواهد التّوضيح". ينظر بغية الوعاة 130/1 ، والأعلام 233/3.

(4) هذا الكلام للشّارح « فعمل (من) ونحوها خفض ، وعمل المضاف جر . لأنّ ابن مالك لم يذكر عبارة خفض في حصره لحروف الجر ، ووجدت في شرح ابن عقيل على الألفية أن الاختلاف في الجار للمضاف إليه ؛ فقيل : هو مجرور بحرف مقدّر ، وقيل : هو مجرور بالمضاف ، ثم يرجّح ابن عقيل القول الثاني. » ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج/3ص34.

(5) سورة المجادلة ، آية 13. نقلت فتحة ءَأشفقتم إلى رحيمَ وأصلها رحيمٌ والآية كاملة :﴿ ...فإن لم تجدوا فإنّ الله غفورٌ رحيمٌ (12) ءَأشْفقتمْ أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات(13) ..﴾

(6) سورة الأعلى ،آية 05.

ونحو : أزيدَنيه : بفتح الدّال إنكارا على من قال : ضربت زيدا ، وبكسرها إنكارا على من قال : مررت بزيدٍ. وأخرجت بقولي: لغير توكيد خصوص التّنوين في﴿ لنسفعًا ﴾[1] و﴿ ليكونًا﴾[2] فإنّهما زائدتان ساكنتان آخر منطوق بهما غير مكتوبتين لكنّهما للتّوكيد والتّنوين المختص بالاسم تنوين التّمكين ؛ وهو الّذي في المعرب المنصرف : كرجلٍ وزيدٍ وتنوين التّنكير نحو : صهٍ : أي اسكت عن كل شيء ، وسيبويهٍ : أي رجل من الرّجال المسمّين بسيبويه ، وتنوين المقابلة ، وهو الّذي في جمع المؤنّث السّالم ، وهو مقابل النّون بجمع المذكّر السّالم بدليل بقاء التّنوين ؛ إذا سمي به مع وجود العلميّة ، والتّأنيث اللّفظي والمعنوي سمي به مذكر نحو : هندات . والتّنوين الّذي هو عوض وبدل من جملة نحو : ويومئذ ؛ أي يوم إذْ غلبت الروم الفرس بسكون (الذال) حذفت جملة غلبت الروم الفرس وعوض عنها التنوين ونحو: قام زيد فقمت وقتئذ ، أو بدل من اسم نحو: كلٌّ يعمل ؛ أي كل إنسان ؛ فتنوين (كل) بدل من إنسان والتّحقيق أنّ هذا للتّمكين أو بدل من حرف (جوار) أصله : جواريُ ؛ بضم الياء وفتحها نائبة عن كسرة ، وحذفت الضّمّة ؛ لثقلها ، وكذا الفتحة ؛ لثقلها لنيابتها عن الثقيل وتبعتها الياء فألحق التّنوين عوضا عنها ، وحلّ عوض عن الضمة والفتحة ؛ فهو عوض عن حركة وحذفت الياء بعد التّعويض عن الحركة لدفع التقاء الساكنين.

**ودخول الألف واللام:** الموضوعتين للتّعريف سواء استعملتا فيه نحو:﴿ فعصى فرعون الرّسول﴾[3] . والحمد لله ؛ أو استعملتا زائدتين نحو قوله:

[ رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا ] صددت وطبت النّفس يا قيس عن عمرو[4]

---

(1) سورة العلق ، آية 15.

(2) ﴿ ليسجننّ وليكونًا من الصّاغرين﴾ سورة يوسف ، آية 32.

(3) سورة المزمّل ، آية 16.

(4) هذا البيت من الطويل للشاعر رشيد بن شهاب اليشكري.

**اللّغة :** « "رأيتك" » : الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور آخر البيت "وجوهنا " أراد بالوجوه : ذواتهم ، ويروى " لمّا أن عرفت جلادنا" أي ثباتنا في الحرب " صددت ": أعرضت ، "طبت النّفس : " أنّك رضيت ، "عمرو " كان صديقا لقيس ، وكان قوم الشّاعر قد قتلوه.

**المعنى** : يندد بقيس ؛ لأنّه فرّ عن صديقه لم رأى وقع أسيافهم ، ورضي من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدّم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

**والشاهد فيه** (ال) التي تفيد أن مدخولها معرفة بواسطتها ، فخرج بذلك(ال) الزائدة كالداخلة على التّمييز في نحو قول الشاعر ؛ فإن البصريين زعموا أنّ (ال) في قوله : النّفس زائدة لا تفيد ما دخلت عليه (ال) التّعريف سبب اشتراطهم في التمييز أن يكون نكرة ، أما الكوفيون فلم يشترطوا في التمييز أن يكون نكرة وعليه (فـأل) مفيدة للتعريف ، وكذلك إذا أردت أن تجعله مبتدأ لا بدّ من وصفه إما بصفة مذكورة نحو قوله تعالى : ﴿ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ﴾ البقرة ، آية 221 . أو بصفة مقدّرة كقولهم . ينظر شرح الجزولية ص69 وشرح شذور الذّهب ، ص37 ، وموجود في شرح ابن عقيل ج1 ، ص152.

## [ علامات الاسم ]

إذا قلنا النّفس تمييزا فإنّه لا يكون على الصّحيح إلاّ نكرة ، ونحو : رأيت الوليد بن اليزيد فإنّ يزيد معرفة بالعلميّة ، قيل : ليست للتّعريف إلاّ أنّه قدّر فيه الشّيوع فعرّف .

و(ال) كلّها حرف تعريف ، والهمزة أصل وهي قطعيّة وصلت لكثرة الاستعمال . وقيل : حرف التّعريف اللّام وعلى هذه تكون الهمزة زائدة ، وهي وصليّة اصطلاحا ، وهو ظاهر الكتاب إذ قال : الألف واللام ولم يقل : (ال)[1] ؛ أمّا (ال) الموصولة فهي في نفسها اسم معرفة لكن غالبها الدّخول على الاسم نحو: الضارب والمضروب ، ومثلهما (أم) الموصولة المنقلبة الميم عن اللام نحو : امبر امصيام وامضارب ؛ في البرّ والصيام والضارب ، وقيل : هذه اللّغة مختصة بما لا إدغام فيه[2] وأما أم بقطع الهمزة فحرف عطف أو منقطعة ، وأما (ال) بقطعها فحرف استفهام أصله هل.

## [ من حروف الخّفض ][3]

**ودخول حرف من حروف الخفض** : سميت حروف خفض لأنّها تخفض الاسم[4]. وحروف الخفض المشهورة هي: **من** : للابتداء في المكان نحو: ﴿ من المسجد الحرام ﴾[5] ومنه على التّحقيق : ﴿ إنّه من سليمان﴾[6] وفي الزّمان نحو : ما رأيته من يوم الجمعة ، وأطرح قول من قال : تختص بالمكان ، ولها معان ، وأصلها الابتداء ، وهكذا اقتصر على الأصول في أخواتها وان جاء بعدها ساكن فتحت النون ، وان كان بعدها السّاكن لام (ال) جاز حذف النّون قياسا (مِلاّثمين)[7] وتسقط من الخط وقتئذ همزة (ال).

---

(1) « اختلف في أداة التعريف ،حيث يرى الخليل و ابن كيسان و ابن مالك أنها (أل) فالهمزة قطع . وهناك من يرى أن الألف للوصل ومعها اللام . أما سيبويه فيقول : أنّها اللام فقط والهمزة وصل ،اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت للتخفيف .» ينظر قطر الندى ، تحقيق ، محمد محي الدين ، ص120.

(2) « مسألة (أم) تخلف (ال) في لغة طي ، وقال السّيوطي في همع الهوامع ، ص : قد تخلف ... في لغة عزيت لطي وحمير، وقال ابن هشام : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النّوعين قوله _ صلى الله عليه وسلم : " ليس من امبر امصيام في امسفر".» رواه أحمد في مسنده عن كعب ابن عاصم ، ج5/ص434.وصحيح مسلم ، باب جواز الصوم والفطر في رمضان للمسافر ، ص564.

(3) « مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تؤيلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، إما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، والكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذًا، قال ابن هشام ومذهبهم أقل تعسفًا. » مغني اللبيب ، تحقيق إميل يعقوب، ص114-115، وشرح التّصريح، ج1، ص636.

(4) قال ابن الحاجب : « سميت حروف الجر ؛ لأنّها تجر معنى الفعل إلى الاسم " ، وقال الرضي : لأنها تعمل إعراب الجر ، كما قيل حروف النصب وحروف الجزم .» ينظر همع الهوامع ج331/2.

(5) سورة الإسراء ، آية 1.

(6) سورة النمل ، آية 29.

(7) أصلها من الآثمين.

## [ من حروف الخفض ]

**وإلى:** وهي للانتهاء نحو:﴿ إلى المسجد الأقصى ﴾[1] ، ونحو:﴿ إلى أجل مسمى ﴾[2] وإذا لم يكن دليل على دخول ما بعدها ، ولا على خروجه ؛ فهو خارج على ما صحّح بعضهم وإن كان دليل عملنا به.

**وعن:** وهي للمجاورة نحو: سافرت عن البلد ، ورميت السّهم عن القوس ، والمجاورة بعد شيء مذكور كالمثالين أو غير مذكور عمّا بعدها بسبب الحدث نحو: ﴿ رضي الله عنهم ﴾[3] بمعنى جاوزتهم المؤاخذة بسبب الرّضى ، ورضي الله : حدث في الاصطلاح ، وأمّا بعلم التّوحيد : فصفة فعل ؛ بمعنى إعداده للسّعيد ما له في الجنة ، وكتبت في اللّوح المحفوظ سعيدا فهو حدث ، وقبل علمه بما له فيها؛ فهو صفة ذات وغير حدث ، وهي حقيقة كما ذكر أو مجازيّة نحو: أخذت العلم عن زيد ؛ كأنّك لماّ علمت ما يعلمه جاوزه العلم إليك ، ومنه : سألت زيدا عن كذا أي طلبت منه مجاوزة كذا إليّ ، سواء أجابك أم لا ، فاعرف هذا.

**وعلى** : وهي للاستعلاء نحو: الزّيدون على الخيل ، وعلى الخير؛ الأول حقيق والثاني مجاز.

**وفي** : وهي للظّرفية والظّرفية كون الشّيء محلا لغيره ؛ فالمحل ظرف والّذي فيه مظروف وذلك حقيقة أو مجازا نحو:﴿ غلبت الرّوم في أدنى الأرض ﴾[4] ونحو: ﴿ سيغلبون في بضع سنين﴾[5] فالمثالان لحقيقة الظرفية ، الأول في المكان والثاني في الزمان ، ونحو: زيد في الصّلاة وهذا مجاز، وظاهر بعضهم[6] أن الظّرفية الزّمانية بفي مجازية.

**وربّ** : الواضح أنّها للتّقليل أكثر من كونها للتّكثير[7]، والأصل فيها للتّقليل ؛ فالتّقليل نحو: ربّ أسد صدته ، والتّكثير نحو: ربّ صائم لن يصومه[8] ، و مجرورها مبتدأ في نحو: ربّ رجل صالح جاءٍ أو قائم ، ومفعول في نحو: ربّ أسدٍ صدت ، ومن الأول: ربّ صائم لن يصومه. ومبتدأ أو مفعول لمحذوف على الاشتغال يقدّر بعده ؛ لأنّ لربّ صدرا في نحو: ربّ رجل لقيته ، ومنه أسد صدته ، والضّابط أنّه إذا كان ما تمّت به الفائدة بعدها اسما نحو: رجل قائم أو فعلا لازما نحو: رجل قام، أو ظرفا أو جارا أو مجرورا نحو : رب رجل عندك أوفي الدار.

---

(1) الإسراء آية 01. (2) سورة البقرة آية 282. (3) سورة البيّنة ، آية 08.

(4) سورة الروم ، آية 2،3.

(5) سورة الروم ، آية 3،4.

(6) « والبصريون قالوا :لا تكون إلاّ للظرفيّة ، وما لا تظهر فيه حقيقة فهي مجاز.» ينظر همع الهوامع ج362/2.

(7) في مفادها أقوال : أحدهما أنها للتقليل دائما وهو الأكثر وهو قول جملة البصريين والكوفيين ، وقول : بأنها للتكثير دائما ( صاحب العين الليث بن نصر وابن درستويه) وقول ـ وهو المختار عند السيوطي ـ : أنها للتقليل غالبا والكثير نادرا منهم الفارابي . ينظر الهمع ج347/2. ومغني اللبيب ج265/1.

(8) سمع عن أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان : « يا ربَّ صائمِه لن يصومه ، ويا ربَّ قائمه لن يقومه" وهي هنا للتكثير وهو ممّا تمسّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي.» ينظر مغني اللبيب ج266/1.

أو فعلا متعدّيا نحو: ربّ رجل لم يضرب عبده ؛ فمجرورها مبتدأ ؛ لا إلى ضميره ، وإن كان بعدها فعل أو اسم متعدّ بنفسه أو بالحرف لضمير مجرور أو لسببيّة نحو: ربّ رجل مررت به وربّ رجل لقيته ، وربّ رجل ضربت ابنه ، و مجرور مبتدأ أو مفعول لمحذوف ؛ كما مرّ ولا يلزم نعت مجرورها كما قيل[1] ؛ لأنّ إفادتها التّقليل ، أمّا التّكثير حدّ في تسويغ وإن كان بعدها فعل متعدّ متسلّط المعنى على مجرورها ، ولا مفعول له ؛ فمجرورها مفعوله نحو: ربّ رجل لقيت وربّ أسد صدت. وتدخل على الظّاهر وعلى الضّمير مفردا مذكرا مطلقا مفسّرا بتمييز مفرد مذكر أو تمييز مفرد غير مذكر[2].

**والباء:** وهي للإلصاق وهو جعل الشّيء حقيقة نحو : امسحوا برؤوسكم ، ومسكت بزيد إذا أمسكت بجسده ، أو مجازا نحو: مررت بزيد[3] ؛ فإنّ الاتّصال إنّما هو بمكان يقرب زيد ، ونحو: مسكت بزيد. إذا أمسكت بثوبه مثلا.

**والكاف** : وهي للتّشبيه قالوا: « وهو الدّلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى »، نحو: زيد كالأسد ؛ فالدّلالة هي التّكلم بهذا الكلام بجملته ، والأمر الّذي يشارك الأمر الآخر هو زيد والذي شاركه ذلك الأمر هو الأسد ، والمعنى الّذي وقعت فيه الشّركة هو الجرأة ، ومعلوم أنّ المشاركة بفتح الرّاء هو الأصل في المعنى الّذي وقعت فيه الشّركة لا المشارك بالكسر إلاّ مبالغة ؛ فلا اعتراض ، والتّشبيه الدّلالة المذكورة ، والمشبِّه بكسرِ الباء هو المتكلّم والمشبّه بالفتح هو زيد مثلا والمشبّه به بالفتح أيضا (الأسد) وآلة التّشبيه هي (الكاف) في المثال وكلّ ما دلّ على التّشبيه فهو آلة له ؛ مثل كأنّ ومثل ونحو وشبه ، ووجه الشّبه هو ذلك المعنى المشترك فيه ، ولا يقاس دخولها على الضّمير خلافا لبعضهم[4] وذلك حدّ غير مانع وغير جامع ألا ترى أنّه شامل لقولك : قام زيد وعمر ، وبل أعجبني قعودك وقيامك واعتقدت إكرامك ونصرك ؛ فإنّه تشارك القعود والقيام مثلا في الإعجاب مع أنّه ليس تشبيها ، وأنّه لا يشمل عمر، وكزيد وزيد كالأسد ؛ فإنّ الذّوات لا يقال لها أمر؛ لأنّ الأمر الأحوال والصفات مع أنّ ذلك تشبيه والصّواب ؛ أن يقال : التّشبيه الدّلالة على مشاركة شيء لشيء في معنى بنحو: الكاف وكأن ولفظ نحو وشبه ومثل ونحو ذلك.

---

(1) « وتنفرد ربّ بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده وتذكيره . »

(2) « وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا" .» ينظر في المسألتين مغني اللبيب ج269/1.

(3) « وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد ، بدليل ﴿ وإنّكم لتمرّون عليهم مصبحين﴾ الصافات 137. ويقول ابن هشام : إن كلاّ من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كـ " مررت بزيد ، وصعدت على السّطح " فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز فإذا استوى التقديران، فالأكثر استعمالا أولى بـالتخريج عليه.» ينظر نفس المرجع ص198.

(4) « ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل" وحكوا : أنت كأنا و كهو . » همع الهوامع ج364/1.

## [ من حروف الخفض ]

**واللّام** : وهي للملك ؛ إذا كان مجرورها مسمّاه مالكا للشّيء نحو: الكتاب لزيد إذا كانت دفّتا الكتاب ، وما بينهما ملكا ، وإن لم يكن ملكا له نحو: الكتاب لزيد إذا أردت أن الكتاب تأليفا له مثلا وليست الدّفتان وما بينهما ملك له ، أو أردت أنّه جاء به أو لم يصح أن يكون ملكا نحو : السّرج للدّابة فهي لشبه الملك ومنه ﴿ وللكافرين عذاب أليم ﴾(1) وذلك تهكّم بهم ، وهي في نحو: وهبت لزيد ؛ للتّمليك وفي نحو: عددت الحشيش للدّابة لشبه التّمليك ويحتمل غير ذلك (2).

## [ حروف القسم ]

**وحروف:** جمع كثرة مستعمل في القلّة مجازا ، معطوف على من أو على اللام ؛ فهو بالرّفع ويفيد وقتئذ أنّ حروف القسم حروف خفض تخفض ما بعدها ، كما أفاد أنّها للقسم بالإضافة للقسم ولو خفضناه عطفا على المجرور بالباء ، أو على قوله : حروف لم يفد أنّها حروف خفض ؛ لأنّه إذ ذاك كأنّه قال: يعرف بالخفض ، وبالتّنوين ، وبدخول (ال) وبحروف الخفض وبحروف القسم فيفيد أنّ حروف القسم من علامات الاسم ، ولا يفيد أنّها من حروف الخفض وأمّا الرّفع على ما ذكر فيفيد ذلك كله.

**القسم** : أي اليمين ؛ فالقسم هو معنى الأحرف الآتية ؛ كما أنّ معنى الشّيء من مثلا الابتداء وهو بفتح السّين ، وأمّا بإسكانها ؛ فتفريق الشّيء أنصبا، وأمّا بإسكانها وكسر القاف ؛ فالنّصيب نفسه. وحروف القسم المشهورة **هي:**

**الواو:** بدأ بها ؛ لأنّها أكثر نحو قوله تعالى : ﴿ والصافات ﴾ ، ﴿ والذّاريات ﴾ ، ﴿ والطور﴾ ﴿ والنجم ﴾ ، ﴿ والمرسلات ﴾ ، ﴿ والنازعات ﴾ ، ﴿ والسماء ﴾ ، ﴿ والفجر﴾ ، ﴿ والشمس﴾ ﴿ والليل﴾ ، ﴿ والتين﴾ ، ﴿ والعاديات﴾ ، ﴿ والعصر﴾(3) ولا تدخل إلا على الظّاهر وتدخل على كلّ ظاهر معرب أو مبني.

**والباء:** هي أصل حروف القسم ، وتدخل على الظّاهر والمضمر، وتعدّي فعل القسم مثل (أحلف) بفتح الهمزة ، وأقسم بضمّها، وحلفت وأقسمت إلى مسمّى مجرور، أو جاز ذكر فعل القسم معها ؛ لأنّها غير عوض عنه ، بل التّحقيق ؛ أنها ليست حرف قسم وأنّها هي مثل الباء في : كتبت

---

(1) سورة البقرة ، آية 104، المجادلة ، آية 04.

(2) « ولها معان أخرى منها : **الاختصاص** نحو: السّرج للدّابة . **والتمليك** نحو: وهبت لزيد دينارا. **والنّسب** نحو: لزيد عم هو لعمرو خال . **والتّبليغ** نحو: قلت له. **والتبيين** نحو: تبا لزيد . **والتّعجب** نحو: لله درّك . وبمعنى **عند نحو:** كتبته لخمس خلون ، ومنه قراءة الجحدري: ﴿ بل كذبوا بالحقّ لِمَا جاءهم ﴾ [ق05] **والتعليل** نحو: ﴿لإيلاف قريش﴾ [ قريش1] وبمعنى **إلى وعلى** نحو: سمع الله لمن حمده . ﴿ وإن أسأتم فلها﴾ [الإسراء7] ولها معان أخرى.» ينظر الهمع ج372/1.

(3) كلّها بدايات للسوّر المذكورة ، والواو هي للقسم، وليدل بها الشّارح على كثرة مجيئها في القرآن الكريم.

بالقلم ، ولكن لمّا شاع استعمالها مع القسم المحذوف جعلت كأنّها المفيدة للقسم ولماّ كانت كأنّها تفيد القسم ذكرها في حروف القسم ؛ وإلاّ فهي داخلة في الباء المذكورة ؛ لأنّه ذكر أنّ الباء من حروف الخفض ، وهذه الّتي من حروف الخفض لها معان ؛ منها الإلصاق ومنها القسم المفيدة له إفادة ما ، ولو لم يذكرها هنا لتوهّم أنّها لا تكون من حروف القسم المشهورة ، أولا من حروفه أصلا ، ثم ظهر تحقيق آخر، وجلّ من لا تبدو له البداوات ، وهو أنّها عند ذكر فعل القسم كباء كتبت بالقلم وعند عدم ذكره ؛ هي للقسم نائبة عنه ، دالة على معناه دلالة سائر حروفه عليه ، ولا يذكر فعل القسم مع غيرها من حروف القسم ؛ لأن غيرها من حروف عوض عن فعل القسم ونائب عنه في الدّلالة على معناه ؛ كنيابة حرف النّداء عن (أدعو) و لا يصحّ أن يعدى بفعل القسم إلى مجروره ، ولذلك قالوا : إذا أريد بيان المعنى في القسم بغير الباء ، قدّرت الباء مع فعل القسم.

**والتّاء:** وتختصّ غالبا بالاسم الّذي هو قولك : (الله) ، ومنه ﴿ تالله لأكيدن ﴾[1] وقد تدخل على الرّحمن وعلى (ربِّ) مضافا للياء أو للكعبة وتفيد التّعجب عند (جار الله)[2] وفيه ما يأتي في اللام .

واللّام[3] : كذا في نسخة وهي الّتي أقرأنيها الأستاذ الحاج إبراهيم[4] ولكنّها لا تلاءم ما ذكر أنّ المراد الحروف المشهورة ؛ فيقدّر مضافا دون المشهور: أي وهي مثل الواو والباء والتاء ولا يكون المراد حينئذ الحروف المشهورة ؛ وذلك أنّه إذا لم تذكر اللام أشكل الحصر بتعريف الطّرفين في قوله : وهي الواو ...الخ ، فيجاب بأنّ المراد وحروف القسم المشهورة أو بأنّ المراد تضمّن مثل الواو، والباء، والتاء ودلالتها على القسم دلالة تضمّن ؛ لأنّه جزء معناها ؛ ولأنّ معناها مركب من قسم وتعجب ؛ لأنّه لا يقسم بها إلاّ في التّعجب ؛ فهي تدلّ على التّعجب والقسم معا دلالة مطابقة ، هذا ما تحصل من ظاهر كلامهم ، والتّحقيق ؛ أنّها لا تدلّ إلاّ على القسم ؛ فدلالتها عليه دلالة مطابقة ، وأمّا التّعجب فإنّما يدل عليه المقام، واعلم أنّ كلّ كلمة دخل عليها حرف خفض ، أو حرف قسم ، أو( ال) أو نوّنت أو خُفضت.

---

(1) سورة الأنبياء ، آية57 .

(2) جار الله : هو العلاّمة محمود بن عمر الزّمخشري ، أقام بمكة زمنا إلى جوار بيت الله تعالى فأطلق عليه ت(538) . ينظر وفيات الأعيان 168/5، والأعلام178/7.

(3) « ليست أصلاً في باب القسم ، لكن لمّا أُريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام ، ضُمِّنَ فعل القسم معنى «عجبت» ، فيتعدى بتعديه ، فقلت: «لله لا يبقى أحدٌ »، فكأنك قلت:«عجبت لله الذي لا يُبقي أحدًا»، ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرف فلم تدخل إلاّ على اسم الله تعالى.» شرح الجمل لابن عصفور،ج1، ص552.

(4) هو شقيقه الحاج إبراهيم اطفيش وكان له أثرا عظيما على الشيخ اطفيش ، حيث أخذ عنه المبادئ في كل علم وتأثر به أكثر من تأثره بأي شيخ آخر . ينظر كتاب النّهضة لمحمد علي دبوز ج1/ص285،284.

## [ علامات الاسم ]

أولم يكن ذلك ولكن ثقيل وجوده ، أولم يكن ، ولم تقل : لكنّها واقعة موقع ما يقبل ؛ فهي اسم مثل (إذا) فإنّها لا يدخل عليها ذلك ، ولكنّها بمعنى وقت ووقت يدخل عليه ذلك ويقبل وقيل : (إذا) يقبل التّنوين عوض عن جملة وخرّج بعض عليه ﴿ إذا وما أنا من المهتدين ﴾[1] ونحو ذاك : كتاء ضربت فإنّ معناه إنسان متكلّم أو إنسان مخاطب.

## [ علامات الفعل ]

**والفعل:** – المضارع والماضي– **يعرف بقد** : أي الحرفيّة ؛ وهي تدخل على الماضي والمضارع وتكون معهما للتّحقيق نحو: ﴿ قد سمع الله ﴾[2] ونحو:﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾[3] والتّحقيق هو الغالب في الماضي ، وتكون للتّوقّع ، وحمل عليه بعضهم ﴿ قد سمع الله ﴾ وبيان التّوقّع ؛ أنّها تفيد أنّ الفعل كان منتظرا قبل وقوعه ؛ فهي في الآية تفيد أنّ قبول الله قولها بحيث يجيبها كانت هي مثلا تنتظره ، ومنه : قد يقدم الغائب ؛ بمعنى أنّ قدومه منتظر، وتكون أيضا للتّقليل مع المضارع نحو: قد يصدق الكذوب ،كذا قالوا ، وقد يقال: أنّها للتّحقيق. وتقليل صدقه إنّما يفيده كونه متّصفا بالمبالغة في الكذب ، وحمل بعضهم على التّقليل[4] ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ ؛ بتسليط التّقليل على المعلوم الّذي هو ما هم عليه لا على العلم ولها معان [أخرى]

**والسين وسوف** : يدخلان على المضارع ، ومعناهما الاستقبال ؛ وهما سواء على ما رجّح بعضهم[5] وقيل : (سوف) الاستقبال معها أوسع ؛ لكثرة حروفها فخصّت بأن يقال لها: حرف تسويف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال على القول بأنّه حقيقة فيهما ؛ وإذا دخلت عليه السّين وسوف خلصته للاستقبال ، وكذا على القول : أنّه للحال ؛ فإنّ السّين وسوف تصرفه للاستقبال ويتبيّن الاستقبال أيضا بغيرهما ، وإذا كان للاستقبال ؛ فاستقباله يحتمل البعد والقرب ، وإذا دخلت عليه إحداهما دلّت على بعده ، أما (السّين) فعلى بعد ما ، وهو مطلق محتمل للطّويل ؛ وأما سوف فمختصّة بالبعد الطّويل ويسمّى كلّ منهما حرف تنفيس : أي توسيع ، ويقال أيضا في سوف : (سوْ) ، و(سيْ) ، و(سفْ) بسكون الآخر.

---

(1) سورة الأنعام ، آية 56.

(2) سورة المجادلة ، آية1.

(3) سورة النّور ، آية 64.

(4) «" قد" مع المضارع تكون للتّكثير في مقام التمدّح والافتخار ، قال سيبويه : وتكون قد بمنزلة ربّما ، وأراد بربّما التّكثير » . الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، 307/2.

(5) السين وسوف : « حرفا تنفيس وحرفا توسيع ، وذلك أنّه ينقل المضارع من الزّمن الضيّق وهو الحال إلى الزمن المتّسع وهو الاستقبال" . "وسوف مرادفة للسين ، أو أوسع منها على الخلاف ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس بمطّرد". » ينظر مغني اللبيب 275/1.

**وتاء التأنيث السّاكنة** : تكون في آخر الماضي ، ومعناها الدّلالة على أنّ فاعل الفعل الماضي مؤنّث ؛ فخرج نحو :رُبّت و ثمّة بدخول التّاء على رُبَّ وثَمّ و لات ؛ فإنّها ولو كانت معهنّ : أي تأنيث اللّفظ : أي يُصيّره كالمؤنّث ، أو الدّلالة على أنّ ما قبلها كلمة ، والكلمة مؤنّث كذا قيل. والأول أولى ؛ لكنّها ليست لتأنيث الفاعل ؛ لأن (ربّ و ثمّ و لات) لسن ما يفعل ؛ فضلا عن أن تدلّ التاء على أنّ الّذي فعلهنّ مؤنث.

والمراد بالسّكون السّكون تحقيقا نحو: ﴿ قالت امرأة عمران ﴾[1] أو للضرورة كقول عثمان :

وكم غمرة هاجت بأمواج غمرة تلقّيتها بالصّبر حتّى تجلّت[2]

بل التّحقيق أنّها كسرت للسّاكن ؛ فإنّ الشّاعر هنا يعتبر حرف الإطلاق ؛ وهو هنا (الياء) وهو ساكن ؛ فيكسر له السّاكن قبله ، وهو (التّاء) ، وقد يقال : المراد بالضّرورة في هذا المثال ؛ أنّ الحرف للإطلاق ؛ وهو مختصّ بضرورة الشّعر، أو حُرّكت بحركة النّقل و ﴿ آتت أكلها ﴾[3] ﴿ وقالت إنّي أعوذ ﴾[4] أو فتحت لألف الإثنين في ﴿ فئتين التقتا ﴾[5] ونحو:﴿ قالتا أتينا ﴾[6]

ويعرف الأمر بالدّلالة على الطّلب بالهيئة مع قبول نون التّوكيد وياء المؤنثة المخاطبة نحو: قم وأمّا لام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن الأمر وكلا، ونحوها؛ كالمضارع والماضي المستعملين في الطّلب ؛ فإنّها ولو دلّت على الطّلب ؛ لكن لا بالهيئة ، إلاّ أفعال الأمر ؛ الّتي بوزن (فَعَال) فإنّها تدلّ على الطّلب بالهيئة ؛ لكن لا تقبل الياء والنون ، وغير المضارع أيضا لا يقبل النّون والياء ، ومتى دخلت علامة من علامات الأفعال على كلمة ، أولم تدخل وصلحت للدخول ولو بحسب الوضع بقطع النّظر على المانع الطارئ : أي حادث ؛ فهي فعل كما في فعل التّعجب بعد (ما) فإنّه فعل ماض لا يقبل قد ؛ لأنّه إنشاء ، وقد للإخبار؛ ولا (تاء) التأنيث ؛ لأنّ فاعله أبدا لا يعتبر مؤنّثا وقبل طرق التّعجب يقبل تقول : قد أحسنت هند فعلها.

---

(1) سورة آل عمران ، آية 35.

(2) البيت من الطويل وينسب لعليّ كذلك ، وجدته في كتاب : زهر الأكم في الأمثال والحكم ، تأليف البوسي 367/1.

**اللغة:** غمرة : الشّدة . تجلّت : تكشّفت.

**المعنى** : أنّ المصائب توالت عليه كالأمواج ، لكنّ الصّبر كان الفرج.

**الشّاهد فيه:** كسر التاء ضرورة.

(3) سورة الكهف ، آية33 .

(4) سورة مريم ، آية 18 .

(5) سورة آل عمران ، آية13.

(6) سورة فصلت ، آية11.

## [ الحرف ]

**والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم**: أي علاماته الّتي يُعرف بها.

**ولا دليل الفعل**[1] ؛ وذلك كهل وفي، ولم ، وحروف الخفض كلّها و(ال) ، والتّنوين[2] ، وقد وسوف والسّين ، وتاء التّأنيث فإنّ هذه كلّها لا تقبل علامات الاسم ، ولا علامات الفعل ؛ فإنّ حرف الخفض ؛ مثلا لا يقبل حرف الخفض ، ولا قد والسين ؛ لا تقبل قد أو السين أو حرف الخفض ونحو ذلك وإنّما اختصّت علامات الاسم بالاسم لأنّها لا تؤد معناها إلاّ فيه وكذا الفعل.

## [ باب الإعراب ]

**باب** : خبر لمحذوف: أي هذا باب الإعراب ، أو مبتدأ محذوف الخبر: أي باب الإعراب هذا أو مفعول لمحذوف أي اقرأ باب الإعراب ؛ وهذا أولى من تقدير بعضهم[3] خبره جملة (هكذا باب الإعراب) ، (هذا موضعه) ؛ لأنّ فيه زيادة حذف وزعم بعضهم ؛ أنّه يجوز جرّه بحرف محذوف أي انظر في باب الإعراب ، ويردّه أنّ هذا ليس ممّا يحذف فيه حرف الجرّ ، ويبقى الجرّ قياسا وإنّما بُوّبت الكتب تسهيلا لوجدان المسائل والرّجوع إليها ، مع ما في ذلك من نشاط ؛ فإنّ المسافر إذا قطع مرحلة وشرع في أخرى كان أنشط له .

والإعراب ؛ بإسكان اللاّم وكسر الهمزة ؛ وهو الأصل ، أو بكسر اللاّم نقلا من الهمزة وهو أخفّ بحذف الهمزة بعد نقل حركتها : مصدر أعرب ؛ وأمّا الأعراب : بفتح ، فسكّان البادية من العرب نحو : ﴿ الأعراب أشد كفرا ﴾[4] ، أو نحو:﴿ قالت الأعراب آمنا﴾[5] ، وأخّر الإعراب لحدوثه على المعرب الّذي هو الاسم والمضارع .

والباب : المدخل وجملة الألفاظ بعد قولهم : باب كذا إلى الباب الآخر : هي مسمّى الباب ، وهي مدخل إلى معرفة معانيها ؛ فهي كالفرجة في ساتر توصل من خارج لداخل فالمعاني كباطن الدّار والألفاظ كبابها وجعل معانيها كخارج الدار، وإذا اعتبر معرفتها وجهلها فذلك كتردّد من باطن الظّاهر مع أنّه يجري وجه واحد من أوجه الشبه .

---

(1) « حمل كلام المصنّف على ظاهره ، وأن المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقا ، لكن يرد عليه أنه عندنا كلمات كثيرة لا تقبل شيئا ممّا ذكره المصنّف ، وليست بحرف كهو من الأسماء ، واضرب من الأفعال ، فإنّ الأول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم ، والثاني فعل ولا يقبل علامة الفعل فيقتضي كلامه أنّهما حرفان» . ينظر حاشية ابن الحاج ، ص27.

(2) مزج الشّارح بين علامات الاسم والفعل ، وذلك بقوله : **ولا دليل الفعل** ؛ وذلك كهل وفي، ولم ، وحروف الخفض كلّها و(ال) ، والتّنوين ، وقد وسوف والسّين ، وتاء التّأنيث ، وكان من الأحسن تفصيل كل في مكانه .

(3) ويقول ابن الحاج في شرحه للآجروميّة : « والأوّلان ـــ أي التّفسيران ـــ أولى لأنّ فيهما إبقاء أحد ركني الإسناد.» ينظر كتاب حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية ، ص29.

(4) سورة التوبة، آية 97.

(5) سورة الحجرات ، آية 14.

# [ باب الإعراب]

**الإعراب** لغة : التّبيين ، والتّغير، وإزالة عرب الشّيء ؛ أي فساده ، والتّكلم بالعربيّة وإعطاء العربون ، وولادة ولد عريبي اللّون، والتّكلّم بالفحش ، وعدم اللّحن وإثبات الخيل العرّاب للإنسان والتّحبب إلى الغير، والتّحسين ، والإعلام نحو : أعربت زيد أحوال الخيل : أي عرّفته إيّاها والنّقل نحو : عَربْت الدّابة [عن مرعاها] : أي نقلتها ، واصطلاحا على أنّه معنوي :

**تغيير** ـ المتكلّم ـ **أواخر الكلم** : الإضافة للحقيقة و(ال) كذلك فصدق بآخر الكلمة ؛ فإنّ الإعراب : تغيير آخر الكلمة ، لا تغيير أواخر كلمات ثلاث أو أكثر، وذلك على ظاهره فالمراد التوزيع والمفرد كلمة وأراد بالآخر ما كان آخره تحقيقا ؛ كزيد ، أو حكما[1] ( كيد ودم وأخ و مع) ؛ فالأصل (يدَيٌ) بفتح الدّال أو سكونها وهو الصّحيح بدليل جمعه على (أيد) بوزن أفْعُل ؛ أصله أيدي بضمّ الدّال قلبت الضمّة كسرة لتسلم[2] الياء من القلب واوا ؛ إذ لو قلبت واوا لزم اسم عربي معرب مختوم بواو لازمة قبلها ضمّة لازمة.

وفي (دمي) و دَمَوٌ بالفتح أو الإسكان و(أَخَوٌ) و(مَعَيٌ) ؛ بفتحهما أقوال : حذفت الياء والواو بعد قلبهما ألفا ؛ لتحرّكهما بعد فتح ؛ فيما عينه مفتوحة وأعربت على ما قبلها ، وهذا الّذي قبلها آخر حكما، والآخر حكما هنا ليست آخريته مجازا ، بل حقيقة عرفيّة خاصة ؛ فلم يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة مجموعة ؛ كأُسُد بضمّ الهمزة والسّين ، وبضمّهما وإسكان السّين بمعنى شجعان وسباع ، على أنّه قد أجازته جماعة ورجّحه غير واحد ولا في تعريف فضلا عن أن يقال : استعمل المجاز في الحد وعن أن يقال : الحدّ غير جامع لو خصّ بالآخر تحقيقا.

والفرق بين باب (يد) ونحوه ، وباب (قاض) ونحوه ؛ أنّ باب (يد) المحذوف فيه بلا علّة صرفيّة ، بل حذف اعتباطا لمجرد تخفيف فكان نسبيا ؛ وباب (قاض) المحذوف فيه معتبر فاعتبر لأنّ الحذف فيه لالتقاء السّاكنين.

**لاختلاف:** أراد لازم الاختلاف ؛ وهو الوجود[3] * فيدخل ما لا تختلف عليه العوامل بأن يكون إنّما يدخل عليه عامل واحد ، والاختلاف إنّما يكون بين اثنين فأكثر.

---

(1) « تحقيقا : أي لم يحذف منه شيء كإعراب زيد.

وحكما : بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال ؛ كيد ودم أصلهما يدي ودمي ، فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم ، وإنما قلنا : أو ما اتصل به أي بالآخر ليدخل المثنى والجمع على حدة ، فإنهما معربان بالحروف وهي ليست بالآخر ، لكنها متصلة بالآخر فهي بمنزلة الحركات .»

ينظر في المسألة هامش حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية ص30.

(2) مكتوب في النسخة (ج) لتسليم.

(3) كتبت في النسخة (ج) الموجود.

* كثرة الأخطاء الواردة في النسخة (ج) دليل على أنّ النّاسخ لم يكن ضليعا باللّغة العربيّة.

**العوامل** : (ال) قال : للحقيقة فيصدق على العامل الواحد ، وذلك أنّ كلّ كلمة قبل التّركيب هي ساكنة الآخر؛ إذا دخل عليها عامل غيّرها من السّكون إلى الرّفع أو النّصب أو الخفض أو الجزم فيقعد قبل تركيبه ساكن ، وإذا دخلت عليه (لم) ؛ مثلا أزالت ذلك السّكون ، وأحدثت سكونا آخر هذا هو التّحقيق ، لا كما يقال : أنّ الرّفع محوّل عن السّكون الموجود قبل التّركيب ، والنّصب عن الرّفع ، والجر عن النّصب وجزم المضارع عن نصبه ، إذ لا دليل على هذا وإن قلتَ : إنّي مُولع بالتّقليد فاجعل الاختلاف كما مرّ بمعنى الوجود ؛ فيدخل المعرب في أول أحواله ، ويشمل نحو: (سبحان) ممّا لزم النّصب مثلا ؛ لكن انتقل من سكون و لك أن تقول : من الرّفع والأصل مثلا التّسبيح للمولى و لك إبقاء الاختلاف على معنى ذهاب عامل ومجيء آخر ؛ والعوامل على عدّة عوامل ؛ فما لا يدخل عليه إلاّ عامل واحد تجعل دخول ذلك العامل عليه في كلام غير دخوله عليه في آخر ، ومع هذا لا بدّ من بقاء المعرب في أوّل أحواله لفظا مذكورا أو محذوفا أو معنويا كالابتداء.(1)

والعامل عند ابن الحاجب(2) : هو ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب بيانه في : جاء زيدان . جاء هو العامل لا يستقيم به المعنى الذي هو الفاعليّة ؛ أي كون زيد فعل المجيء. وهذا المعنى يطلب الإعراب ليظهر به ، وفي هذا الحدّ دور لأخذ الإعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الإعراب ، إلاّ أن يجعل التّعريف لفظيا أو من عرّف الإعراب بتغيير أواخر الكلم لم يعرّف العامل بما فيه ذكر الإعراب ، بل عرّفه بطالب الأثر المخصوص(3) ولزم القصور لعدم دخول (لم) و(لن) ؛ إذ لا يتقوّم بهما معنى يقتضي جزما ونصبا، والحقّ أنّ العامل هو الطّالب لأثر مخصوص.

**الدّاخلة** : أي الطّالبة ليشمل العامل المعنوي والمتأخر؛ كأنه قال : المتسلّطة من حيث الطّلب.

**عليها** : أي على الكلم ، وقد يقال : كما يصحّ وصف العامل اللّفظي المتقدّم بالدّخول يصحّ وصف غيره به فتفطّن.

---

(1) « المراد بالعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب ، سواء كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا فالعامل اللّفظي نحو: جاء فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع .. والعامل المعنوي كالابتداء والتّجرّد .» ينظر حاشية ابن الحاج ص31.

(2) هو جمال الدين عثمان بن أبي بكر المتوفى سنة 646 للهجرة ، نشأ بالقاهرة وكان أبوه حاجبا للأمير عز الدين موسك ، فسمي بذلك ، له مصنفات منها : الكافية في النحو والشافية في فن التصريف. ينظر الديباج لابن فرحون ، ص372، وطبقات القراء للجزري 508/1، وبغية الوعاة ص372.

(3) هذه العبارة سقطت من (ج) وتبدأ من قوله : أو من عرّف الإعراب ....إلى قوله : بطالب الأثر المخصوص.

**لفظا أو تقديرا**[1] : راجعان إلى تغيير واختلاف ؛ ليدخل التّغيير لفظا ، والتّغيير تقديرا ووجود العامل وتقديره ؛ وهما مفعولان مطلقان[2] : أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير أو على نزع الخافض أي في لفظ أو تقدير بناء على قياس نزعه ونصب مجروره وذلك من التّنازع ؛ أُعْمل الأوّل فيهما والثّاني في الضّمير: أي لاختلاف العوامل إيّاه : أي أحدهما أي لفظا أو تقديرا : أي اختلاف لفظ أو تقدير وإن تّنازع معهما الدّاخلة قدر له : أي الدّاخلة إيّاه ؛ أي إحداهما ؛ أي لفظا أو تقديرا أي دخول لفظ أو تقدير أو ذلك من مجرّد الحذف للدّليل ، وإذا جعل على تقدير في قدر للمهمل لفظ فيه وإذا قلنا: أن الإعراب لفظي ؛ فهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف فقولي : ما جيء به أردت ما نُطق به وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو في : جاء أبوك ونحوه ؛ لوجودها قبل دخول العامل وقيل : علامة الرّفع الضمّة المقدّرة على الواو؛ وهو الصّحيح [3] ، ومقتضى العامل هو كون الشّيء مثلا فاعلا أو مفعولا ، وقولي : لبيان مقتضى العامل جري على الغالب لعدم تحقّق المقتضى في نحو: لم يضرب ، ولن يضرب ونحوهما ، ومن بيان (لم) وسُمّي السّكون والحذف لفظين لتعلّقهما باللّفظ ، وإشهار اللّفظ بهما ؛ لأنّ من سمع المتكلّم نقص حركة أو حرفا[4] فأعلم بهما وإذا قلت : قام زيدٌ ، فالإعراب على أنّه لفظي هو الضّمة الّتي نطقت بها ، وعلى أنّه معنوي نطقك بها.

---

(1) قال الأزهري : « لفظا أو تقديرا حالان من تغيير ، والأولى أنهما منصوبان على المفعوليّة المطلقة على حذف مضاف ، والتقدير تغيير لفظ أو تغيير تقدير ، ثم حذف المضاف الذي هو تغيير ، وأقيم المضاف إليه وهو لفظا أو تقديرا مقامه ، فانتصب انتصابه وناصبهما تغيير المصدر المذكور في قول المصنّف : لإعراب هو تغيير الخ على حد قوله تعالى :﴿ فإنّ جهنّم جزاؤكم جزاء﴾ [الإسراء 63] وإنما كان أولى ؛ لأن لفظا وتقديرا مصدران ، ووقوع المصدر حالا موقوف على السّماع » ، وفي الألفيّة : **ومصدر منكر حالا يقع بكثر**

وقال المكودي في شرحه للآجرومية : « ومع كثرته فلا يقاس عليه ، فلا بد من تأويلهما باسم المفعول أي الملفوظ به والمقدر ليصح وما لا تأويل فيه أولى" ، "وظاهر حل الأزهري أنهما منصوبان على نزع الخافض وهو أضعف الأوجه فيه ، لأنه موقوف على السماع كالحال ، ويزيد عليه يكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة كقوله : تمرون الديار ، وهذان اللفظان منكران . والحاصل أن النصب على المفعوليّة المطلقة أولى ، ثم الحال ، ثم النصب على إسقاط الخافض.»

ينظر في المسألة حاشية ابن الحاج ، ص32.

(2) كتبت في (ج) مطلقا ولعلّه سهو من الكاتب.

(3) وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين على أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف. ينظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص13 .

(4) كتبت في النسخة (ج) حرف.

# [ باب الإعراب ]

وخرج من قوله : أواخر غير الآخر؛ مثل (راء) امرئ و(نون) ابنم[1] فإنّهما يُضمان إذا ضُمّ ما بعدهما ، ويفتحان إذا فُتح ، ويُكسران إذا كسر إتباعا للآخر ، لا إعرابا، وقال الكوفيون : ذلك إعراب من مكانين الآخر، وما قبله ، والصّحيح الأول. وقد يكون الإعراب فيما قبل الآخر نحو: والعصر والصّبر؛ بنقل كسرة (الرّاء) للسّاكن قبلها، وإسكان الرّاء في الوقف ؛ فالكسرة إعراب مقدّر التّأخير إلى الرّاء وقيل : حركة كحركة الإعراب ، كما أنّ سكون الرّاء ؛ سكون وقف حادث وأنّ حركة الإعراب محذوفة ، ودخل في الإعراب بالتّقديري ما قُدّر على الألف أو الياء أو الواو أو على ما قبل ياء المتكلّم ، أو ما سُكّن للضّرورة ، أو حُرّك بحركة النّقل أو حركة التّخلّص من التقاء السّاكنين ، أو حركة المجاورة كجحر ضبٍ خربٍ ، أو حركة الإتباع [ نحو]: ﴿ الحمدِ لله ﴾[2] بكسر الدّال تبعا للّام ؛ أي مطابقة له ، وما حذف لالتقاء السّاكنين ، أو لاشتغال اللّفظ بإعراب آخر ، وما حرّك للضّرورة ؛ كالمضارع المجزوم إذا كسر آخر البيت والصّحيح فيه أنّ الكسر لالتقاء الساكنين في الرّوي وحرف الإطلاق ؛ كقوله:

[ لدى أسد شاكي السّلاح مقذّفٍ]    له لبد أظفاره لم تُقلّمِ[3]

---

(1): « إتباع حركة الحرف الذي قبل الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر وذلك في (امرئ) و (ابنم) فإنّ الرّاء والنّون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو: ﴿ إن امرؤ هلك﴾ النساء آية176 ، و﴿ ما كان أبوك امرأ سوء ﴾ مريم آية 28 و﴿ لكل امرئ منهم ﴾ النور آية 11 ، وكذلك (ابنم) ولا ثالث لهما في إتباع العين اللام». ينظر الأشباه والنظائر للسّيوطي مج1/ ص13.

(2) «لاحظ الفراء أنّ لبعض الحركات تأثير في بعض و بُنى على ذلك ظاهرة الإتباع كما في قراءة ( الحمد لله) بكسر الدال ، وكان يقول : « أما من خفض الدال من الحمد فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن تجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرت بعدها ضمة ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد ؛ مثل (إبل) فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم » ينظر كتاب معاني القرآن للفراء ، شرح الفاتحة ، ص1.

(3) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص24، ولسان العرب 9/ص277( قذف) ، وتهذيب اللغة 76/9، وجمهرة اللغة ص974، وتاج العروس244/24( قذف).

**اللّغة:** شاكي: أي تام السلاح تجريد ؛ لأنه يلاءم المشبه ، قال الفراء : "هو مقلوب شايك أي ذو شوكة وحدّة " اللّبد : ما تلبّد على كتفه من الشّعر ، المقذّف : أي ضخم كأنه قذف باللحم ورمى به ، الملعّن في بيت زهير ، تقلّم : شدد لكثرة قطعه بالقلم ، وهو نوع من الإطناب يسمى الإيغال ختم به البيت للمبالغة في التشبيه . ينظر الأعلام للزركلي مج7، الميم المكسورة ، ص411، و شرح شافية ابن الحاجب ، تح محمد محي الدين ، ج4/ص11.

**المعنى:** مدح في بيت سابق لحصين بن ضمضم بأنه شد على عدوه بحسن تدبير فلم يفزع فشبّهه بالأسد في شجاعته

**الشّاهد فيه:** تحريك الميم للضرورة أو لالتقاء الساكنين كما صحّح الشارح . ينظر الكشّاف للزمخشري ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ج1/ص196.

# [ باب الإعراب ]

وخرج من قوله : أواخر غير الآخر؛ مثل (راء) امرئ و(نون) ابنم[1] فإنّهما يُضمان إذا ضمّ ما بعدهما ، ويفتحان إذا فُتح ، ويُكسران إذا كسر إتباعا للآخر ، لا إعرابا، وقال الكوفيـون : ذلـك إعراب من مكانين الآخر، وما قبله ، والصّحيح الأول. وقد يكون الإعراب فيما قبل الآخر نحـو: والعصر والصّبر؛ بنقل كسرة (الرّاء) للسّاكن قبلها، وإسكان الرّاء في الوقف ؛ فالكـسرة إعـراب مقدّر التّأخير إلى الرّاء وقيل : حركة كحركة الإعراب ، كما أنّ سكون الرّاء ؛ سكون وقف حادث وأنّ حركة الإعراب محذوفة ، ودخل في الإعراب بالتّقديري ما قُدّر على الألف أو الياء أو الـواو أو على ما قبل ياء المتكلّم ، أو ما سُكّن للضّرورة ، أو حُرّك بحركة النّقل أو حركة التّخلّص من التقاء السّاكنين ، أو حركة المجاورة كجحر ضبٍ خربٍ ، أو حركة الإتباع [ نحو]: ﴿ الحمدِ لله ﴾[2] بكسر الدّال تبعا للام ؛ أي مطابقة له ، وما حذف لالتقاء السّاكنين ، أو لاشـتغال اللّفظ بإعراب آخر ، وما حرّك للضّرورة ؛ كالمضارع المجزوم إذا كسر آخر البيت والصّحيح فيه أنّ الكسر لالتقاء الساكنين في الرّوي وحرف الإطلاق ؛ كقوله:

[ لدى أسد شاكي السّلاح مقذّفٍ] له لبـد أظفاره لم تُقلـمِ[3]

---

(1): « إتباع حركة الحرف الذي قبل الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر وذلك في (امرئ) و (ابـنم) فـإنّ الرّاء والنّون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو: ﴿ إن امرؤ هلك﴾ النساء آية176 ، و﴿ ما كان أبـوك امـرأ سوء ﴾ مريم آية 28 و﴿ لكل امرئ منهم ﴾ النور آية 11 ، وكذلك (ابنم) ولا ثالث لهما في إتباع العـين الـلام». ينظر الأشباه والنظائر للسّيوطي مج1/ ص13.

(2) «لاحظ الفراء أنّ لبعض الحركات تأثير في بعض و بُنى على ذلك ظاهرة الإتباع كما في قراءة ( الحمـد لله) بكسر الدال ، وكان يقول : « أما من خفض الدال من الحمد فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العـرب حتـى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن تجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرت بعدها ضـمة ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد ؛ مثل (إبل) فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم » ينظـر كتاب معاني القرآن للفراء ، شرح الفاتحة ، ص1.

(3) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص24، ولسان العرب 9/ص277( قذف) ، وتهـذيب اللغة 76/9، وجمهرة اللغة ص974، وتاج العروس244/24( قذف).

**اللّغة:** شاكي: أي تام السلاح تجريد ؛ لأنه يلاءم المشبه ، قال الفراء : "هو مقلوب شايك أي ذو شوكة وحدّة " اللّبد : ما تلبّد على كتفه من الشّعر ، المقذّف : أي ضخم كأنه قذف باللحم ورمى به ، الملعّن في بيت زهير ، تقلّم : شدد لكثرة قطعه بالقلم ، وهو نوع من الإطناب يسمى الإيغال ختم به البيت للمبالغة في التشبيه . ينظر الأعلام للزركلي مج7، الميم المكسورة ، ص411، و شرح شافية ابن الحاجب ، تح محمد محي الدين ، ج4/ص11.

**المعنى:** مدح في بيت سابق لحصين بن ضمضم بأنه شد على عدوه بحسن تدبير فلم يفزع فشبّهه بالأسد في شجاعته

**الشّاهد فيه:** تحريك الميم للضرورة أو لالتقاء الساكنين كما صحّح الشارح . ينظر الكشّاف للزمخـشري ، تحقيـق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ج1/ص196.

## [ أقسام الإعراب ]

**وأقسامه** : أي أنواعه والضمير للإعراب ، و هذا من تقسيم الكلّ إلى جزيئاته لصحّة إطلاق المقسوم على كل من الأربعة ؛ تقول : الرّفع إعراب ، والنصب إعراب ، و الجر إعراب والجزم إعراب.

**أربعة رفع** : أي إيجاد الضمّة أو الواو أو الألف أو النون لعامل ، وعلى أنّ الإعراب لفظي فالّرفع خارج عن معنى المصدرية ، ومعناه تلك الضّمة و الواو والألف والنون ، والمراد الأول ومثل هذا يأتي في الأقسام الثلاثة الآتية ، وقدّم الرّفع لأنّه من الرّفعة ولأنّه لا يخلو كلام منه ولاختصاصه بالعمد.

**ونصب**: أي إيجاد فتحة أو ألف أو كسرة أو ياء أو حذف نون لعامل ، وعلى أنّ الإعراب لفظي فهو الفتحة وما بعدها، وجاء به بعد الرّفع ؛ لقيامه مقامه عند عدمه كالمصدر النائب عن فعله نحو: شكرا لا كفرا ، أو كالمنسوخ إلى النّصب نحو : ظننت هذا زيدا ، وكان زيد هائما ، وإنّ زيدا قائم ولاشتراكهما في الاسم والفعل وسمّي الرّفع رفعا لارتفاع الشّفتين عند النّطق به ، والنّصب نصبا لانتصابهما عنده على حالهما.

**وخفض**: أي إيجاد كسرة أو ياء أو فتحة لعامل ، وعلى أنّه لفظي ؛ فهو هذه الثلاثة وقدّمه على الجزم لاختصاصه بالاسم.

**وجزم** : أي إيجاد سكون أو حذف حرف لعامل ، وعلى أنّه لفظي ؛ فهو نفس السّكون والحذف . وسمي جزما ؛ لأنه قطع للحركة أو الحرف ، والتّحقيق أنّ الضمّة والفتحة والكسرة أسماء للحركة مطلقا ؛ حركة إعراب أو بناء أو بنية أو عارضة لغير ذلك ، وحركة البنية كفتحة : (زاي) زيد والعارضة لغير ذلك ؛ كحركة الإتباع والتّخلّص والنّقل[1].

والسّكون: اسم لعدم الحركة سواء كان عدمها إعراب ؛ كلم يقعدْ ، أو بناء أو بنية ؛ كسكون (ياء) زيد، أو عارضا لغير ذلك ؛ كسكون الوقف وفي كلام (السّعد)[2] إيماء ولم يفهموه عنه ، والمشهور بين النّاس أنّ الضمّة والفتحة والكسرة والسّكون لغير الإعراب.

---

(1) **حركة الإتباع** : كإتباع حركة الرّاء في امرئ الهمزة في حركتها نحو: ﴿إن امرُؤٌ هلك﴾ سورة النساء، آية176.

**و حركة التخلص من التقاء السّاكنين** : كقوله تعالى :﴿ لمّا يعلمِ الله﴾. آل عمران ، آية 142.

**وحركة النّقل** : نحو: ( قيل وبيع ) أصلهما : قُول وبُيِع ، نقلت كسرة الواو والياء لثقلهما عليهما إلى القاف والباء. ينظر الأشباه والنظائر مج 3/ ص14.

(2) السّعد الله : هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة 891 هجرية. ينظر الأعلام للزركلي ج3/ص83 .

وقد جمع الثّمانية من قال متغزلا[1]:

لقد فتحتْ بابَ الرّضى عند هــجرها  شــقيقةُ بــدر التّم فا نجــبر الكــّسر
فأسكنتُ بعد الضمّ ما قد نصبتُه فقلت :  ارفــعي جزما فقــد طــاب لي الجــرّ[2]

**فللأسماء من ذلك** : المذكور من رفع ونصب وخفض وجزم ، أو من ذلك العدد و أشار إشارة البعد مجازا من حيث أنّه أنزل ما تمّ ذكره منزلة شيء بَعُد وانقطع.

**الرّفع والنّصب والخفض** نحو: إنّ زيدا جالس في الدّار، ونحو: كان زيد ضاربا لموسى وعلامة جرّ موسى فتحة مقدّرة على الألف نائبة عن كسرة ؛ لأنّه ممنوع من الصّرف ، ولا تقدّر الكسرة فيه.

**ولا جزم فيها** : أي في جملة الأسماء ؛ لأنّ عوامل الجزم لا تدخل عليها لعدم صحّة معناها مع الأسماء هذا هو التّحقيق[3] ؛ لا كما قالوا. ثم ظهر إشكال ، وهو أن يقال : لما لا يجوز أن تدخل الجوازم على الأسماء؟[4] وتأتي الأفعال بعدها مرفوعة ، ويتسلّط معناها على الأفعال بعد كما تدخل إنّ وأخواتها على المبتدأ ومعانيها على أخبارها ؛ وكما يدخل حرف النّفي على المبتدأ ومعناه في الخبر، لا كما قالوا ، وأما قولك : جاء خالد ؛ بالإسكان للوقف أو للضرورة ، مثلا فليس بجزم لأنّ ذلك الإسكان لم يكن بعامل جزم.

**وللأفعال** : المضارعات و(ال) للعهد الذهني ، أو للحقيقة ؛ والمراد المضارع و(بنيّة المعلم)[5]

---

(1) البيت لم نقف له على قائل معيّن.

(2) مكتوب في النسخة (ج) الجزم مكان الجر والصّحيح الجر؛ لأن الجزم مذكور قبله.

(3) ورد في شرح الأزهري جواب على مسألة ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل فقــال : « الاسـم خفيف والفعل ثقيل والجر ثقيل والجزم خفيف ، فأعطينا الخفيف للثقيل لتعادل خفّة الاسم ثقل الحركة وثقـل الفعـل خفة السكون . » ينظر حاشية ابن الحاج ص36.

(4) «... وأما الجزم فانفردت به الأفعال وقد كان حقّه أن يدخل في الاسم غير المنصرف ؛ لأنّه حمل على الفعـل في امتناع الخفض والتّنوين لشبهه به ، كان ينبغي أن يبقى ساكنا في حال الجرّ لذهاب الخفض منه وأن لا يتكلـف حمله على النّصب ؛ لكن منع من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم ".» ينظر المقرّب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وآخر ج1، ص47.

(5) بنية المعلم : « أجيب بأنّ هذه المقدّمة معقودة للمبتدئ ، وهولا يستقل بالإفادة ، والمعلم هو الذي يبين مــا لـم يذكر من العلامات وجمع المصنّف الأفعال مع أنّ الذي يعرب منها إنّما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع .» ينظر حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجرومية ص21.

## [علامات الإعراب في الأفعال]

وأمّا الأمر فإنّه ولو قلنا : معرب مجزوم إلاّ أنّه بعض المضارع[1] في هذا القول فيكون الكلام توزيع الرّفع والنّصب والجزم للمضارع ؛ وأما الأمر فله الجزم وذلك أولى من أن يقال : المراد مجموع الأفعال وينصرف إلى المضارعات.

**من ذلك الرّفع والنّصب والجزم** نحو: ﴿ أنتم تعلمون ﴾[2] ونحو: ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾[3] مجزوم بلم لفظا ولم و مجزومها في محل جزم بـ(إن) ، والواو للحال المقدّرة : أي ناوين أن لا تفعلوا فلا تناقض بين الحالية واستقبال (لن) ، أو عاطفة للمسامحة في الثّواني بما لا يسامح في الأوائل[4] فلا يتعرض بأن (لن)لا تلي (إن) الشّرطية معين ؛ وهذا كعطف زوجك على المستتر في: ﴿ اسكن ﴾[5] مع أنّ فعل الأمر لا يرفع الظّاهر، وهذه المسامحة مسموعة لا تقاس في نوع لم ترد فيه.

**ولا خفض فيها** : لأن عامل الخفض لا يدخلها لعدم صحة معناها معها فليس الكسر في نحو: ﴿ ولمّا يعلمِ الله ﴾[6] ، ﴿ ولم يكنِ الذين كفروا﴾[7] ، أو خفضا لعدم الخفض هذا هو التحقيق ؛ لا ما قالوا ؛ وذلك أنّهم قالوا: لم يدخل الجزم الاسم لخفتهما ولا الجرّ الفعل لثقلهما والأسماء والأفعال جمع قلة استعملا في الكثرة.

---

(1) يقول السيوطي: « المجمع على بناءه الحروف ، والماضي ، وأما الأمر فالبصريون أجمعوا على بناءه والكوفيّون على إعرابه، والاسم بعضه مبني ، ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر؟. فمنهم من قال: من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ، ومثّله بـ(نزالِ)، و(هيهات) ؛ فإنهما بُنيا لشبههما بـ(انزل) ، و(بَعُدَ) في المعنى.
ومنهم من قال: من أسبابه ، عدم التّركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبنيّ الأصل أو وقع غير مركّب ، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية.»

وقيل: « أسباب البناء تضمّن معنى الحرف ؛ كأسماء الشّرط والاستفهام ، ووقوعه موقع المبني كـ(نزال) الواقع موقع (انزل) و (يا زيد) الواقع موقع كاف الخطاب ، ومضارعته لما وقع موقع المبني كـالعلم المؤنث المعدول كـ(حذام) فإنه ضارع (نزال) الواقع موقع (انزل) في العدل والتعريف. وإضافته إلى مبني كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماض. والذي جزم به ابن مالك في كتبه أنّه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط. » ينظر همع الهوامع ج1،ص58 وما بعدها. وشرح الكافية للرضي، ج2، ص2، وشرح التّسهيل، ج1، ص37، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ، ج1، ص 174.

(2) الآية كاملة ﴿ ولا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾ من سورة البقرة ، آية 22.

(3) سورة البقرة ، آية24.

(4) قد يقال : « إنّه يغتفر في الثواني والتوابع ما لا يغتفر في الأوائل و المتبوعات .» شرح شذور الذّهب ص68.

(5) ﴿ وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ البقرة، آية35، الأعراف 19.

(6) سورة آل عمران ، آية142.

(7) سورة البينة ، آية1.

## [ باب معرفة علامات الإعراب ]

المعرفة : مصدر ميمي بمعنى العرفان على غير قياس ، والقياس فتح الرّاء وإسقاط التّاء والمراد بالمعرفة معنى الإدراك وأضاف الباب إليها، وإن لم يكن لها معناه ؛ لأنّ من طالع الألفاظ التي أطلق عليها اسم الباب ، حصلت له معرفة علامات الإعراب ، والمعرفة والعلم مترادفان عند الأكثر ، ولو منعوا من أن يقال : علمت الله ، وأجازوا عرفته ، وأجازوا الله عالم ، ومنعوا الله عارف ، وقيل : المعرفة الإدراك الجزئي ؛ أي البسيط والعلم للكلّي ؛ أي المركّب ، فذلك قول المرادي[1] : الأصل في علم تعلقهما بالنّسب الخبريّة ، وهي المتعديّة إلى مفعولين وقد ترد بمعنى : العرفان متعلقّة بالمفرد ، فتتعدّى إلى واحد ، وحاصل ذلك أنّ المعرفة تعلّق الإدراك بنفس الشّيء والعلم تعلّق الإدراك باتّصاف الشّيء بصفة فعرفت زيدا أو رجالا بمعنى عرفت ذاته ومعنى علمته فإنّما علمت اتصافه بالقيام .

وقال الرضي[2] : لا فرق في المعنى ، والفرق في العمل إنّما هو اختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي وأنت خبير بأن الكلي هنا ما تركب إسنادا والجزئي ما لم يتركب ، والمعرفة لا تكون إلاّ بعد جهل ولذلك منعوا وأجازوا ما مرّ آنفا . وقد أجاز السّعد الله[3] (عارف)[4] إذ قال : معرفته بهم ، والمصنّف استعمل المعرفة في الكليّات ؛ إمّا لمرادفه العلم أو لتنزيل هذه الكليّات ؛ وهي العلامات منزلة الجزئيّات لقلّتها كما يفيده التّعبير ؛ فإنّ جمع المؤنث السّالم جمع قلّة عند سيبويه[5] ، أو لتنزيلها كالجزئي تنزيلا على المبتدئ مع ما في لفظ المعرفة من سبق الجهل المناسب للمبتدئ وإنما قلنا : العلامات كلية لأن المراد أن كذا علامة لكذا في كذا .

---

(1) هو أبو علي بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم ، نسبة إلى جدته أم أبيه واسمها الزهراء ، ولد بمصر سنة تسعين و ستمائة تقريبا ، والمرادي نسبة إلى (مراد) وهو حصن مشهور قريب من قرطبة بالأندلس أخذ عن أبي حيان الأندلسي ، خلّف آثارا منها : "شرح التسهيل" لابن مالك ، "شرح الكافية والشافية"،" شرح الأمالي" لابن الحاجب ،" شرح الشاطبية في القراءات" ، ت سنة 749. بغية الوعاة 517/1.

(2) هو محمد بن الحسن الأستراباذي ، صاحب شرح الكافية والشافية لابن الحاجب ، توفي سنة688 هجرية، ينظر بغية الوعاة 1/ 567.

(3) السّعد الله : سبق تعريفه . ينظر الصفحة 67 من قسم التّحقيق.

(4) « اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط : كزيد وعمرو ، والعلم يتعلق بالمركب : كزيد قائم ، ولذلك يقال : عرفت الله ولا يقال: علمته . والعلامات من قبيل المركب ، فالمناسب التّعبير بالعلم لا بالمعرفة وأجيب بأنّه مشى على أنهما بمعنى واحد أو أنّه نزّل العلامات منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب .» حاشية ابن الحاج ص36.

(5) : هو إمام النحو، ومعنى : سيب بالفارسية التفاح ، ومعنى : ويه رائحته ، وإضافة العجم مقلوبة. لقب بذلك لأنه كان يشم منه رائحة التّفاح، أو لشبهه به في اللّطافة. مات في أواخر المئة الثانية، وعمره ينيف على الثلاثين أو الأربعين. وانظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص92، وطبقات النحويين واللغويين ،ص66، ونزهة الألباء، ص54.

## [ علامات الرّفع ]

**للرفع أربع علامات :**

**الضّمّة :** اللّفظية المسموعة وهي غير التّغيير المذكور فافهم ، فلا تحتاج إلى قولهم لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وعلامات إعراب ، إذ هي من حيث عموم كونها أثرا جلبه[1] العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص انتهى. وبدأ بها ؛ لأنّها الأصل في الرّفع.

**والواو:** ذكرها بعد الضّمة ؛ لأنّها تنشأ منها إذا أشبعت ؛ فهي متولّدة منها ونسب بعضهم للجمهور أنّ الحروف غير متولّدة من الحركات[2] ، قيل : وسميت الضّمّة ضمّة لانضمام الشّفتين عندها.

**والألف:** ذكرها بعد الواو ؛ لأنّها أختها في اللّين والمدّ . واللّين : السّهولة ؛ لاتساع المخرج فينتشر الصّوت وإذا ضاق المخرج صلب ؛ والتّحقيق أنّ الواو والياء إذا حركتا ؛ فهما حرفا علّة فقط ، وإذا سكنتا بعد حركة تجانسهما؛ فحرفا علّة وحرفا لين. وحرفا مد لمد الصّوت معهما والواو تجانسها الضّمّة ، والياء تجانسها الكسرة ، والألف أبدا حرف علّة، وحرف لين ، وحرف مد لأنّها أبدا بعد الحركة المجانسة لها وهي الفتحة.

**والنون :** أخّرها إذ لم يبق لها سوى التّأخير ؛ لاستحقاق ما قبلها التّقدم ؛ ولأنّها علامة في الفعل والاسم قبله ، وهي شبيهة بحروف العلّة في الغنّة ، وهي صوت يخرج من الأنف ؛ زعم بعض أنّه لذيذ ، وفيها بعض مدّ ؛ لكنّها في الخيشوم تنتهي في الفم وحرف العلّة مدة في الحلق.

## [ مواضع الضّمّة ]

**فأمّا الضمّة فتكون علامة للرّفع في أربع مواضع :**

**في الاسم المفرد:** الموضع في الأصل اسم لمكان الوضع ؛ والوضع : جعل الشّيء في مكان والمفرد في باب الإعراب وحيث ذكر من حيث الإعراب بالحركة أو غيرها ما ليس بتثنية ولا جمع ولا من الأسماء الخمسة ، ولا ممّا يستدرك إليها كـ( كلا) و( كلتا ) مستدركين إلى التّثنية و كـ(أولى) و(أرضين) مستدركتين بجمع المذكر السالم ، و(كهن وذي) الطّائية في لغة ، وما في الحكاية في قول ضعيف نحو :جاء ذو، وقام ومررت بذي ، قام ورأيت ذا ، قام ؛ أي الّذي ونحو : منو ومني ومنا ؛ لمن قال: جاء زيد ، ومررت بزيد ، ورأيت زيدا.

---

(1) كتبت في النسخة (ج) جلبها.

(2)« في المسألة ثلاثة أقوال حكاها ابن جني **أحدهما** : وهو قول سيبويه : أنّها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، إذ الفتح الألف والكسرة الياء والضمة بعض الواو، **والثاني** أنه معه واختاره الفارسي ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حرف من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف واختاره أبو حيان وأبو البقاء وعلله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدّة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه ، **والثالث** وهو أضعفها =

وفي باب العلم : ما ليس مركّبا ، وفي باب الخبر: ما ليس جملة ولا شبهها ، وفي باب التّنوين : ما ليس جملة فالتّنوين عندهم عوض عن مفرد في نحو : ﴿ كلّ إلينا راجعون ﴾[1] سواء قدّر مفردا أو جمعا ؛ أي كلّ ميت أوكل الأموات ، ومقابلة التّنوين العوض عن جملة نحو: حينئذ والمعوّض عن حرف.أو عن حركة على الخلاف في نحو :جوار، وفي باب (لا) ، والمنادى ما ليس مضافا ولا شبيها به ، وفي المنطق : ما لا يدل جزءه على جزء معناه ، ودخل في المفرد اسم الجمع الّذي لا واحد له من لفظه ؛ كقوم ممّا ليس على صيغة جمع ؛ ألا ترى أنّه ليس له مفرد فهو مفرد يجمع ، وأمّا ما كان على صيغة جمع ، وليس له مفرد يلفظ به فله مفرد منويّ كمحاسن ؛ فإنّ له مفردا منويا ، فهو محسن بفتح الميم والسّين.

**وجمع التّكسير:** والأصل التّكسّر[2] ولكن قيل: التّكسير مبالغة أو لموافقة المجرّد الأوّل من كسر بالتّخفيف ، والثّاني من كسر بالتّشديد ؛ شبّهوا تغيير الجمع عن المفرد بكسر إناء أو غيره ، ثم كان حقيقة عرفيّة خاصة أو أصله مجاز مرسل لعلاقة الإطلاق والتّقيّد أو أحدهما ، ثمّ صار حقيقة عرفيّة خاصّة ، وذلك أنّ التّكسير تغيير مخصوص بكونه فكّ أجزاء الصّلب بغير إذابة ، ثمّ اعتبر في عموم التّغيير ؛ فمنه تغيير الجمع عن مفرده : أي جمع التّغيير عن مفرده بزيادة ، أو نقص فيهما أو بهما.

والشّكل أبدا متغيّر فكسرة صاد (صِنو)[3] غير كسرة صاد (صِنوان) وضمّة (فلك) وسكونه إذا كان جمعا ، غيرهما إذا كان مفردا ، وذلك لأنّ الجمع المذكور يدلّ على الجماعة ؛ إمّا بالهيئة والزّيادة أو النّقص ؛ وإمّا بالهيئة وحدها، فلا بدّ أن تكون هيئته غير هيئة المفرد ، بل هيئته تحدث للدّلالة على الجماعة ، وأمّا حركات التّثنية وجمعي التّصحيح وسكناتهما فهي الّتي في المفرد ؛ لأنّ التّثنية تدلّ على الاثنين بالزّيادة في الآخر، وجمعي التّصحيح يدلّان على الجماعة بالزّيادة في الآخر أيضا لا بالحركة والسّكون.

---

= أنها قبله ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في (يعد) إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم فبل حرفها المتحرك بها ، قال ويبطله إجماعهم على أنّ الألف لا تقع إلاّ بعد فتحة كـ ( ضارب ) مثلا ، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة ، وقال الفارسي: « وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال.» ينظر همع الهوامع ج70/1.

(1) سورة الأنبياء ، آية93.

(2) سقطت هذه الكلمة من (ج).

(3) « الصنو فرع يخرج من أصل الشّجرة وهو المسمى بالزبيب ، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو و قنوان ، وهو العنقود ويفرق بينهما بأن الجمع بنون فيه النون ويعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وأما المثنى فتكسر نونه ويعرب بالألف رفعا وبالياء جرا أو نصبا .»

ينظر حاشية ابن الحاج ، شرح خالد الأزهري ، ص38.

## [ مواضع الضمة ]

**وجمع المؤنّث السّالم**[1]: هو ما تحقّقت بألف وتاء زائدتين جمعيته ، وإن شئت فأسقط زائدتين لعلمه ما قبله ؛ فإنّهما لولا زيادتهما ما تحصّلت بهما الجمعيّة ، والرّاجح كون السّالم نعتا لجمع ويجوز جرّه للمجاورة في العبارات الّتي يكون لفظ جمع فيها منصوبا أو مرفوعا . ويجوز كونه نعتا للمؤنّث إطلاقا للمؤنّث على الاسم المجموع وقيل : الرّاجح كونه نعتا للمؤنّث ، وكذا في جمع المذكّر السّالم ووجهه أنّ السّلامة أصلها أن تنسب لما حدث عليه غيره لا لتحادث ؛ فهو سالم من التّغيير في الجمع ، وليس التّأنيث.

والسّلامة شرطين ؛ فقد يكون جمعا لمذكر، وقد يكون غير سالم ، فإمّا أنّه جري على الغالب أو حذف مضاف أو معطوف ؛ أي صيغة جمع المؤنّث السّالم ، أو جمع المؤنّث السّالم وما على صيغته ، أو أراد بجمع المؤنث السّالم ؛ ما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ أي ما حصلت جمعيته بهما مجازا بطريق اللّزوم ؛ فإنّه يلزم من ذكر الجمعيّة والتّأنيث والسّلامة الجمع بالزيادتين مطلقا استعمالا للفظ في حقيقته وهو ما كان سالما مؤنّـــــثا من ذلـــك و مجازه وهو ما لم يكن سالما مؤنّثا من ذلك وفي مجازه فقط أن استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز، وذلك مجاز مشهور لا ضير فيه ، أو نقول : جمع المؤنث السّالم حقيقة عرفيّة فيما حصلت تلك الزّيادة جمعيته مطلقا وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ هذا الجمع يطّرد فيما فيه تاء التّأنيث أو ألفه مطلقا كطلحة وحبلى وحمراء إلاّ امرأة وأمة وشاة وشفة وقلّة وأُمّة بالضّم والشّدّ ، وملّة ، وقيل يقال : شفهات وشفوات وأموات أو أميات ، و(الأفعلاء) ، (فعل) ؛ كرجل حسن وامرأة حسنـــــاء ، و(فعلى فعلان) ؛ كسكران و سكرى غير منقولين للعلميّة ، ولا يجمع (فعلاء) الّذي لا فعل له ؛ كرتقاء وعفلاء[2] خلافا لبعض ، وفي مصغّر مذكّر لا يعقل ؛ كـــدريهم وعلم المؤنّث الّذي بلا ( تاء ) ، ووصف مذكّر غير عاقل نحو: ﴿ أيّاما معدودات ﴾[3] ، ولا يجمع باب (حذام) إلاّ في لغة معربة.

---

(1) « وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: جاءت الهندات ، وتقييد الجمع بالتأنيث والسّلامة جري على الغالب وإلا فقد يكون جمعا لمذكر نحو: اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسّرا نحو : حبليات جمع حبلى، واحترز بمزبدتين مما إذا كانت الألف فيه أصلية نحو: قضاة جمع قاض ، فلألف في الجمع أصلية لكونها منقلبة عن ياء لأن أصله قضية تحركت الياء الخ فهي لام الكلمة ، ومما إذا كانت التاء أصلية نحو: أبيات جمع بيت فلا يقال له جمع مؤنث سالم ، وغنما جمع تكسير .» حاشية ابن الحاجب ،ص37.

(2) **الرتق** : ضد الفتق ، وقد رتقت الفتق أرتقه فارتتق ، أي التأم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كانتا رتقا ففتقناهما﴾ والمرأة الرّتقاء لا يستطاع جماعها ؛ لارتقاق ذلك الموضع منها . ينظر لسان العرب ، تح نخبة من العاملين بدار المعارف ، مادة (رتق) / ج3/ص1578.

**وعفلاء** : العفل مجس الشاة بين رجليها ، وامرأة عفلاء : شيئ يخرج من قبلها ، ينظر الصّحاح في اللّغة ، تحقيق أحمد عب الغفور ، مادة (عفا) ج1/ص482.

(3) البقرة آية 184، آل عمران آية 24.

وشذّ : سماوات و أرضات وسجلاّت وحمّامات و ثيّبات ، و شمالات[1] وأمّهات وأمّات ، وقال الكوفيون : يجمع كل اسم لغير العاقل وكل مؤنّث وكلّ صفة مؤنّث ؛ فترى أنّه جمع المؤنّث والمذكّر ذلك الجمع والشّاذ لا يضرّ[2] والاسم الثّلاثي السّالم العين من الاعتلال والتّضعيف السّاكن العين المؤنّث ؛ إن فتحت فاؤه غيّرت عينه إلى الفتح ، وإن لم تفتح أبقيت العين على السّكون أو حرّكت بحركة الفاء ، أو فتحت وأجاز ابن مالك إبقاء سكون العين مع فتح الفاء وإن اعتلت اللام أو أشبه الاسم الصّفة ؛ كظبي ودعوة في معتل اللام ، و(أهل) في شبه الصّفة ؛ فإنّه كمستحق وقريب في المعنى ، ومنعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو كذروة[3]، والضمّ فيما لامه ياء كزبية[4] ، وشذّ جروات بكسر الرّاء ، ومنع الفرّاء إتباع الكسر مطلقا إلاّ ما سمع ؛ فترى أنه قد جمع بالألف والتّاء مع التّغيير، ولا يضرّ التّغيير للإتباع ؛ لأنّه كعدم التّغيير في جميع ما ذكر، ولأنّه لا دلالة لذلك التّغيير عن الجمعيّة ، وفي لغة قوم من العرب إتباع المعتل العين نحو :عورات ، ونسب لهذيل وقرأ قارئهم : ثلاث عوَرات بفتح الواو وأمّا التّغيير التّصريفي[5] ؛ كالقلب في حبلى وحبليات ، فلا ضير به وتقدّر الضّمة في التّاء في نحو : جاءت مسلماتي ، والكسرة في نحو : مررت بمسلماتي والكسرة النائبة عن الفتحة في نحو : أكرمت مسلماتي.

**والفعل المضارع** : المشابه في الإبهام والتّخصّص فيقعد على القول : بأنّ المضارع موضوع للحال ، والاستقبال مبهم يحتمل الحال أو الاستقبال ، كإبهام مسمى(رجل) ويتخلّص لأحدهما بقرينة.

---

(1) شمالات : شيئ كمخلاة يغطى به ضرع الشاة إذا ثقلت . ينظر لسان العرب ، مادة (شمل) ، مج2330/4.

(2) يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

**الأول** ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما مؤنثا أو مذكرا كطلحة أو جنس كتمرة أوصفة كنسّابة ، ويستثنى شاة وشفة وأمة فتجمع جمع تكسير شياه وشفاه وإماء.

**الثاني** : غلم المؤنث سواء فيه تاء أم لم يكن كزينب وسعدى وعفراء سواء كان لعاقل أم لغيره ، وقال ابن الربيع شرطه أن يكون لعاقل.

**الثالث** : صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات ومعدودات ، بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم.

**الرّابع** : مصغّر المذكر الذي لا يعقل كفليسات و دريهمات بخلاف مصغّر المؤنث نحو: أرينب.

**الخامس** : اسم الجنس المؤنث بالألف كصحراء أو صفة كحبلى ، ويستثنى فعلى فعلان كسكران فلا يقال سكريات وماعدا الأنواع الخمسة شاذ مقصور على السّماع كسموات وثيبات وأشذّ منه جمع بعض المذكرات الجامدة كحمامات وسجلات. ينظر الهمع ج81/1.

(3) ج ذُرى وذِرى : العلو والمكان المرتفع . المنجد في اللّغة والأعلام مادة (ذرف) ص234.

(4) الزبيّة : الرّابية لا يعلوها الماء ، ويقال بلغ السيل الزّبى : ج زبى : حفيرة يشتوى فيها ويخبز. نفس المرجع مادة (زبن) 294.

(5) كتبت في النّسخة (ج) التّعريفي.

كـ(لآن وسوف) ؛ فهذا تخصيصه كبيان نحو: الرّجل وزيد فإنّ الرّجل تبيّن بـ (ال) وزيد بالعلميّة فكذلك تبيّن الحال والاستقبال بأدلتهما في الحركات والسّكنات وعدد الحروف ، وهذا منظور فيه إلى اسم الفاعل من الثّلاثي وما فوقه لا إلى الصّفة المشبّهة من الثلاثي ؛ ككريم ، ولا إلى الصّفات الّتي للمبالغة واسم التّفضيل ، فإنّ المضارع يوازنه في مطلق الحركات والسّكنات لكنه يدلّ على الحدوث ولا يدل على الزّيادة ، واسم التّفضيل يدل على الزيادة ، ولا يدلّ على الحدوث ، وسواء اسم التفضيل من الثّلاثي أو اسم من الرّباعي بزيادة الهمزة نحو : أعطى وأكرم إذا وردا وقاسه بعض.

وأمّا الصّفة المشبّهة من غير الثّلاثي فتوافق غالبا، وهي اسم الفاعل من غيره ، وأن يكون الوصف صفة مشبّهة ؛ إذا لم يُرَد به الحدوث فنحو : طاهر القلب ؛ صفة مشبّهة من الثّلاثي موافقة للمضارع وإذا أريد به الحدوث فهو اسم فاعل ، (فيقوم) ؛ محرّك الأول ساكن الثّاني محرّك الثّالث تقديرا ؛ فإنّ أصله إسكان القاف وضمّ الواو، ونقلت ضمّة الواو للقاف وقائم محرّكه الأوّل والثّالث ساكن الثّاني والحاصل أنّ المضارع يشبه اسم الفاعل الذي يوزن فاعله من الثّلاثي ، والصّفة المشبّهة فاعل من الثّلاثي واسم الفاعل والصّفة المشبّهة من غير الثّلاثي.

**الّذي لم يتّصل بآخره شيء** من الأشياء الثّلاثة : ألف الاثنين أو علامتها، وواو الجماعة أو علامتها، وياء المؤنّثة المخاطبة ؛ أمّا إذا اتّصل به نون التّوكيد فيبنى على الفتح ، أو نون الإناث فيبنى على السّكون نحو : ﴿ لنسفعاً ﴾[1] و﴿ ليكونا﴾[2] و ﴿ ليسجننّ﴾[3] و﴿ يرضعن ﴾[4] ، وأمّا ﴿ لتركبنّ طبقا﴾[5] و﴿ ترينّ﴾[6] و﴿ تتّبعانّ ﴾[7] فلا بناء للفصل بواو الجماعة مقدّرة[8] ، وياء المؤنّثة المخاطبة ، وألف الاثنين مذكورين والأصل (ترأيينن) نقلت فتحة الهمزة للرّاء ، وحذفت الهمزة ساكنة[9] وقلبت الياء المكسورة وهي لام الكلمة ألفا لتحرّكها بعد فتح ، فالتقى ساكنان الألف وياء المخاطبة، فحذفت الألف ؛ لأنّ لها دليلا وهو الفتح ، ولو حذفت لم يدل عليها دليل ، إذ لا كسر قبلها ، وحذفت نون الرّفع وهي الأولى ..

---

(1) سورة العلق ، آية 15.

(2) "" يوسف ، آية 32.

(3) " يوسف ، آية 32.

(4) سورة البقرة ، آية 233.

(5) " الانشقاق ، آية 19.

(6) " مـــريم ، آية 26.

(7) سورة يونس ، آية 89.

(8) مكتوب في (ج) لمقدرة.

(9) سقطت من (ج).

## [ نيابة الواو عن الضمّة ]

للجازم ، فالتقى[1] ساكنان الياء والنون ؛ فلو حذفت النّون المدغمة ، لم يعلم أنّ النّون للتّوكيد فلعلّها نون الرّفع ثبتت مع الجازم ، ولو حذفت الياء لم يدل عليها دليل فحرّكت الياء بحركة تُجانسها كذا يقال ، وفيه نظر ؛ فإنّ فتحة الرّاء منقولة من غيرها فلا تقلب بها ألفا، وإنما قلبت ألفا لفتحة الهمزة قبل نقلها ، إلاّ أن تسومح هنا الفتحة الّتي على الرّاء ؛ هي الّتي على الهمزة وإن صحّ اللّام حذفت ياء المخاطبة ودلّت عليها الكسرة [ نحو] : هل تضربِن يا هند.

**وأمّا الواو فتكون علامة للرّفع في[2] جمع المذكّر السّالم** : مذكورة أم محذوفة للسّاكن مثلا نحو: ﴿ لذاقوا العذاب الأليم ﴾[3] ، ولو كتبت خطأ ومن هذا :﴿ لصالوا الجحيم ﴾[4] أصله (صاليوا) الجحيم ؛ أثقلت الضّمّة على الياء ، فنقلت اللّام فحذفت الياء لسكونها مع سكون الواو وحذفت الواو مع سكون اللّام بعدها ، أو مبدّلة نحو: ﴿ أو مخرجيّ هم ﴾[5] ، فالهمزة للاستفهام والواو عاطفة للهمزة قبلها، وللجملة بعدها أو للعطف على محذوف دخلت عليه الهمزة ؛ أي أهم مبالغون في عداوتي ، وهم مخرجي والاستفهام ومخرجيّ بتشديد الياء خبر مقدم ، وهم مبتدأ أو يجوز على لغة :" يتعاقبون فيكم ملائكة"[6] أن تجعل الهمزة داخلة على مخرجيّ ، ومخرجيّ مبتدأ[7] ، و(هم) فاعل أغنى عن الخبر ، والأصل( مخرجُوِيَي ) بضمّ الجيم وإسكان الواو بعدها ياء الإضافة مفتوحة ؛ اجتمعت الواو والياء والسّابقة ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء الثّانية وكسرت الجيم لتبقى الياء ولا تقلب واوا.

واعلم أنّ التّغيير الصّرفي ؛ كالحذف لأجل السّاكن ، وكالقلب لا يخرج هذا الجمع عن تسميته بالسّلامة وكذا في الجمع بألف وتاء وذلك ؛ كالقاضــين و حمروات ، وشرط جمع الاسم هذا الجمع أن يكون علم شخص ، أو علم جنس من ألفاظ التّوكيد جمع على القول بأنّه علم.

---

(1) سقطت الألف المقصورة في (ج).

(2) سقطت عبارة "في موضعين" من هذا الموضع. ينظر التّحفة السنيّة بشرح المقدمة الآجروميّة ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ص22. وحاشية ابن الحاج ص39.

(3) سورة الصافات ، آية 38.

(4) سورة المطففين ، آية 16.

(5) حديث شريف « أوَ مخرجيَّ هم » : « بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها ، جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدّم .» قاله ابن مالك ، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي عن عائشة ، قال له ورقة : « هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى يا ليتني في ها جذعا ، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك فقال رسول الله صلى الله غليه وسلم : « أومخرجيّ هم » ينظر صحيح البخاري ج03/1. وصحيح مسلم ، ص95.

(6) حديث صحيح أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة 2/ص555 ، ومسلم في باب فضل صلاتي الصبح والعصر، ص317. والإمام مالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر 170/1، والإمام أحمد في مسنده 344/2.

(7) سقطت من (ج).

وقيل: صفة ولكن لا يجمع العلم إلاّ بعد تنكيره وكذا لا يثنّى إلاّ بعده ، وأن يكون لمذكّر كزيد وكزينب علما لمذكر؛ فلو سمّي مؤنّث بزيد لم يجمع هذا الجمع ، وأن يكون لعاقل بالفعل ، أو بالشّأن كالصّبيّ والمجنون ، أو بالتّنزيل مثل أن تنزل (جمالا) منزلة العاقل ، فتجمع أسماءهم الّتي هي أعلام متفقة هذا الجمع.

وأن يكون خاليا من تاء التّأنيث ؛ فلا يجمع (طلحة)[1] هذا الجمع إلاّ إن كانت عوضا عن فاء أو عين أو لام كسنّة إذا سمي به أو عدّة [2] كذلك تائبة عوض عن عين من: تاب يتوب ، أو عن لام من( تبا ، يتبو) ، وأمّا إذا لم يُسمّ بذلك، فهو خارج عن العلميّة ، لكن جائز الجمع وخالي من التّركيب والإعراب بحرف ، ولا يجمع (بعلبك) و(خمسة عشر) علما، وبرق نحره[3] علما ، ولا سيبويه ، ولا الزيدان والزيدون ولو مسمّى بهما ولا يشترط خلوّ ألف التأنيث ؛ كحبلى وصحراء وحمراء أعلاما للمذكرين فتجمع بحذف ألف القصر وقلب الهمزة واوا ، وشرط جمع الصّفة أن تكون لمذكّر عاقل وشذّ قياسا جمع صفات الله نحو :﴿ ونحن الوارثون ﴾[4] فلا يقاس جمعها ولا يقال : الله راحمون لعدم وروده ، ولا يوصف الله بالذّكوريّة ، ولا بالأنوثيّة حاشاه ولا بصفة من صفات الخلق بل ليس انتفاء الجمع في صفاته لانتفاء الذّكوريّة ، بل لعدم ورود ما لم يرد[5].

---

(1) « ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان، إلا أنه يفتح اللام فيقول : الطلَحون ــ بالفتح ــ كما قالوا : (أَرَضُون) حملاً على أرضَاتٍ، وذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز. » الإنصاف، المسألة الرابعة، ج1، ص52.

قال أبو حيان : « فلو سميت رجلا زينب أو سلمى ، جمع بالواو والنون بإجماع ، اعتبارا بمسمياتها الآن ، فإن لم يخل منها لم يجمع بها ، كأخت ، وطلحة ، ومسلمات وأعلام رجال.»

ويقول السيوطي : « ولذلك عبّر بتاء التأنيث دون هائه ، ليشمل ما ذكر ، أنه لا يخلو ؛ إما أن تحذف له التاء أو لا ، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين ، وعلى الأول الإخلال ، لأنها حرف معنى ، فقد صارت بالعلميّة لازمة للكلمة ؛ لأن العلمية تسجّل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص. » الهمع ج1/ 151.

(2) « ألحق أبو حيان بذلك : ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء كعدة فإنه يقال : عدون وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن ، أو التاء لا الهاء كأخت وبنت ، أو كسّر كشفة وشفاه فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع . » ينظر الهمع ج1/ 155.

(3) برق نحره : لقب رجل كتأبّط شرّا ونحوه ، وبمعنى : لمع وتلألأ . ينظر تاج العروس ج25باب(برق) ،ص41.

(4) سورة الحجر ، آية 23.

(5) « ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ــ ليست على شرطه ــ سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع ولم يتعدّ منها : صفات الباري تعالى وهي قوله :﴿ ونحن الوارثون ﴾ و﴿ القادرون﴾ [ المرسلات 23] و﴿ الماهدون ﴾ [ الذاريات 48] ﴿ وإنا لموسعون ﴾ [ الذاريات 47] فلا يقاس عليه الرحيمون ، ولا الحكيمون ، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي.» . ينظر الهمع ج1/ 155.

# [ نيابة الواو عن الضمّة ]

ومن أجاز القياس في صفات الله وأجاز التّعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما أجاز أن يقال: الله رحيمون ، والله قادرون ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنّ صفات الملائكة تُجمع جمع المذكر السّالم وليست بذكور ويوصف بالعلم ، لا العقل وتكون خالية من تاء التّأنيث ، ولا يجمع (حائض) هذا الجمع لأنّه لمؤنث ، ولا علامة ؛ فإنّ تاءه ولو كانت لتأكيد المبالغة ؛ لكن هي في الأصل تاء التّأنيث ، وأن لا تكون بوزن (أفْعَل) ومؤنّثها (فعلاء) بالمدّ، فلا يجمع (أحمر) هذا الجمع وتجمع الأكمر(1)؛ لأنّه لا مؤنث له ، والأفضل ؛ لأنّ مؤنّثه (الفضلى) بوزن (فعلى) بالضّم فالإسكان والقصر(2).

وشذّ قوله : فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين(3)

لأنّ أحمر وأسود مؤنثهما سوداء وحمراء ، وأن لا تكون على (فعلان) بفتح الفاء أو ضمّها أو كسرها ومؤنّثها (فعلى) بالفتح والإسكان والقصر، فيجمع لحيان ؛ لأنّه لا مؤنّث له ؛ فإنّ معناه كبير اللّحية ، وندمان ؛ لأنّ مؤنثه ندمانة ؛ من المنادمة لا النّدم ، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع صبور و معطار وجريح ونحوهما ، وشذّ جمع (عانس) ؛ فإنّه يُقال بلفظ واحد لمن لم يتزوج ، وقد بلغ أوان التّزوّج ذكرا أو أنثى ، وأجاز الكوفيون جمع صفة غير العاقل والصّفة الّتي يستوي فيها المذكر والمؤنث. ويجمع المذكّر العاقل المصغّر؛ كرجيل والرّجيل ؛ لأنّه بالتّصغير صار في معنى الصّفة وكذا المنسوب ، بل لأنّه أولى نحو: قريشي وقريشيين ؛ لأنّه بمعنى اسم الفاعل ؛ أي مُنتسِب أو اسم المفعول ؛ أي منسوب.

---

(1) الأكمر من الكمرة وهو رأ س الذّكر ، والجمع كَمَرٌ ورجل كمرى ، إذا كان ضخم الكمرة . ينظر لسان العرب باب الكاف (مادة) ، ص 3929 . وأفعل الذي مؤنثه فعلاء، فإن كان من باب أفعل الذي مؤنثه فُعلى كـ (أفضل) أو أفعل الذي لا مؤنث له نحو: (أكمر) فهذان النوعان يجمعان. حاشية الصبان، ج1،ص81.

(2) فعلان الذي مؤنثه فعلى ، فإذا كان من فعلان الذي لا مؤنث له أصلاً كـ(لحيان) لطويل اللحية ، أو له مؤنث ولكن ليس على فعلى كـ(فعلانة) نحو: (ندمان وندمانة) من المنادمة لا من النّدم، فهذان النوعان يجمعان هذا الجمع. حاشية الصّبان، ج1،ص81.

(3) البيت من البسيط وهو لبشامة النّهشلي في لسان العرب 22/15 (ظبا)، وتاج العروس (ظبا). ينظر المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية ج8/ شعر (ن – ي).

وفي رواية أخرى : **فما وجدت نساء بني نزار حلائل أحمريّن و أسودينا**

وهذا البيت للكميت بن زيد في ديوانه 116/2 والمقرب50/2، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب وشواهد الشافية ص 143، وشرح الأشموني60/1، وهمع الهوامع45/1.وفي خزانة الأدب 178/1،والدّرر132/1.

**اللّغة** : تميم : قبيلة .الحلائل :ج الحليل ، و هو الزوج.

**الشّاهد** : قوله : « أسودين و أحمرين "حيث جمعهما جمع مذكر سالم مع كون مؤنثهما على وزن " فعلاء " إذ يجب أن يقال :" سود "و "حمر". وهذا شاذ عند جمهرة النحاة . وابن كيسان يجيز هذا الجمع مع بقائه صفة ؛ لأنّ مذكّره قد يجمع بالواو والنون ، فهذا شاذ لا يعرج عليه ،» ينظر كتاب المعجم المفصّل ص74، و همع الهوامع 45/1.

## [ نيابة الواو عن الضمّة ]

**وفي الأسماء الخمسة**[1] : المفردة المكبّرة المضافة لغير الياء ولكن (ذو) أبدا مضافة للظّاهر الّذي هو اسم جنس نكرة أو معرفة نحو: ﴿ ذو الفضل العظيم ﴾[2] وإذا كانت (ال) للعهد لم تضف إلى مدخولها. وشذّ ذو بكّة[3] ، و ما لم يضف منها أو أضيف للياء أو جمع تكسير أو صُغّر أعرب بالحركة وما ثنيّ أو جُمع جمع سلامة لمذكّر، أو مؤنّث أعرب إعراب ذلك ؛ وذلك أنّ الكوفيون أجازوا جمع سلامة لمؤنّث في كلّ غير عاقل ، فيجوز في قولهم : أن تجمع لفظ (أب) و(أخ) و(ذو) بالتّاء والألف ، إذا كنّ لغير العاقل ؛ كأبي الدّابة ، ولا يخفى أنّ الفم غير عاقل فتقول : أبوات وأخوات وحموات وفومات وذوات ، وتقول في الفم : فموات ، ويقال في العقلاء : ذووا وأخونا الكرام وأبونا الكرام في جمع أب وأخ.

**وهي أبوك وأخوك وحموك** : بكسر الكاف ؛ أي أبو زوجك ، أو قريبه مطلقا. وفيها قولان : ثالثهما أنّه أبو الزوج ومن أدنى به كالأخ والعم قيل ، أو بفتحها ؛ أي قريب زوجتك ، وقيل : أبوها ومن أدنى به.

**وفوك** : وأمّا الفم ؛ فيعرب بالحركة ، والميم بدل من الواو، ولام الكلمة محذوفة وهي هاء.

**وذو مال** : أي صاحبه.

## [ نيابة الألف عن الضمّة ]

**وأمّا الألف فيكون علامة للرّفع** مذكورة أو محذوفة نحو : جاء غلاما الرجل .

**في تثنية الأسماء** : هي تخفيف الياء قبل التّاء ؛ لغة : العطف ثنيت الشّيء ، عطفت بعضه إلى بعض ؛ مصدر(ثني) بالتّشديد الموافق لثني بالتّخفيف ، فهو موافق للمجرّد ويجوز كون التّشديد للتّوكيد ، ووجهه أنّه بُولغ بأن صار الاسمان بلفظ واحد بعد واحد ، وأمّا مصدر المخفف : فالثني واصطلاحا : اسم معرب دالٌ على فردين أو جماعتين بطريق الوضع بزيادة في آخره مغنية عن عطف واحد على آخر، وشذّ تثنية (الذي) و(التي) و(ذا) و(تا) لبنائهن ، ومثال الفردين الزيدان والجملان والهندان.

---

(1) أسقط المصنّف (الهن) تبعا للفراء والزجاجي ؛ لأنّ إعرابه بالحروف لغة قليلة ، وقال الجمهور : إنها ستة وفي الألفية والنقص في هذا الأخير أحسن.

وأما أصولها فأصل أب وأخ ، حم وهن عند من زاده أبو وأخو ، حمو و هنو ، فحذفوا لام الكلمة لكثرة الاستعمال وأمّا (فوك) فأصله (فوه) بفتح الفاء عند سيبويه وضمها عند الفراء.

وأمّا ( ذو) فأصله ذوي حذفت عينه أو لامه ، أما معانيها فلا يشكل منها إلا الحم وهو لغة أقارب الزوج مطلقا.

وأمّا شروط إعرابها بالحروف فأن تكون مكبّرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم. ينظر حاشية ابن الحاج ، ص 40.

(2) البقرة 105، وآل عمران 74، والأنفال29، والحديد 29، الجمعة 04.

(3) يقال : فلان أبكٌ بني فلان ؛ إذا كان عسيفا لهم يسعى في أمورهم . و بكة : مكة ، سميت بذلك لأنّها كانت تبكّ أعناق الجبابرة . وبكّ ، يبكّ : أي يزحم . ينظر لسان العرب مج 5/ مادة (بكك) /ص 336.

ومثال الجماعتين (الجِمالان): بكسر الجيم تثنية جِمال بكسرها؛ جمع جمل ؛ وهو غير مقيس وكذلك رجلان في : جاءوا رجلين ؛ رجلين ليس المراد أربعا ، بل ستة وثمانية وهكذا . والفريقان والرّكبان و الغنمان ، وخرج نحو : ﴿ ...كرّتين ﴾ في سورة الملك[1] ؛ ممّا أريد به التّكثير ؛ فإنّه ملحق بالمثنى ولم يدل على فردين ، ولا جماعتين ، بل على كثير غير مفصّل جماعتين دلالة لا بطريق الوضع وقيل : هو مثنى حقيق .

وخرج نحو : الضرب[2] ؛ فإنّه إذا أريد به اثنان يدل عليهما بالقصد لا بالوضع لهما ؛ لأنّه وضع لواحد فصاعدا ، وخرج بالزيادة نحو: (شفع وكلا) ، وبالإغناء ما فيه زيادة لا تغني عن عطف نحو: (كلتا) و(اثنان) و(اثنتان) ؛ فإنّ (تاء) كلتا للتّأنيث ، فالألف بعدها ليست من أصول الكلمة ؛ لأنّ تاء التّأنيث لا تكون وسطا، وكذا اثنان واثنتان ألفهما زائد لا من حروف (ثنى ، يثني) ؛ لأنّ تاء التّأنيث لا تكون وسطا فالألف للتّثنية ، وأمّا القمران فمغن عن نحو قمر وقمر؛ فإنّه ما قيل : القمران إلاّ بعدما أعير اسم القمر للشّمس فهو تثنية اللّفظ مراد به حقيقته و مجازه وقيل: ملحق ، ويلحق (العمران) بضمّ وفتح في تثنيته (عمر) بضمّ ففتح و(عمرو) بفتح فإسكان وفي الحديث : "اللّهم أيّد الإسلام بأحد العمرين"[3] وتثنية عمر بن الخطاب بضمّ ففتح ، وعمر بن هشام بفتح فإسكان وهو أبو جهل ، عن تثنيته بتثنية غيره كسوائين ؛ فإنّه يقال : سي وسيان ، لا سواء وسواءان إلا شاذّا كقوله :

فيا ربّ إن لم تقسم الحبّ بيننا     سواء ين فاجعلني على حبّها جلدا[4]

---

(1) سورة الملك ، آية 04.

(2) « مدلوله ضرب الضّرب وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر ، وهذا معنى التّثنية والجمع فلا فائدة حينئذ في تثنيته أو جمعه ، وخرج بالدال على اثنين ما دلّ على واحد مع الزيادة كرجل رجلان وصف لمن يمشي على رجليه وخرج به أيضا ما دل على أكثر من اثنين نحو: صنوان أريد به الجمع ، وخرج بزيادة في آخره ما دل على اثنين لا بالزيادة كزوج وشفع ، وخرج بصالح للتجريد اثنين واثنتان فهما ملحقان بالمثنى ، وخرج بعطف مثله عليه القمران للشمس والقمر ، والعمران لأبي بكر وعمر . » ينظر حاشية ابن الحاج ص41.

(3) حديث شريف وفي رواية أخرى « اللهم أيد الإسلام بأحد الرجلين.» ينظر كتاب " في عيون الأثر" ج1ص160. وكتاب نهاية الأرب في فنون الأدب ، باب فضائله ومناقبه ج5 /ص217.

(4) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص94 ، وخزانة الأدب 331/10 ، ولسان العرب 410/14 (سوا) وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص238، وشرح شواهد المغني 412/1.

**اللغـة** : سواءين : قسمين متماثلين. الجلد : الصابر .

**المعنى** : يرجو ربّه أن يجعله قادرا على تحمّل لواعج الحب وحده ، إن لم يكن ممكنا جعلها تحبه بالمقدار نفسه.

**الشّاهد فيه** : « سواءين » حيث ثنّى سواء ، والأكثر شيوعا تثنية (سي) على "سيان" واعتبره المصنّف شاذا. ينظر مغني اللبيب لابن هشام (تح د.إميل يعقوب) مج1/ص277.

## [ نيابة الألف عن الضمة ]

ولا يثنى المثنى[1] ، ولا الجمع على جده ، أو على صيغة الانتهاء ، ولا الجمع بالألف والتّاء ولا المبني وقد قال بعض في نحو:(اللّذين و ذين) : أنّه صيغة موضوعة للاثنين لا مثّى ونُسب للجمهور؛ وأمّا يا زيدان ولا رجلين فالبناء وارد[3] بعد وجود التّثنية ، وهو عارض لأنّ المفرد معرب ، ولا يثنى المركّب إسنادا ، ولا المزجيّ على الأصحّ ، ولا يثنّى المختلفان لفظا ، وأمّا القمران فمن التّغليب ، ولا المختلفان معنى ؛ فلا يثنّى اللّفظ مراد به حقيقته و مجازه ، أو معنياه المختلفان عند الجمهور ، ولا يثنى ما يستغنى أو بغير تثنية كواحدة فإنّه يقال : اثنان ، لا واحدان وكثلاثة ؛ فإنّه يقال : ستّة ، وأن يكون له ثان في الوجود ، ولا يثنى عرش الله وكرسيّه ، ولا مثل كل ، ونحو: عريب ممّا لا يكون إلاّ بعد السّلب ، وقد يجوز تثنية العدد وغيره ، والعطف في السّعة إذا أريدت المخالفة نحو: كزيد الظّريف ، وزيد العاقل إذا قيّد كل منهما بقيد وتقول : الزيدان الظّريف والعاقل ، ولا تجوز التّثنية إذا قيّد أحدهما فقط نحو :جاء الزيدان أحدهما أحمق ، وقيل : يجوز في النّثر زيد وزيد والزّيدان ، وأمّا زيد ثم زيد أو فزيد فلا يجوز فيه الزيدان لفوت التّرتيب ونحو: الأربعتان ؛ أي أربعة زيد وأربعة عمرو ؛ مثلا وإضافة تثنية للأسماء لبيان الواقع ، لا للاحتراز عن تثنيّة غير الأسماء ، إذ لا تثنيّة لغيرها.

**خاصّة**[3] : مصدر على زنة اسم الفاعل ؛ أي أخصّ تثنية الأسماء بكون الألف علامة للرّفع خصوصا بناء على جواز حذف عامل المؤكّد عن بعض ؛ للسّلامة من تأويل ما كثر ، وهو الصّحيح ، ويجوز كونه حالا هنا وحيث يصحّ فيكون اسم فاعل ، ولو لم يصح في نحو: جاء الزيدان أو الزيدون خاصّة ، وقد يستدلّ مع عدم الحاليّة مع المفرد بمجيئه مع التّثنية والجمع.

---

(1)« يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط: **الشّرط الأول** : أن يكون معربا فلا يثنى المبني فأما قولهم في الحكاية: (منان) و(منتان) فغن هذه الألف والنون ليستا لتثنية من ، وإنما هما لحكاية ما ورد في كلام المتكلم الأول وقولهم (اللذان واللذين ، واللتان واللتين) من السماء الموصولة فإن هذه الألفاظ عند المحققين من النحاة ليست مثنيات ، ولكنها صيغ وردت عن العرب على هذه الصور للدلالة على الاثنين أو الاثنتين . **الشّرط الثاني** : أن مفردا : أي غير مثنى ولا مجموع ولا جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع كمساجد . **الشّرط الثالث** : أن يكون نكرة .**الشّرط الرابع:** أن لا يكون مركبا . **الشّرط الخامس** : أن يكون لمسماه فرد ثان أو أكثر في الوجود كالشمس والقمر . **الشّرط السّادس** : أن يكون ذلك الفرد موافقا لما تريد تثنيته في اللفظ الذي يطلق عليه مثل أبي بكر وعمر (العمران). **الشّرط السّابع** : أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقا في معنى اللفظ الذي تريد تثنيته في معنى اللفظ الذي يطلق عليه ، فإن كان اللفظ يطلق على أحدهما حقيقة وعلى الآخر مجازا ، لا يجوز في آن واحد. **الشّرط الثّامن** : ألا يستغنى عن تثنيته الاسم بتثنية غيره ، فإنهم لم يثنوا (سواء) اكتفاء بتثنية (سي) وشذّ ما سبق في البيت. » ينظر شرح شذور الذهب ، محمد محي الدين ص73.

(2) مكتوب (وارد) في النسخة (أ) ، وواجد في (ج).

(3) كلمة **خاصّة** في قول المصنّف "وأما الألف علامة للرفع في تثنيّة الأسماء خاصّة."أخرها لشرحها لوحدها.

## [ نيابة النون عن الضمّة ]

**وأمّا النّون فتكون علامة للرّفع في كلّ فعل مضارع اتّصل به ضمير تثنيّة**[1] : المراد ألف الاثنين المذكّرين أو المؤنّثين ، والمذكّر والمؤنّث سواء كانا بتثنيّــــة نحو: الزيدان يقــومان و الهندان تقومان ، أو بضمير نحو: هما يقومان أو بالعطف نحو: زيد وبكر يقومان ، ومثل الألف ؛ الّتي هي ضمير الألف ؛ الّتي هي علامة الاثنين نحو: يقومان الزيدان ، وتقومان الهندان ؛ إذا قلنا : الألف علامة على أنّ الفاعل اثنان ، وهي حرف .

**أو ضمير الجمع** : المراد الواو والّتي هي ضمير جماعة الذّكور وحدهم ، أو مع الإناث سواء كانت الجماعة معبّرا عنها بجمع أم لا نحو: الزيدون يقومون ، و الزيود يقومون والحمزات يقومون جمع حمزة علما لعاقل. والزيدان وبكر يقومون ، وزيد وبكر وزينب يقومون ، وتقومون يا زيدون وهم يقومون ؛ ومثل تلك (الواو) الواو الحرفيّة الّتي هي علامة الجماعة * نحو : يقومون الزيدون إذا قلنا : أنّ الواو[2] علامة على أنّ الفاعل جماعة[3] *

**أو ضمير المؤنّثة المخاطبة** : المراد الياء التي هي ضمير المخاطبة نحو: تقومين والخطاب هو أن تقول لأحد : فعلت أو لم تفعل ، ولا تفعل ولن تفعل ، أو افعل أو تفعل ونحو ذلك.

وسواء في المؤنّث الحقيقي أو المجازي نحو: تثمرين يا نخلة إن شاء الله . والحقّ أن يقال : المؤنّث المخاطب ؛ أي الشّخص المؤنث المخاطب إلاّ إن قيل: التّاء للتأكيد[4] فافهم . وسواء ما ذكر من النّون وتلك الضمائر، وما حذف منها نحو : ﴿ أتحاجوني ﴾[5] ؛ فإنّ النّون محذوفة لالتقائها مع نون الوقاية ؛ الأصل أتحاجونني[6] ، ولو ثبتت[7] لصحّ، وقيل المحذوف نون الوقاية وكسرت نون الرّفع للياء ، ونحو: ﴿ لتركبنّ ﴾[8] بحذف النّون لكراهة تلاقي النّونات والواو للسّاكن بعدها والأصل : لتَرْكبونَنّ.

---

(1) « وتسمى الأفعال الخمسة ومنهم من سماها ثلاثة نظرا لمجرد الصّيّغ من غير نظر لتاء ولا ضمير ولا حرف ومنهم من سماها خمسة نظرا إلى أن يفعلان ويفعلون ، إما أن يكونوا بالياء أو بالتاء من غير نظر لحرف ولا ضمير وتفعلين ولا يكون إلا بالتاء ومجموع ذلك خمسة ، ومنهم من جعلها ثمانية ، ومنهم من جعلها عشرة .» ينظر بيانها في حاشيتها على شرح المكودي وحاشية ابن الحاج ص41.

(2) مكتوب في (ج) (و) مكان الواو.

(3) هذا الكلام الموجود بين النّجمتين غير موجود في النسخة (ج).

(4) مكتوب في (ج) للتكيد.

(5) سورة الأنعام ، آية 80 .

(6) وكتبت في (ج) أتحتاجونني .

(7) كتبت في (أ) ثبت ، وفي (ج) ثبتت.

(8) سورة الانشقاق ، آية 19.

## [ علامات النّصب]

**وللنّصب خمس علامات :**

**الفتحة :** بدأ بها ؛ لأنّها الأصل في النّصب لخفّتها مع كونها حركة وسميّت لانفتاح الفمّ عندها.

**والألف :** أتبعها الفتحة ؛ لأنّها تنشأ منها.

**والكسرة :** أتبعها الألف ؛ لأنّها أولى ممّا بعدها لأنّها حركة.

**والياء :** أتبعها الكسرة لأنّها تنشأ منها.

**وحذف النّون :** أخّره ؛ لأنّه لم يبق له إلا التّأخير ، ولأنّه في الفعل وهو بعد الاسم ، ولأنّه عدم.

## [ الفتحة ومواضعها ]

**فأمّا الفتحة فتكون علامة للنّصب :**

**في الاسم المفرد:** غير (كلا وكلتا) المضافين للضّمير و(اثنين واثنتين) ؛ فإنّهما أسماء مفردة دلّت على ما دلّت عليه التّثنية وأعربت كالتّثنية وهذا في قول بعضهم[1]، وغير الجمع المذكّر السّالم والتّثنية المسمّى بهما كالزيديْن والزيدِين علمي رجلين مثلا ؛ فإنّهما مفردان يعربان إعراب المثنى والجمع ، ومن العرب من يعربهما بالحركات على النّون[2] ، ويلزم ما أصله التّثنية الألف وما أصله الجمع الواو، ومنهم من يلزم الألف ويقدّر عليها، ويلزم الثّاني الياء ويعرب على النّون وغير ﴿ عليين ﴾[3] فإنّه مفرد أعرب إعراب الجمع ، وغير المجموع بالألف والتّاء ، والمسمّى به كهندات اسما لواحدة أو واحد ، فإنّه يعرب إعراب أصله.

---

(1) « وحملوا على المثنى أربعة ألفاظ : لفظين بشرط وهما كلا وكلتا ، وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول :" جاءني كلاهما " ، و" رأيت كليهما " و" مررت بكليهما" ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف ؛ فتقول : "جاءني كلا أخويك" و" رأيت كلا أخويك" و"مررت بكلا أخويك" فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدّرة في الألف. واللّفظان بغير شرط هما : "اثنان" و "اثنتان" ؛ تقول : "جاءني اثنان" "واثنتان" و"رأيت اثنين" و"اثنتين" و"مررت باثنين" و"اثنتين" فتعربهما إعراب المثنى .» ينظر شرح قطر النّدى ، تحقيق محي الدين ، ص63.

(2) « الزيديْن والزيدِين وحسنين ومحمدين ؛ ممّا سمي به مفردا وأصله مثنى هذا النّوع يعرب إعراب المثنى وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النّون كالممنوع من الصّرف للعلميّة وزيدت الألف والنون.»

وعلى هذه اللغة ورد قول أبي نواس : **اسأل القادمين من حكمانِ كيف خلفتما أبا عثمان**

ينظر مختار الأغاني لابن منظور128/3.

(3) سورة المطففين آية 18؛ **والشّاهد فيه :** « أنّ عليّين في الأصل جمع لعِلّيٍّ ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنّة ؛ فعلى ذلك إذا سميت رجلا بـ"زيدون" قلت هذا زيدُونَ و"رأيت زيدِينَ " و"مررت بزيدِينَ " هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم .. » ينظر شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محي الدين ، ص65.

## [ الفتحة ومواضعها ]

ومنهم من يعربه إعراب المفرد بكسرة حال الجر، وفتحة حال النّصب ، والمنع من التّنوين وهذه لغة ثانية ، أو من الجر بالكسر، ومن التّنوين فينصب بالفتحة ويجرّ بها ، وهذه لغة ثالثة وإذا كان فيه الجر بالكسرة على كل لغة.

وإنّما سمّيت ذلك مفردا إلغاء لأصله ، وإن سمّيت مفردا بجمع التّكسير دخل في المفرد نحو: أكرمت رجالا . اسما لواحد أو واحدة.

**وجمع التّكسير**: غير (بنين وعزين وأرَضين) بفتح الرّاء ، وباب(سنين) فإنّها جموع تكسير أعربت إعراب جمع المذكّر السّالم ، ومنهم من يعرب باب سنين بالحركات ويلزمه الياء[1].

وجمع التكسير: هو الاسم الدّال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو منوي فخرج جمعا السّلامة فإنّهما لا يدلان بالتّغيير بل بما زيد فيهما، وان لزم من المزيد التغيير ، مع أنّ المزيد في جمع السالم فيه نية التغيير مع المزيد في جمع المذكّر السّالم فيه نية الانفصال ؛ لأنّ الواو والياء فيه بمنزلة ضمّة المفرد وكسرته وفتحته ، والنّون فيه بمنزلة تنوين المفرد ، ودخل نحو : كصنوان[2] فإنّه دلّ على الأكثر بالصّيغة كسائر جموع التّكسير، والزّيادة في آخره من جملة الصّيغة.

**والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتّصل بآخره شيء** : من ألف الاثنين وواو الجماعة ، والألف والواو اللّتين هما علامتان ، وياء المؤنّث المخاطب.

## [ نيابة الألف عن الفتحة ]

**وأمّا الألف فتكون علامة للنّصب في الأسماء الخمسة** : بالشّروط السّابقة ، نحو رأيت أباك وأخاك ، ودخل بقوله نحو قولك : رأيت حماك وفاك وذا مال.

**وما أشبه ذلك** العامل الّذي هو رأى من أكرمت وضربت وأن وغير ذلك ، وبما ذكرت يجاب عمّا يقال أنّ قوله : وما أشبه ذلك ضائع لا فائدة فيه.

---

(1) من العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء ، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين و يقطين ؛ فيأتي به بضمة على النون ، وفي حالة النصب بفتحة على النون ، وفي حالة الجر بكسرة على النون.»

ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكّر السالم وكل ما ألحق به ، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف » ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة ، وقد جاء على هذه اللّغة – كالحديث- قول الشاعر عبيد بن الأبرص في (ديوانه ص145):

**فحَرْجَيْ ذروةٍ فقفا ذيالٍ    يعفّى آيهُ سلفُ السّنينِ**

ومن العرب من يأتي به بالواو والنون ، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسما مفردا كقول الشاعر:    **طال ليلي وبتّ كالمجنون    واعترتني الهموم بالماطرونِ**

ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،ص65.

(2) سبقت الإشارة إليه في الصفحة 72 من قسم التحقيق.

## [ نيابة الألف عن الفتحة ]

ويجاب أيضا بأنّه أراد بنحو إدخال غير رأيت على الأب والأخ وبما أشبه ذلك بقية الأسماء الخمسة ، ويجاب أيضا أراد بلفظ نحو الكناية عن نفس رأيت أباك وأخاك ، فيكون المقصود رأيت أباك وأخاك لا غير كقولك : مثلك لا يبخل كناية عن قولك : أنت لا تبخل وحكمة هذا الوجه أن يشير إلى الحجّة بنحو قوله تعالى : ﴿ إنّ أبانا لفي ظلال مبين ﴾(1) : أي وذلك رأيت أباك وأخاك بدليل نحوه الّذي هو أبانا لفي ضلال مثلا فيدخل غير رأيت أباك وأخاك من باقي النّواصب وباقي الأسماء الخمسة وما أشبه ذلك.

**وأمّا الكسرة فتكون علامة للنّصب في جمع المؤنّث السّالم** : نحو رأيت مسلماتي فمسلماتي(2) : مفعول ومضاف إليه وعلامة النّصب كسرة مقدّرة في التّاء الفوقية النائبة عن الفتحة منع من ظهورها الكسرة الظّاهرة الآتية لمناسبة الياء التّحتية ونحو: ﴿ إنّ المسلمين والمسلمات ﴾(3) فالمسلمات معطوف على المنصوب وعلامة نصبه الكسرة في آخره ، وقيل : الكسرة في المثال الأول هي علامة النّصب أشبعت ؛ فأتت الياء وألحق بجمع المؤنّث أولات نحو:﴿ وإن كنّ أولات حمل ﴾(4) ؛ فإنّه لا مفرد له ونحو: الهندات مسمّى به كما مرّ(5) ، وقد ينصب ذلك الجمع بالفتحة إن كان محذوف اللام ؛ كمفرده على حد لغة ولغات.

---

(1) سورة يوسف، آية 08.

(2) القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة هو أرجح مذاهب النحاة ، وللنحاة فيه ثلاث مذاهب : **أولّها** الرأي الذي ذكره المؤلف.

**وثانيها** : أنه مبني لأن آخره لا يتغير بتغير العوامل.

**وثالثها** : واسطة بين المبني والمعرب. ينظر شرح شذور الذهب ، تحقيق نحمد محي الدين، ص93.

(3) سورة الأحزاب ، آية35.

(4) سورة الطلاق ، آية 06.

(5) اعلم أنّه قد دلّ استقراء كلام العرب على أنّهم يجمعون بالألف والتاء خمسة أنواع من الأسماء :

**الأول** : ما كان مختوما بتاء التأنيث نحو: تمرة ، تمرات.

**الثاني** : علم المؤنث الذي لا تاء فيه ، نحو: زينب ، زينبات ويستثنى حذام و بابه نحو: قطام و سفار فلا يجمع هذا الجمع ولو كان المراد به مؤنّثا.

**الثالث**: صفة المذكر الذي لا يعقل نحو قوله تعالى: ﴿ وقدور راسيات﴾ [ سبأ 13].

**الرّابع**: مصغّر المذكر الذي لا يعقل ، نحو: دريهمات بخلاف مصغر المؤنث ومصغر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.

**الخامس** : اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو: حبلى وحبليات ، أو الألف الممدودة نحو: صحراء وصحروات. ينظر قطر الندى تحقيق محمد محي الدين ، ص67.

## [ نيابة الياء عن الفتحة ]

**وأمّا الياء فتكون علامة للنّصب في التّثنية** نحو : أكرمت الزيدَين ؛ بفتح الدّال وإسكان الياء إسكانا حيا ، وكسر النّون ، ونحو: أكرمت مسلميّ ؛ بفتح الميم وتشديد الياء فالياء السّاكنة المدغمة علامة نصب التّثنية ، والمتحرّكة مضافة[1] إليها ، وللإضـــــافة حذفت النّون وإن كســـرت المـــيم وشدّدت الياء كان جمعا ، ولو كسرتها وفتحت الياء بلا تشديد أو سكّنتها لكان مفردا . وكذا في ضاربي ونحوه ، وتكسر[2] ياء التّثنية للسّاكن بعدها نحو : ابني الرّجل ؛ بكسرها وقوله تعالى : ﴿ يا صاحبي السّجن ﴾[3] ، وتحرّك أيضا بحركة النّقل لكن جوازا نحو :رأيت ابنيَ أفضلكم بفتحها نقلا من الهمزة بعدها ، وأفضل مضاف إليه وقوله تعالى : ﴿ ابني آدم بالحق ﴾[4]

**فائـــدة** : ردّ بعض شُرّاح الآجروميّة على من قال في ربنا:﴿ أرنا اللذين ﴾[5] ، أنّ (اللّذين): مفعول ثان لأرنا ؛ بأنّ الرؤية بصريّة إنّما تتعدّى لواحد وذلك منه سهو ؛ فإنّها هنا تعدّت للأول بالهمزة وللثاني بنفسها.

**والجمع السّالم المذكر** نحو: ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾[6] ، لكن حذفت الياء نطقا للسّاكن ونحو :ضربت الزيدِين ؛ بكسر الدّال وإسكان الياء إسكانا ميتا وفتح النّون ، وأمّا نحو: ﴿ وإنّهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ﴾[7] بإسكان الياء إسكانا حيا وفتح الفاء قبلها فالأصل فيه (المصطفيين) بيائيين الأولى مكسورة بدل من (لام) الكلمة وهي الواو ؛ والواو إذا كانت رابعة فصاعدا في الفعل أو الاسم ، قلبت ياء والثّانية مسكنة تسكينا ميتا ؛ ثقلت الكسرة على الأولى فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان وهما الياءان ، وحذفت الأولى ، وأبقيت الفتحة على الفاء دلالة على الأصل وهو أنّه مفتوح ما قبل الآخر ، وأنّه اسم مفعول، وأعني بالأصالة ما[8] قبل الحذف فسكّنت الثّانية وهي ياء الجمع سكونا حيا ؛ لأنّها بعد فتحة ، وإن شئت قلت: دخلت ياء الجمع على المصطفى ؛ فحذفت الألف للالتقاء السّاكنين ، وبقيت الفتحة دليلا عليها وهو أولى.

والضّابط أنّ الجمع المفرد المختوم بالألف تسكّن ياءه و واوه إسكانا حيّا لوقوعها بعد الفتحة الدّالة على الألف المحذوفة للسّاكن وكذا الفعل تقول: يعطَون بفتح الطاء في البناء للمفعول وبضمّها في البناء للفاعل.

---

(1) كتبت في (ج) مضاف.

(2) كتبت في (ج) تكسير.

(3) سورة يوسف ، آية39.

(4) سورة المائدة ، آية 27.

(5) سورة فصلت ، آية29.

(6) سورة البقرة ، آية 196.

(7) سورة ص ، آية 47.

(8) سقطت من النسخة (ج).

## [ نيابة حذف النون عن الفتحة ]

**وأمّا حذف النّون فيكون علامة للنّصب في الأفعال الّتي رفعها بثبات النّون** : وهي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ومثّلهنّ (الألف والواو) اللّتان هما علامتان نحو : الزّيدون يعفُون ؛ بضم الفاء وإسكان الواو إسكانا ميتا ، وهو فاعل والنّون علامة الرّفع ، ونحو: عليهم أن يعفو ، كذلك غير أنّ النّون حذفت للنّاصب ؛ فحذفها علامة النّصب والأصل (يعفُوون و يعفُووا) بضمّ الفاء والواو المتّصلة بها وهي لام الكلمة نقلت الضّمّة عليها فحذفت الضّمّة لسكون الضّمير بعدها وهو (واو) الجماعة.

وأمّا نحو:﴿ إلا أن يعفون فيعفوا﴾[1] فعل مضارع و(واوه) لام الكلمة مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ومحله النّصب بأن والنون فاعل وهذه الواو سكونها ميتا أيضا لضم ما قبلها ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء اللّاتي لا يرجون نكاحا ﴾[2] ؛ فإنّ واوه لام الكلمة والنّون فاعل[3].

والثّبات : مصدر بمعنى الثّبوت باق على معناه ؛ أي يحصل رفعها بثبوت النّون ولا نحتاج إلى أن نقول : هو بمعنى اسم الفاعل ، أو هو على تقدير مضاف ، وأنّ الأصل بالنّون الثّابتة أو بالنّون ذات الثّبات ؛ أوتي بالمصدر وحده منكرا ، وقدّم على الموصوف وأضيف إليه.

## [ علامات الخفض ]

**وللخفض ثلاث علامات :**

**الكسرة :** وسميت لتسفّل الشّفتين عند النّطق بها ، وقدّمت ؛ لأنّها الأصل في الخفض.

**والياء :** أتبعها الكسرة ؛ لأنّها تنشأ منها.

**والفتحة :** أخّرها إذ لم يبق لها بعد أخذ ما قبلها موضعه إلا التّأخير.

## [ مواضع الكسرة ]

**وأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف** : هو المفرد المعرب الّذي يقبل التّنوين المختّص بالاسم في السّعة ولا يترك تنوينه إلا لــ(ال) ، أو الإضافة أو للضّرورة ، أو للوقف ، أو لوجــود (ابن) بين علمين نعتا أو بيانا أو بدلا من العلم الأول ؛ فإنّه لا ينوّن الأول تخفيفا نحو : جاء زيد بن عمرو ولو كانت (ابن) خبر لنوّن الأول نحو : زيد ابن عمر ؛ تريد زيد هو ابن عمر فزيد وابن مفردان منصرفان ، وغلام من قولك : غلام زيد والرّجل منصرفان ؛ لأنّ مانع تنوينهما الإضافة و (ال) وكذا ما منع تنوينه للضّرورة أو الوقف.

---

(1) سورة البقرة ، آية 237.

(2) سورة النّور ، آية 60.

(3)« أما إذا قلت : الرجال يعفُون ؛ فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع والأصل يَعْفُوُونَ بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الواوان فحذفت الأولى.» شرح شذور الذهب ، ص 91.

## [ مواضع الكسرة ]

والمبني لا يسمّى منصرفا ولا غير منصرف ، كما لا تسمي الجدار مثلا بصير أولا أعمى وإنّما يكون الاسم متصرّفا إذا لم يشبه الفعل في فرعيتين : فرعية اللّفظ وفرعية المعنى . قيل : ولم تكن فيه فرعية قائمة مقامهما ، وسمّي منصرفا ؛ لأنّ التّنوين صريف : أي صوت ، أو لانصرافه في جهات الحركات ، أو لخلوصه عن شبه الفعل وفرعية الفعل اللّفظية كونه مشتقا من المصدر(1) والمعنويّة احتياجه للاسم ؛ لأنّ معناه حدث من مسمى الاسم.

**وجمع التّكسير المنصرف** : كرجال والزيود والهنود ، وتمثيل بعض : بأَيَامَى سهو ؛ فإنّه ممنوع الصّرف بما منع به (مساجد) ؛ لكن قلبت الياء ألفا. ولم يقل : في الاسم المفرد وجمع التّكسير المنصرفين مع أنّ فيه اختصارا ؛ لأنّه يحتمل التّغليب ، بل لزيادة الإيضاح للمبتدئ وسواء في جمع التّكسير أن يكون جمعا لمفرد أو جمعا لجمع ؛ كأكالب : جمع أكلب ؛ الذي هو جمع كلب ، أو جمع الجمع كأناذير : جمع إنذار ، وإنذار جمع نذر ، ونذر جمع نذير.

**وجمع المؤنّث السالم** : ومنه مررت بمسلماتي ، فعلامة جرّه كسرة مقدّرة في التّاء الفوقية منع من ظهورها الكسرة المجلوبة ؛ لأجل الياء التّحتيّة وقيل : علامة الجرّ الكسرة الموجودة(2) ؛ لأنّ الواو أصل في تلك الكلمات والألف والياء بدل عنها ، والإعراب زائد عن الكلمة لا أصل فيها.

## [ نيابة الياء عن الكسرة ]

**وأمّا الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:**

**في الأسماء الخمسة** : مذكورة أو محذوفة نحو: مررت بأخي الرّجل ؛ فعلامة الجرّ الياء المحذوفة نطقا للسّاكن بعدها وهو الرّاء المدغمة المبدلة من لام (ال) والجمهور وسيبويه يقدرون الضّمة على الواو والفتحة على الألف ، والكسرة على الياء في الأسماء الخمسة ، وهو واضح إلاّ أنّه إذا قدّرنا الفتحة على الألف ، لزم أن يكون مقصورا غير لازم الألف.

---

(1) « ذهب الكوفيون على أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضرب ضربا، وقام قياما ؛ ولأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتل لاعتلاله ؛ ومثال الصّحة قاوم قواما . ومثال الاعتلال : قام قياما. وفرع عليه : لأنّك تقول : ضربت ضربا ، فنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.»

« وذهب البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل ؛ لأنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معيّن ، فالمطلق أصل للمقيّد ،فكذلك المصدر أصل للفعل ، وأنّ المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم » . وللمزيد من الفائدة ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك ، المسألة رقم 29، ص192.

(2) ينظر في المسألة قسم التّحقيق ، ص85.

## [ نيابة الياء عن الكسرة ]

ووزن أب وأخ وحم في الأصل (فَعَل) بفتح الفاء والعين ولاماتها واو ، بدليل أبوين وأخوين في التّثنية ، وأخوة وإخوان في الجمع ، وحموان وحمو بإسكان ميم الآخر. وقيل : لام (حم) ياء من الحماية وقال الفراء : وزنهنّ (فَعْل) بفتح فإسكان ؛ لأنّ الحركة زيادة عليها بدليل ، ولا دليل في التّثنية لأنّ المحذوف اللاّم إذا ثنّي لا تردّ عينه إلى السّكون ، ولا حجّة له في ذلك[1].

وردّ : بأنّ (حما) جمع على (أفعال) ولولا حركة عينه لما جمع عليه[2] ، وأمّا (أب) و(أخ ) فجمعا عليه أيضا ؛ لكنّه يجيز جمع (فَعْل) بالإسكان ؛ إذا كان فاؤه همزة ووزن (فم) بعد إسقاط الميم (فَعْل) بفتح فإسكان إذا عند الخليل وسيبويه وأصله (فوه) ، حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلّة في الخفاء ، وقربها منه في المخرج ، ودليل الهاء أفواه وفويه ، وقال الفرّاء[3] : وزنه (فُعْل) بضم فإسكان ، ووزن ( ذو) (فَعَل) بفتحتين ولامها ياء أصله (ذوي) حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ، وحرّكت الذّال بحركة الواو تبعا ، وحذفت ضمّة الواو للثّقل ، وقلبت الواو ألفا لتحرّكها بعد فتح وكسرت الواو في الجرّ ، وتبعها الذّال ، وحذفت كسرة الواو للثّقل فقلبت الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة هذا مذهب سيبويه.

وكذا يفعل في (أبو وأخو وحمو) بفتح العين أو بالإسكان قلبت الواو ألفا في النّصب لتحرّكها بعد فتح ، وياء في الجرّ لسكونها بعد كسرة ، أو نقل جرّها لما قبلها وبقيت واوا في الرّفع لسكونها بعد ضمّ ، إلاّ أنّ النّقل في "ذو" إلى الفاء وفيهن إلى العين و يدلّ لفتح الذّال في الوزن لذو ؛ فتحها في جمعه (ذوو) وتثنيته وهي : (ذوا) وقال الخليل[4] : وزنه (فَعْل) بفتح فإسكان ولامه واو ؛ كعينه تدغم عينه في لامه لو لم تحذف اللاّم ، ويردّه أنّ ياءي اللاّم أكثر من واويه وأجاز ابن كيسان[4] الوجهين[6].

---

(1) « ذهب البصريون أن وزن هذه الأسماء (فعل) بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال ،إلا فوك فوزنه (فَعْل) وذهب الفراء إلى أنّ وزنها (فَعْل) وفوك (فُعْل) .» ينظر همع الهوامع ج133/1.

(2) « اختلف في (حم)أيضا هل لامه واو أو ياء؟ على قولين : أصحّهما الأول كأب وأخ لقولهم في التثنية (حموان) وقيل إنّها ياء من الحماية ، لأن أحماء المرأة يحمونها.» نفس المرجع والصفحة السابقة.

(3) هو يحي بن زياد بن عبد الله الدّيلمي أبو زكريا ، ت،207هـ ، له " الحدود" ، و" المعاني" . الأعلام 145/7.

(4) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، (100ه/718م ــ 170ه/786م) ، صاحب أوّل معجم (العين) وواضع علم العروض والقافية، وأستاذ سيبويه . ينظر كتاب بغية الوعاة 557/1.. والأعلام 314/2.

(5) هو أبو الحسن محمد بن احمد بن كيسان ، كان بصريا وكوفيا يحفظ القولين ويعرف المذهبين وكان ميله إلى مذهب البصرة أكثر ، (ت،299هـ) . ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص153.

(6) « وذهب الخليل أنّ وزن (ذو) (فَعْل) وأنّ أصله (ذوْوٌ) فلامها واو وعلى الأول أصله ( ذوي) وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين ، وقال أبو حيان : والمحذوف من ( ذو) هذا اللام في قول أهل الأندلس والعين قول أهل قرطبة قال: والظاهر الأول.» الهمع ج1/ 133.

## [ نيابة الياء عن الكسرة ]

**وفي التّثنية والجمع :** على حدّها ومنها : ﴿ اتل عليهم نبأ ابني آدم ﴾(1) ؛ لكن حذفت الهمزة وأشبعت الياء بالألف الّتي كانت الهمزة مشبعة بها، وقدّر سيبويه الضّمّة فيهما على الألف والواو والفتحة والكسرة على الياء ، وإذا كانت التّثنية والجمع لا ينصرفان فالياء فيهما ليست علامة جرّ ولكن نائبة عن الفتحة النّائبة عن الكسرة نحو: مررت برجلين أحمرين ، وقوله : حلائل أسودين وأحمرين(2) ؛ فإنّ في ذلك الوصف وزن الفعل وكذلك أجمعين في تأكيد المجرور أوفيه العلميّة الجنسية والوزن وقيل : لا يعتبر الوزن في ذلك لاتصال زوائد التّثنية والجمع ؛ لأن تلك الزوائد تنافي شبه الفعل فالياء علامة الجرّ وعليه ابن هشام(3).

## [ نيابة الفتحة عن الكسرة ]

**وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الّذي لا ينصرف :** مفردا أو جمع تكسير وهو الّذي فيه فرعيتان ، كما أنّ في الفعل فرعيتين من جهة اللّفظ ، وهي كونه مشتقا من المصدر وفرعية من جهة المعنى(4) ، وهي كون معناه فرعا عن مَنْ فَعَله ، وذلك صيغة منتهى الجموع (كمساجد و عذارى ومصابيح) ففرعيّة اللّفظ في هذا خروجه عن الآحاد العربيّة .

وفرعيّة المعنى دلالته على الجمعيّة ، وبيان ذلك أنّ بعض الجموع على وزن المفرد (كفلك) وبعضها تجمع ، وبعض جمع الجمع يجمع ، وبعض الجموع الّتي على وزن المفرد تجمع وبعضها لا تجمع ، مثل (رجال) ؛ فإنّه ككتاب ، وهو ولو لم يجمع على (مفاعل) ، لكنّه أشبه (عماد) ، وهو يجمع على (عمائد) ، وإذا انتهى الجمع أو جمع الجمع ، أو جمع الجمع إلى (مفاعل) ، لم يزد أن يجمع جمع تكسير ، وقد يجمع بالألف والتاء نحو : صواحبات يوسف(5) فهذا راجع إلى قولهم : انتهاء صيغة الجموع ؛ وألف التّأنيث مقصورة في الحال كحبلى ، ولو جعل علما لمذكّر ، أو في الأصل كحمراء فأصله على الصّحيح حمرى بالقصر ؛ زيدت قبل ألفه ألف ، فقلبت ألفه همزة.

---

(1) سورة المائدة ، آية 27.

(2) تمّ تخريج البيت في الصفحة 78 من قسم التّحقيق.

(3) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام ولد سنة 708و توفي سنة 763هـ من مصنفاته : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، شذور الذهب وشرحها ، شرح التسهيل ، قطر الندى وبل الصدى وشرحها ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وغيرها .
هدية العارفين : 465/1.

(4) « الجهتان هما الجهة اللفظية وهي تسع أو عشر كما سيذكر ، والجهة المعنويّة وهما العلميّة والوصفيّة.» ينظر شرح شذور الذّهب ، ص63.

(5) إشارة إلى الحديث النبوي الشريف « إنكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف» أخرجه البخاري في كتاب الأذان / باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة . 165/1 ، ومسلم في صحيحه ، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتّكبير، ص222.

## [ نيابة الفتحة عن الكسرة ]

ففرعيّة اللّفظ الألف ، وفرعيّة المعنى لزومها بخلاف التاء فإنّه لا تلزم ، ويجوز اعتبار لزوم التّأنيث بالألف علّة فرعيّة لفظية ، إذ هو لزوم التّلفّظ فتكون المعنويّة هي التّأنيث ، وإنّما كان اللّزوم معتبرا ؛ لأنّ القاعدة الغالبة فيما بين المفرد المؤنث والمذكر أن تسقط فيكون مذكرا ، أو تُزاد فيكون مؤنّثا ، أو تزاد فيكون مفردا ، أو تسقط فيكون جمعا ، أو تزاد عوض عن ياء النّسب (كضاربة و ضارب) و (كلم و كلمة) ، ولا قاعدة لذلك في الألف ، ولو كان قد يتفق فيه ذلك (كذكر و ذكرى).

والعدل مع العلميّة كعمر ؛ فإنّه معدول عن عامر ؛ الّذي هو علم منقول من اسم فاعل ، و(ثُعل) معدول عن ثاعل ؛ وهو صاحب الثّعلة وهي : تراكب الأسنان ؛ فثاعل للنّسب كَلابِن و ثامر وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الوصف أثعل للمذكّر وثعلاء للمؤنّث والجمع (ثُعْل) كأحمر و حمر و لك أن تقول : معدول عن (أثعل) ؛ لأنّه لا يلزم أن يكون العدل عن وزن فاعل(1).

و(زفر) معدول عن زافر من الزّفر ؛ بمعنى : الصّوت أو من زافر؛ بمعنى : حامل ، ولو كان ذلك لأنثى لكان العدل عن عامرة وزافرة ؛ فالمنع للعدل والعلميّة والتّأنيث ، و المعدول فرع عن المعدول عنه ، والعدل فرعيّة لفظية ، والعلميّة فرعية معنوية ؛ هذا هو التّحقيق.

والتّعريف مطلقا فرع على التّنكير ، والعدل والوصفيّة كقولك : ثناء ؛ فإنّه بدل من قولك : اثنين اثنين والوصفيّة هي كونهم اثنين اثنين والتّأنيث (كسحر وفاطمة وزينب) مع العلميّة ، وهو فرع من جهة اللّفظ باعتبار علامته وهي التّاء المذكورة كفاطمة أو ملاحظة كزينب والتّركيب مع العلميّة وهو فرع من جهة اللّفظ نحو (بعلبك وسيبويه) في لغة معربهما وزيادة الألف والنّون ، وهي لفظيّة مع العلميّة (كسليمان) ، أو مع الوصف (كسكران) ، أو العجمة وهي لفظيّة مع العلميّة (كإبراهيم وجبرائيل) ، والوصف مع وزن الفعل (كأحمر) ، أو مع العلميّة (كأحمد) والوزن فرع لفظي ؛ إلاّ إذا أضيف مالا ينصرف ، أو قرن (بال) ؛ فإنّه يخفض بالكسرة وبسطت وفصلت في غير هذا الكتاب. والممنوع من الصّرف المعتل (كموسى و جوارى وعذارى) تقدّر فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ولا تقدّر الكسرة هذا هو التّحقيق.

---

(1)« الأصل في الاسم الصّرف ، وإنّما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية ، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين : إحداهما : أنه مشتق والأخرى: أنه يفتقر إليه : قال أبو حيان والجهة الأولى لا تأتي على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر ، وعلل منع الصرف تسعا ، وبعضهم عشرا ، أحدهما ألف التأنيث وهي مستقلة بمنع الصرف ؛ لأنّ مدخولها فرع من جهتين : التّأنيث ولزومه سواء كانت مقصورة نحو : حبلى أو ممدودا نحو: حمراء سواء كانت فيه مفردا أو جمعا كسكارى وأولياء ، أم اسما كذكرى ودعوى نكرة كما معرفة كسلمى وكلتا علما. وزنة مفاعل ومفاعيل وفعال و مَفْعَل، والعدل: وهو فرع عن غيره ؛ لأن أصل الاسم أن لا يكون مخرجا بالوضع لفظا أو تقديرا.» وبقيّة العلل ينظر إليها في الهمع ، تحقيق أحمد شمس الدين،ج1/ 90.

## [ علامتا الجزم ]

**وللجزم علامتان: السّكون والحذف** : السّكون ضد الحركة ، والحذف ضد الإثبات ولو قال: وللجزم الحذف لكفى على ما اشتهر أنّ الجازم يدخل على المضارع وهو مرفوع ، فيحذف منه حركته ؛ فالجزم حذف الحركة ، أو الحرف ولكن تقدّم التّحقيق ؛ أنّ العوامل كلّها يدخل على الكلمات المعربات وهي حذف ساكنة سكونا غير إعراب ولعلّه لم يقل ذلك ؛ لأنّه لو قال : وللجزم الحذف لتوهّم أنّ المراد حذف الحرف فقط ، ثمّ أنّه لو قال : وللجزم لكفى على كلا القولين ، وأنّ العامل يحذف السّكون الّذي في الكلمة قبل العامل أيضا ، وليس من الجزم ، و﴿ وما يشعركم ﴾[1] بإسكان الرّاء في قراءة ؛ فإنّه للتّخفيف ولا ﴿ سندع الزّبانية ﴾[2] بحذف الواو نطقا وخطا ؛ فإنّه للسّـــــاكن ولا﴿ لتبلون﴾[3] بحذف النّون ؛ فإنّه لكراهة التقاء أمثال زوائد.

**فأمّا السّكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصّحيح الآخر:** برفع الآخر بدل من ضمير صحيح ، أو فاعل على أنّه لا ضمير في صحيح ، أو بالنّصب على التّشبيه بالمفعول به أو بالجرّ على الإضافة ؛ وهو الّذي آخر حروفه حرف صحيح ، ليس واوا ولا ياء ، ولا ألفـــا نحو : ﴿ لم يلـــد ﴾[4] ، وإن كان آخره همزة سكّـــنت وثبتت نحو : ﴿ إن نشـــأ ننزل ﴾[5] ، ومنـــه : ﴿ فإن يشأ الله ﴾[6] ؛ لكن كسرت للسّاكن ، ويجوز إبدالها ألفا بعد فتحة ، وواوا بعد ضمة وياء بعد كسرة ، بعد سكونها للجازم ؛ فلا يحذف الألف والواو والياء بعد ذلك ، وإن كان مشدّدا فكّ وسكّن نحو :﴿ من يرتدد منكم ﴾[7] ، ولم يردد ولم يمسس أو أدغم كما هو ، وضمّ الآخر تبعا لضمّة قبلها إن كانت ، أو فتح تخفيفا أو كسر على أصل التّخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يردّ بتشديد الدّال ، ولم يمس ؛ بفتح السّين وكسرها ، وكذا لم يرتد ، ويجوز كون الفتح تبعا إذا كان قبل المدغم ، ويجوز عند بعضهم الضمّ[8].

---

(1) سورة الأنـــعام ، آية 109.

(2) سورة العــــلق ، آية 18.

(3) سورة آل عمران ، آية 186.

(4) سورة الإخـــلاص ، آية03.

(5) سورة الشــــعراء ، آية 04.

(6) سورة الشــــورى ، آية 24.

(7) سورة البـــقرة ، آية 217.

(8) « الفكّ أكثر استعمالا وهو لغة أهل الحجاز ، وسائر العرب على الإدغام ، ولكنّهم اختلفوا في في تحريك الآخر ؛ فلغة أهل نجد فتحه قصدا إلى التّخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، فهم يقولون : " غُضَّ . ولغة بني أسد كلغة أهل نجد ، إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن فيكسرون نحو: غُضّ طرفك ، وغضِّ الطّرف. ولغة بني كعب الكسر مطلقا ؛ فيقولون : غُضِّ ، ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول نحو: غُضُّ ، وخِفِّ ، وظَلَّ.» ينظر دروس التّصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، تأليف محمد محي الدين، ص 133.

## [ موضع السّكون ]

مطلقا نظرا لحالة الرّفع ، ويقدّر السّكون في ذلك كلّه منع من ظهوره أنّه لو ظهر، لالتقى ساكنان إلاّ في حال الفكّ ، هذا تحقيق المقام مختصرا وفيه غير ذلك وفي بعض النّسخ إسقاط الآخر من قوله : الصّحيح الآخر وهو واضح ؛ لأنّ الصّحيح عند النّحاة ما صحّ آخره ، والمعتل ما اعتل آخره وأمّا ذكر اعتلال الأول والوسط وصحّتهما فمن وظيفة الصّرف .

## [ مواضع الحذف ]

**وأمّا الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر:** أي الّذي آخره حرف علّة واوا أو ياء أو ألفا نحو: ﴿ ولا تدع مع الله ﴾[1]، وأما نحو:﴿ أيّا ما تدعوا﴾[2] بإثبات الواو ؛ فليست واوه آخر المضارع ، ولكنّه كلمة لا جزء وهي فاعل وضمير ؛ ولذا ثبتت : وعلامة جزمه حذف النّون وأمّا الّتي هي آخر الكلمة ، فمحذوفة للسّاكن والأصل (تدعُوُو) ؛ أثقلت الضّمّة ، فحذفت هي ثمّ الواو ولسكون الواو بعدها.

وكذلك [نحو] : لم ترمي يا هند ؛ بإثبات الياء ، فإنّها ضمير المخاطبة فاعل ، وأمّا الّتي هي آخر الكلمة محذوفة ؛ لسكون هذه الياء بعدها بعد سلب كسرتها لثقلها ، والأصل (ترميِى) بكسر الأولى والقرينة تدلّ في ذلك كلّه ، فالجزم بحذف النّون ، وقد ثبت حرف العلّة للضرورة فيكون الجزم بنيّة حذفه ، أو يحذف ويزاد آخر لأجلها ، أو يثبت سعة أو ضرورة على أنّ الجزم بعدم تقدير الضّمّة.

والاعتلال وجود حرف علّة في الكلمة على أي حال من إسكانه بعد تحريكه ، ومن قلب ومن إبقاء على حركة أو سكون ، وعدم قلب ، والإعلال إسكانه بعد تحريك (كبيع) بكسر وإسكان أصله (بُيِع) ؛ بضم فكسر ، أو قلبه مع إسكان ، كقيل ؛ بكسر فإسكان أصله (قُوِل) ؛ بضمّ فكسر أو مع تحريك بعد حذف حركة كقال أصله ( قَوَل) ؛ بفتح الواو فهو أخصّ من الاعتلال وعلامة الجزم حذف حرف العلّة.

**وفي الأفعال**[3] **التي رفعها بثبات النون** نحو : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾[4] ، فلم جازمة بحذف النّون ولم و مجزومها في محل جزم بان ، والواو للاعتراض ، وهي من جنس واو الاستئناف على ادعائهم ثبوت واو الاستئناف ، وتــفعلوا منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النّون ويجوز كون الواو للحال المقدّرة بناء على جواز تصدّر جملة الحال بدليل الاستقبال على أنّ الحال مقدّرة.

---

(1) سورة القصص ، آية 88.

(2) سورة الإسراء ، آية 110.

(3) سقطت كلمة الخمسة للشّارح من متن المصنّف.

(4) سورة البقرة ، آية 24.

وأمّا قول الشّاعر: لم يوفون بالجار[1] ، فإثبات النّون فيه ؛ إمّا للضّرورة وحذفها منوي وإمّا لإهمال (لم) للضرورة ، وإمّا لإهمالها مطلقا في لغة الشّاعر ، وأمّا ﴿ ولا تتبعانّ ﴾[2] فالموجودة فيه نون التّوكيد وكسرت كنون التّثنية ، وقيل : (لا) نافية فالنّونان ؛ نون الرّفع ونون التّوكيد الخفيفة أدغمت فيها الأولى بعد تحريكها بكسرة ، وإسكان نون الرّفع ، ولم تقع هذه الخفيفة بعد الألف بل بعد نون الرفع ، أو نون الرّفع ، محذوفة لتوالي الأمثال والنّون الموجودة المشدّدة ؛ نون التّوكيد المشدّدة ؛ كسرت تشبيها بنون التّثنية وبسّطت ذلك في غير هذا وأمّا ﴿ فإما ترينّ ﴾[3] فالنّون للتّوكيد ، والياء فاعل ، ونون الرّفع محذوفة للجازم الّذي هو أن المدغم في ميم (ما) الّتي هي صلة للتّأكيد.

وهذا باب عظيم مشتمل على جلّ النّحو ، فينبغي إتقانه ؛ ولذا ذكره المصنّف ثانيا بإجمال إذ قال : **فصل** : هو كغيره من التّراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدّالة على المعاني المخصوصة.

وهو لغة : الحجز بين شيئين ، ويطلق أيضا على الحاجز ، وقيل : عبارة عن المعاني ، ولا يقال : يلزم فصل الشّيء عن نفسه ، وهو لا يجوز لنا بأن نقول : الشّيء من حيث كونه مفصّلا غيره من حيث كونه مجملا ، وأيضا اختلفت ألفاظ هذا الفصل وألفاظ الباب قبله.

---

(1) البيت كاملا : **لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار**

وهو من البسيط بلا نسبة في : الجنى الداني ، ص266 ، وخزانة الأدب 205/1 ، 3/9 ، 11/ 431 ، والدرر68/5 وسر صناعة الإعراب448/1 ، وشرح الأشموني 576/3 ، وشرح شواهد المغني 674/2 ، وشرح عمدة الحافظ ، ص 376 ، وشرح المفصّل 8/7 ، ولسان العرب 198/9(صلف) ، والمحتسب42/2 ، والمقاصد النّحويّة 446/4 ، وهمع الهوامع56/2. ينظر مغني اللبيب ج528/1.

**اللغة** : وفوارس : جمع فارس ، شاذ ، وذهل : بضم الذال اسم لقبيلتين ، ونعم : بضم النون أيضا اسم لامرأة . من ذهل وأسرتهم : يروى بالرفع عطفا على فوارس ، ويروى بالجر عطفا على ذهل . وأسرة الرّجل : بضم الهمزة : رهطه . والصليفاء : مصغرة صلفاء : وهي الأرض الصلبة وهو يوم من أيام العرب فيه قتل دريد بأخيه ذؤاب بن أسماء والواو في يوفون ضمير القوم الذين هجاهم الشاعر . الجار : لها معان منها : المجاور ، والمستجير والحليف

**المعنى** : عن رجال نعم هم الذين جعلوهم يحافظونه على عهد الجوار.

**الشاهد فيه** : على أن ( لم ) قد جاءت في الشعر غير جازمة ، وكذلك قال ابن عصفور : إن رفع المضارع بعد لم ضرورة وأنشد : **وأمسوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلعُ**

وقال التبريزي في شرح الكافية تبعا لابن جني في سرّ الصناعة : « وقد لا تجزم لم حملا على (لا) . وقال ابن مالك : إنّ رفع المضارع بعد لم لغة لا ضرورة ، كذا في مغني اللبيب .» ينظر كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الجزء التاسع ص03 ، ومغني اللبيب ، تحقيق حسن جمد ود. إميل يعقوب ، مج1 ،ص 528.

(2) سورة يونس ، آية 89.

(3) سورة مريم ، آية 26.

## [ المعربات ]

وفي نسخ : **فصل المعربات** ؛ بالإضافة بذكر المعربات مرّتين المعربات بالرّفع **قسمان** : أخبر به عن الجمع ؛ لأنّ في كلّ قسم كثيرا.

**قسم يعرب بالحركات**[1]: ثبوتا وعدما فيدخل فيه المضارع المجزوم بالسّكون ؛ فإنّ السّكون عدم الحركة ؛ يسمى لشبهه بسكون الحيوان لأنّ في كليهما خفّة ، وقدّم هذا القسم ؛ لأنّه الأصل والجرّ بالفتحة والنّصب بالكسرة فرعان فيه.

**وقسم يعرب بالحروف** : ثبوتا وعدما ، فدخل فيه المجزوم بحذف حرف العلّة أو بحذف النّون والمنصوب بحذفها ، وأخّر هذا القسم ؛ لأنّه فرع عن الّذي قبله والحروف : جمع كثرة استعمل في القلّة مجازا ، وإنّما قلنا : مجازا ؛ لأنّ للحروف جمع قلّة وهو الأحرف ، وإنّما قلنا : استعمل في القلّة ؛ لأنّ تلك الحروف أربعة فلعلّه راعى أفراد الألفاظ الواقعة فيه ، كالزيدين والعمرين وتقومين ، وتقعدون ، وأخيك ، وأبيك وأخي زيد ، وأبي عمر وسائر الأمثلة ممّا لا يحصى ، أو عدّ ألف الرّفع والتّثنية وياءها الجرّ والنّصب ، وياء الجمع فيهما ، وواوه في الرّفع ونونات الأمثلة الخمسة ، والواو والياء والألف في الأسماء الخمسة ، أو مع تنوّع الأمثلة الخمسة إلى أكثر من الخمسة فجمع جمع كثرة.

## [ المعرب بالحركات ]

**فالّذي يعرب بالحركات أربعة أنواع:** لو قال : فالذي يعرب بالحركات ؛ الاسم المفرد وجمع التّكسير ... الخ لكفى ، لكن حافظ على فائدة الإجمال ثم التّفصيل ، وحرص على العدد خوف الزّيد والنّقص.

والنّوع لغة : الصّنف ومنطقا : كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ؟ ؛ فالاسم المفرد مثلا نوع ؛ لأنّه كليّ لقبوله الشّركة فيه مقول على كثير كزيد وهند ورجل وغيرها ؛ ممّا هو مختلف بالعدد متّفق في الحقيقة ، فإنّ حقيقة كل من زيد و هند ورجل وغيرها ما ليست بتثنية ، ولا جمع ، ولا من الأسماء الخمسة ؛ وإذا قيل : ما لفظ زيد أتثنية أو جمع أو مفرد ؟ قلت : مفرد وكلام المصنّف قابل للمعنى اللّغوي والمنطقي ، ولكن القاعدة أنّه إذا لم يكن للفظ اصطلاح في فنّ وذكر في ذلك الفنّ فليحمل على المعنى اللّغوي لا على غيره إلا بقرينة.

---

(1) « في ذكر حاصل ما تقدّم من أول باب علامة الإعراب إلى هنا تمرينات للمبتدئ على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين ، و حاصله أن يقال : **المعربات قسمان** : قسم يعرب بالحركات : الضمّة والفتحة والكسرة أو بالسّكون ، وقسم يعرب بالحروف الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف أي يذكرون الشيء أولا مجملا ثم يذكرونه مفصّلا فيكون أوقع في النّفس ، وبعضهم يذكر الشيء مفصلا ثم يذكره مجملا كما فعل المصنّف اختبارا هل حصل للقارئ شيئا مما مرّ أم لا ، فكأنه قال لما ذكر علامات الإعراب تفصيلا أراد أن يذكرها إجمالا .» ينظر حاشية ابن الحاج ، وبهامشه شرح الأزهري ، ص48.

## [ المعرب بالحركات ]

**الاسم المفرد وجمع التّكسير** : أي جمع التّغيير ؛تغيير الشّكل في كلّ جمع تكسير ظاهرا أو مقدّرا ، إمّا مع الزيادة ، وإمّا مع النّقص ، وإمّا معهما هذا هو التّحقيق كما مرّ لا كما اشتهر في الكتب من أنّه قد يكون بالزّيادة فقط ، أو بالنّقص فقط ، أو بهما ، وأنّ نحو : (صنوان)[1] و(صنو) متّفق بالحركة والسّكون مختلف الزيادة والتّحقيق أنّ سكون المفرد وحركته غير سكون الجمع وحركته ، فإنّهما فيه للدلالة لا في المفرد ، والتّحقيق أن نحو : قوم ورهط وغنم ، وغير ذلك ممّا معناه غير مفرد ، ولكن لا مفرد له من لفظه داخل في المفرد وبعض يلحقه بجمع التّكسير نظرا لوقوعه على كثير، فنزّله منزلته ، والجمع مطلقا موضوع للآحاد المجتمعة دالّ عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ؛ كالزيدين والهندات والرّجال ، والغالب كونه من الكليّة ، لا من الكلّ.

وزعم بعض أنّه قد يكون لا واحد له من لفظه ( كأبابيل )[2] والصّحيح أنّه جمع : أبّولة أو أبّالة أو أبّيلة بشدّ بائهن ، والصّحيح أنّه جمع : أبّولة أو أبّالة أو أبّيلة بشدّ بائهن . واسم الجمع موضوع لمجموع دالّ عليها المفرد على جملة أجزاء مسمّاه له مفرد ؛ كركب ، أولا ؛ كقوم واسم الجنس الجمعي الّذي مفرده بالتّاء أو جمعه بها موضوع للحقيقة معتبر في استعماله ، لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ، ويدلّ لذلك جواز نعته بالمفرد نحو: الكلم الطّيب ، ونخل منقعر والغالب أنّه بلا تاء ومفرده بالتّاء كتمر وكلم وكلمة ، وقد يعكس ككمـأة له ، و (كمإ) لمفرده في لغة ، وقد يكون بلا ياء النّسب ومفرده بها ؛ كزنج وزنجي ، والتّحقيق أنّ اسم الجنس الجمعي داخل في جمع التّكسير واسم الجنس الإفرادي صالح للقليل والكثير كماء وضرب[3].

---

(1) « إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحدة منهن (صنو) والجمع (صنوان)، برفع النون ». شرح التّصريح ، ج2 ، ص519.

(2) أبابيل: جماعات كثيرة متفرقة متتابعة كقطعان إبل . ينظر تفسير وبيان أسباب النزول للسيوطي. ص601.
« وما الأبابيل؟ أمّا أهل اللغة ، قال أبو عبيدة : « أبابيل جماعة في تفرقة ، يقال جاءت الخيل أبابيل من ههنا وههنا. وهل لهذه اللّفظة واحد أم لا ؟ فيه قولان **الأول** : وهو قول الأخفش والفراء أنه لا واحد لها وهو مثل الشماميط والعبابيد ، لا واحد لها . **والثاني** : أنه له واحد ، ثم على هذا القول ذكروا ثلاث . **أحدهما** : زعم أبو جعفر الرؤاسي أنه سمع واحدها إبالة ، وفي أمثالهم : ضغث على إبالة ؛ وهي الحزمة الكبيرة ، سميت الجماعة من الطّير في نظامها من الإبالة **وثانيها** قال الكسائي : كنت أسمع النّحويين يقولون : أبول وأبابيل كعجول و عجاجيل. **وثالثهما** قال الفراء : ولو قال قائل واحد الأبابيل إيبالة كان صوابا كما قال دينار ودنانير .» ينظر تفسير الفخر الرازي ، تقديم الشيخ خليل الميس ، مج 32/ ص100.

(3) « اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعي والثاني : اسم جنس إفرادي ، فأما اسم الجنس الجمعي فهو ما يدلّ على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء كبقرة وبقر وكلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء في الدّال على الجمع مثل كمء للواحد و كمأة للكثير وهو نادر ، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء كزنج وزنجي ، وروم ورومي ؛ أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد=

## [ المعرب بالحركات ]

**وجمع المؤنّث السّالم والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيء وكلّها** : أي مجموعها لا جميعها ، فلا يضرّ تخلّف الحكم في بعض ؛ فإنّ الفعل لا جرّ فيه والاسم لا جزم فيه ، والّذي لا ينصرف لا يجرّ بالكسرة ، والجمع بألف وتاء لا ينصب بالفتحة والمضارع المعتل لا يجزم بالسّكون ، والمضارع المتّصل به واو الجماعة ، وألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة لا يجزم بالسّكون ولا ينصب بالفتحة ولا يرفع بالضّمّة والمراد أنّ الرّفع بالضّمّة والجرّ بالكسرة والنّصب بالفتحة والجزم بالسّكون متحقّقة في تلك الأربعة لا في غيرها ، وأنّها إذا وجدت فما هي إلاّ فيها وليس المراد أنّها في كل واحد منها ، وهذا كما نقول : كذا وكذا في لغة تميم مع أنّ فيهم من لا ينطق أصلا وفيهم قليل لغتهم غير ذلك.

## [ الأصل في إعراب ما يعرب بالحركات، وما خرج عنه ]

**ترفع بالضّمة وتنصب بالفتحة** : تقدّران على الألف كيسعى ، والعصا ، وتقدّر الضّمّة في الفعل المعتل بالواو ، والياء ؛ كيدعو ويرمي ، وشذّ ظهورها لثقلها عليهما كقوله : تساويُ عنزي غير خمس دراهم[1] ، وتظهر الفتحة عليهما في غير الوقف ، وقلّ عدم ظهورها في النّثر والشّعر كقوله :أبى الله أن أسموَ بأم ولا أب[2] وقوله: ما أقدر الله أن يدنيَ على شحط[3].وقيل عدم ظهورها لغة.

---

= كماء وذهب وخل وزيت .» ينظر كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مج1/ ص17.

(1) عجز بيت من الطويل وصدره : **فعوضني عنها غناي ولم تكن**

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 282/8، والدرر247/1، والهمع ج181/1.

**اللغة** : غناي : قناعته. **المعنى**: قناعته أصل غناه . **الشاهد**: ظهور الضمة في آخر "تساويُ" وهو شاذ لا يقاس عليه والجمهور يمنع ذلك. ينظر الهمع ج/181.

(2) عجز بيت من الطويل ينسب لعامر بن الطفيل في ديوانه ، 95/2. وصدره : فما سوّدتني عامر عن وراثة وخزانة الأدب ،343/7، شرح شواهد الشافية ،ص404، وشرح شواهد المغني ، ص953، وشرح المفصّل 101/10، ولسان العرب ،593/11(كلل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنّظائر 185/2، والخصائص 342/2، وشرح الأشموني 45/1، والمحتسب 127/1.

**اللّغة** : سودتني : جعلتني سيدا ، سما : ارتفع.

**المعنى** : لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي ، بل بما زدت عليهم من سعي في طلب مكارم الأخلاق.

**الشاهد فيه** : (بأم ولا أب) فقد عطف بـ"ولا" بعد الإيجاب والتقدير لا تسمُ بأم ولا أب.

(3) صدر بيت لحندج بن حندج ، موجود في شرح شذور الذهب ، ص98.

وعجزه : **مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ الفرح**

**اللغة** : الشّحط : البعد.

**المعنى** : أي ما أقدر الله أن يقرّب بين المتباعدين في كل الأحوال.

**الشّاهد فيه** : ظهور الفتحة على الياء في (أن يدنيَ) وفي الشعر في غير الوقف.

## [ الأصل في إعراب ما يعرب بالحركات، وما خرج عنه[1] ]

**وتخفض بالكسرة** : وتقدّر في الألف والياء ؛ كالفتى والقاضي ، وشذّ ظهورها في الياء.

**وتجزم بالسكون وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء** : الأشياء : اسم جمع ، لا جمع لشيء وهمزته للتّأنيث ، ولذلك يمنع صرفه ، ووزنه (لفعاء) بتقديم اللاّم على الفاء ، وأصله (شيئاء) بوزن (فعلاء) بفتح الشّين و إسكان الياء بعدها همزة ، وهي لام الكلمة وبعدها ألف وبعد ألف همزة بدل من ألف التأنيث ، قدّمت الهمزة الّتي بعد الياء على الشّين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف ؛ هذا مذهب المحقّقين الخليل وسيبويه[1] وغيرهما وقال الكسائي : جمع شيء ومنع الصّرف لكثرة الاستعمال وعليه فوزنه (أفعال) بلا قلب ويردّه صرف (أسماء) و(أنباء) وبسطته في غير هذا.

**جمع المؤنث السّالم** : وما ألحق به كما مرّ : ينصب بالكسرة لا بالفتحة الّتي هي الأصل في النّصب وإلاّ لزمت مزيته على جمع المذكّر السّالم الذي هو أصله ؛ لأنّه نصب بالياء لا بالفتحة فنصب بالكسرة جريا على أصله الّذي حمل فيه النّصب على الجرّ حيث نصب بالياء ، وإنّما أعرب بالحركة ، وأعرب أصله بالحرف ، وأصل الإعراب بالحركة ؛ لأنّه لو أعرب أصله بالحركات على الواو والياء لزم الثّقل ، وسيبويه يقدّر عليهما ، وليس المقدّر كالمظهر[2].

ولك أن تقول : إعراب أصله بالحرف آت على الأصل فيه ؛ لأنّ الجمع فرع والإعراب بالحرف فرع ، فأعطي الفرع للفرع ؛ فكذا جمع المؤنث نصبه بالكسرة ؛ لأنّه فرع المفرد فأعرب بالفرع وجملة (ينصب) : حال لازمة نظرا للصّحيح ومثقلة نظرا لإجازة الكوفيين نصبه بالفتحة مطلقا وأجازه بعض إذا حذفت لامه وقول الأخفش : أنّ الكسر بناء هو مردود لعدم موجب البناء[3].

---

(1) « وخرج عن ذلك الأصل بابين : **أحدهما** : ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة نحو: بأفضل منه إلا إن أضيف أو دخلته (أل) نحو: بأفضلكم و بالأفضل. **والباب الثاني** : ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث نحو: هندات أو جمعا لمذكر نحو: اصطبلات ، فتنصب بالكسرة على خلاف الأصل .» شرح شذور الذهب ، ص62.

(2) « اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء و حذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ينصب بالفتحة مطلقا ؛ أي سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو : زينبات و طلحات في جمع زينب وطلحة أم كان معتلا نحو : لغات ، وثبات في جمع لغة ، وثبة ، وقيل : ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحا.

وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقا حملا لنصبه على جرّه ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم الذي هو أصل جمع المؤنث على جرّه فجعلا بالياء وهذا هو أشهر الأقوال وأصحّها عندهم .»

ينظر شرح ابن عقيل ج1/ص74.

(3) قال أتباع سيبويه :« إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدّرة ، فيجب المصير إليه. وهذا مذهب سيبويه.»

ينظر شرح ابن عقيل مج1،ص40.

## [ الأصل في إعراب ما يعرب بالحركات، وما خرج عنه ]

**والاسم الّذي لا ينصرف يخفض بالفتحة** : جمع أسباب المنع من قال :

يا صاح زن وصف عدل الجمع إن عرفا وزد وأنث وركب عجمة وكفى(1)

ويكفي في منع الصّرف للعلميّة كون الاسم له خصّه في الدّلالة عليها ، ولو لم يستقل بها ؛ كأبي هريرة ، وأبي مسألة ؛ بمنع هريرة ومسألة من الصّرف للتّأنيث والعلميّة مع أنّ العلميّة حصلت بهما ، وبما قبلهما لا بهما فقط ، ومن العلميّة والعجمة قولهم : أمحمد بفتح الهمزة قبل الميم الأولى ، وإسكان الميم ؛ فهو ممنوع من الصّرف لذلك بخلاف (محمد) بضم الميم وبغير الهمزة وأنّه مصروف ؛ لأنّه عربي ، وأجاز الكوفيون منع الصّرف لمجرّد العلميّة بلا سبب آخر حكاه صدر الأفاضل(2).

**والفعل المضارع المعتل الآخر جزم بحذف آخره** : التّقييد بآخر لبيان الواقع ، ودفع ما قد يتوهّم لما مرّ من أنّ المعتل في اصطلاح النّحو هو ما اعتل آخره ، وأمّا التّعميم فاصطلاح صرف وزعم بعض أنّه قد لا يسلم ذلك.

## [ المعربات بالحروف ]

**والّذي يعرب بالحروف أربعة أنواع : التّثنية وجمع المذكّر السّالم** ؛ وحمل عليه : أولو وعالمون وعشرون وتسعون ، وما بينهما من العقود ، و أهلون و وابلون و عليون وباب سنة وهو مقيس : وهو الاسم المحذوف اللاّم أو الفاء أو العين المعوّض فيه عن ذلك المحذوف هاء التأنيث . وزعم بعض أنّ (منان) في الحكاية لمن قال : جاء رجلان معرب كالمثنى، و(منون) كالجمع في حكاية جاء رجال ، والتّحقيق بناءهما لدلالتهما على الاستفهام ، والحروف إشارة لما قصد من الاثنين أو الجماعة ، ومن الإعراب المحكي.

**والأسماء الخمسة** : ومثلها (هن) و( ذو) الموصولة في بعض اللّغات ، وزاد بعض (مَنَا ومَنِي و مَنُو) في الحكاية(3) لمن قال : رأيت رجلا ، ومررت برجل ، وجاء رجل ، وليسنّ شيء لقيام موجب البناء وهو الاستفهام.

---

(1) لم نقف له على قائل ، والتمثيل فيه جمع أسباب المنع من الصرف ، وجمع العلل ابن النّحاس في قوله :

**اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة بالوصف قد كملا.** ينظر حاشية ابن الحاج ، ص44.

(2) هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ، صدر الأدباء ، وقدوة الفضلاء(518ه/1124) صاحب مجمع الأمثال لم يؤلف مثله في موضوعه، من كتبه "نزهة الطرف في علم الصرف" و"شرح المفضليات" . ينظر كتاب إنباه الرواة 156/1، وبغية الوعاة356/1، والأعلام214/1.

(3) « زعم الجوهري صاحب الصّحاح : أنّ(من) في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة فإنّك تقول لمن قال جاءني رجل : مَنُو ، ولمن قال: رأيت رجلا : مَناَ ، ولمن قال: مررت برجل مَنِي ، وردّه ابن هشام بأنّه ليس بإعراب لأن وضعها وضع الحرف فلا تستحق إعرابا.» ينظر الهوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ج128/1.

## [ المعربات بالحروف ]

**والأفعال الخمسة** : من المضارع المتّصل به ألف الاثنين ، والمتّصل به واو الجماعة والمتصل به ياء المخاطبة ؛ لكن الأولان إمّا بالياء ، وإما بالتّاء ، فذلك أربعة والآخر بالتّاء لا غير فذلك خمسة.

**وهي يفعلان** : للغائبين بكسر النّون أو غائب وغائبة.

**وتفعلان** : للمخاطبَين بكسرها ، أو مخاطب ومخاطبة ، أو مخاطبتين أو غائبتين وقال ابن البادش[1] : في المؤنثين الغائبين المعبّر عنهما بالضّمير ؛ أولا أنّه يقال : هما يفعلان بالمثناه التّحتيّة.

**ويفعلون** : للغائبين بفتح نون ، وللغائب والغائبتين ، أو أكثر للغائبين بالكسر ، أو أكثر مع الغائبة أو أكثر.

**وتفعلون** : للمخاطبين بالفتح ، أو للخطاب في التّذكير والتّأنيث معا ؛ كالّذي قبله في جمع التذكير والتّأنيث.

**وتفعلين** : للمخاطبة :

## [ إعراب المثنى ]

**فأمّا التّثنية فترفع بالألف** ، ولو محذوفا نحو : جاء صالحا القوم ، وقد تسكّن نونها في نحو : اللّذان و ذان ، وتزاد بعدها نون مكسورة فتدغم فيها وقيل : نون التّثنية هي المكسورة والزائدة هي السّاكنة [2].

**وتنصب وتخفض بالياء** تنازعا فيه ، فعلى تعليقه بتّنصب يقدّر الضّمير والجار لتخفّض ؛ أي تنصب وتخفض بها بالياء فيها متعلّق بتخفّض ، وبالياء متعلّق بتّنصب في نيّة التّقديم ، وهذا على جواز حذف الفضلة المعمولة للمتأخّر المهمل ، وعلى تعليقه بتخفّض يقدّر ؛ ذلك لتنصّبه ولا يذكر لأنّه فضلة ؛ أي تنصب بها وتخفض بالياء والضمير المجرور عائد للياء بعدها ؛ لجواز عود الضّمير لمتأخر لفظا ورتبة في التّنازع.

---

(1) هو أبو الحسن علي بن أحمد ، ولد بغرناطة وتوفي بها(444ه/ 1052م) (528ه/1133م) ، برع في الشريعة والعربية له : " شرح كتاب سيبويه" ، "الأصول لابن سراج" ، "والمقتضب للمبرد" ، و"الإيضاح للفارسي" "والجمل للزجاجي" "الكافي للنحاس" . ينظر كتاب غاية النهاية 518/1، و إنباه الرواة 227/2، وبغية الوعاة 142/2.

(2) « في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى،وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول: جاء الزيدانُ ورأيت الزيدانَ ، ومررت بالزيدانِ وهي لغة قليلة كذا في الدماميني وغيره، وأما ذان وتان واللذان واللتان فقيل : إنّها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل إنّها مثناة حقيقية وأنها لما ثنيت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا ». حاشية الصبان ، ص143،140.

## [ إعراب جمع المذكر السالم ]

**وأمّا جمع المذكر السّالم فيرفع بالواو:** السّاكنة سكونا ميّتا قبلها ، إلاّ في المقصور فسكونا حيّا وكذا الياء بعد الألف يكون سكونها حيّا نحو : ﴿ وأنتم الأعلون ﴾(1) بفتح اللاّم دلالة على الألف المحذوفة للسّاكن ، فانظر ما كتبناه على المرادي(2). ومثال الياء: ﴿ وإنّهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾(3).

**وينصب ويخفض بالياء :** أعطي المثنّى الألف لكثرته في الكلام ، وخفّة الألف وأعطي الجمع الواو ؛ لثقلها وكون الجمع أقل من المثنى كذا قيل . ولا نسلّم أنّ ورود التّثنية أكثر من ورود الجمع أو لأنّ الألف أخف ، ومعنى المثنّى أقل والواو أثقل ومعنى الجمع أكثر فتناسبت ، وأعطيا معا الياء حملا للنّصب على الجرّ ؛ لأنّهما معا في الفضلات غالبا بخلاف الرّفع ؛ لأنّه في العمد ، وأعطيا النّون عوضا عمّا فاتهما من الإعراب بالحركة ، ومن التّنوين وقيل عوضا من التّنوين فقط وكسرت في المثنّى تخلّصا من التقاء السّاكنين ؛ فإنّ أصل التّخلّص منه بالكسر ، وفتحت في الجمع فرقا وتخفيفا.

## [ إعراب الأسماء الخمسة ]

**وأمّا الأسماء الخمسة فترفع بالواو، وتنصب بالألف ، وتخفض بالياء :** بالشّروط المذكورة فلو أضيف بعضها للياء أعرب بالحركة المقدّرة على ما قبل الياء نحو : جاء أخي ؛ بإسكان الياء أو فتحها بلا تشديد ، والواضح أن يقدّر الإعراب على الواو والياء والألف في الأسماء الخمسة ؛ لأنّ الواو فيها أصل والألف والياء بدل منها ، ولا يكون ما هو من الكلمة إعرابا لها ؛ لأنّ الإعراب للكلمة ؛ كالعرض للجسم فلا بدّ أن يكون زائدا. وأما جمع المذكّر السّالم فعلامة الإعراب فيه الواو والياء ؛ لأنهما زائدتان عن الكلمة فهذا أولى ممّا اشتهر من إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ومما قيل عن سيبويه من تقدير الإعراب على الحروف في الأسماء الخمسة ، وجمع المذكّر السّالم وظاهره أنّه يقدّر أيضا في التّثنية(4).

---

(1) سورة آل عمران ، آية 139.

(2) المرادي : هو أبو علي بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم (...-749هـ/1348م) ، ولد بمصر سنة تسعين وستمائة تقريبا ، فالمرادي نسبة إلى مراد ، وهو حصن مشهور قريب من قرطبة ، أخذ عن أبي حيان الأندلسي خلّف آثارا منها : شرح التّسهيل لابن مالك ، وشرح الكافية والشّافية ، وشرح الأمالي لابن الحاجب ، وشرح الشّاطبية في القراءات . ينظر بغية الوعاة 517/1؛ و الأعلام 211/2 .

(3) سورة ص ، آية 47.

(4) « وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيان ، وابن هشام وغيرهم من المتأخرين : أنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت قام أبوك فأصله أبَوُك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل أبُوُك،ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت» . ينظر الهمع ج126/1.

## [ إعراب الأفعال الخمسة ]

**وأمّا الأفعال الخمسة فترفع بالنّون** : والمراد بالأفعال الخمسة الأنواع الخمسة أحدها المضارع المتّصل به ألف الاثنين ، المبدوء بالياء ، والثّاني المبدوء كذلك بالتّاء ، والخامس المتّصل به ياء المخاطبة ولا يكون إلاّ مبدوءا بالتّاء.

**وتنصب وتجزم بحذفها** : قدّم النّصب ؛ لأنّه أولى وأقرب إلى الرّفع ؛ لاشتراكهما في الاسم ولو قدّم الجزم من حيث أنّه في الفعل نظير الجرّ في الاسم لكان وجيها.

## [ الأفعال وأنواعها ]

**باب الأفعال** : قدّم الكلام عليها ، وعلى أحكامها عن الكلام على الأسماء وأحكامها ، وإن كانت فرعا للأسماء لقلّة الكلام فيها بالنّسبة للأسماء و فرعيّتها على الأسماء في الاشتقاق وفرعيّة ما أعرب منها على ما أعرب من الأسماء في الإعراب و(ال) للحقيقة أو للعهد الذهني[1].

**الأفعال ثلاثة** : أمّا على مذهب البصريين : من أنّ الأمر ليس قطعة من المضارع لكنّه كقطعة منه فالأمر ظاهر ، وأمّا على قول الكوفيون : أنّه قطعة منه ، فجعلها ثلاثة باعتبار ما في الّذي يسمى أمرا من حذف حرف المضارعة مع لام الأمر وزيادة همزة الوصل في نحو : اضرب فالأفعال الحقيقة عندهم نوعان : ماض ومضارع.

**ماض** وزنه (فاع) ؛ بحذف لام الكلمة ، وتثبت نصبا ، وحيث لم يكن التّنوين. وقد تحذف نصبا وهو لغة بعض العرب يقولون نثرا وشعرا: رأيت قاض بالتّنوين.

وحذف الياء كقوله : ولو أنّ واش . والتّحقيق أنّه حذفت الياء ، وهي لامه بعد حذف ضمّتها أو كسرتها للثّقل ؛ دفعا لالتقاء السّاكنين أحدهما هي ، والآخر التّنوين ، وذلك لأنّ الياء حرف علّة بعض كلمة والتّنوين حرف صحيح كلمة.

---

(1) (أل) **حرف تعريف** وهي نوعان : عهدية و جنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

**فالأولى** ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي ، بأن تقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بأل نحو : ﴿ وأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ [المزمل 15،16] ، أو كان مشاهدا كقولك : القرطاس لمن سدّد سهما . أو كان قلبيا بأن يتقدم له ذكر ، ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو : ﴿ إذ هما في الغار﴾ [ التوبة 40] و قوله : ﴿ إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ [ الفتح18].

**والثانية** إمّا لتعريف الماهية ، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازا نحو:﴿ و جعلنا من الماء كل شيء حي ﴾ [الأنبياء30]، وإما لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها "كل" حقيقة نحو:﴿ وخلق الإنسان ضعيفا﴾[النساء28] و علامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو :﴿ إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ﴾[العصر2،3] ، و صحّة نعته بالجمع ، و إضافة أفعل إليه اعتبار لمعناه نحو قوله جل جلاله : ﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ . وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم ، وهي التي تخلفها ( كل) مجازا نحو: كزيد الرجل علما ، أي : الكامل في هذه الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [ البقرة آية2]. ينظر مغني اللبيب مج108/1 وما بعدها.

## [ الأفعال وأنواعها ]

والقاعدة تقول : أنّه إذا التقى ساكنان ؛ الأول حرف علّة والثّاني صحيح ؛ حذف حرف العلّة وقيل: لمّا التقى ساكنان حذف التّنوين ؛ لأنّه طرف ثمّ الياء ؛ لأنّ قبلهما دليلا ، وهو الكسرة فخيف من عود الياء إذا أشبعت الكسرة ، فردّ التّنوين ، وقول بعض[1] : خيف ذلك فزيدت كسرة حصل بها التّنوين ؛ تعليما للمبتدئ باعتبار الخط ؛ فإنّ الحرف لا يحرّك بحركتين ، وإنّما تكتبان في الخطّ على حرف واحد ؛ لأنّ إحداهما حقّ الحرف والأخرى علامة للتّنوين من حيث أنّه لا يثبت خطا.

وبدأ بالماضي ؛ لأنّه غير فرع عن فعل من الأفعال ، والمضارع فرع عنه على الصّحيح عندي وذلك أنّه زيد على الماضي حرف المضارعة ، وتغيّر وكان مضارعا فالمزيد عليه أصل للمزيد.

والأمر قال قوم[2] : فرع المضارع وبقيّة منه ، فتأخر ولأنّ كلّ حادث مسبوق بإرادة الله إيّاه، ثمّ بالقبول ، ثمّ بـــ(كن) كما قال الله سبحانه : ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾[3] فانظر ما ذكرت في تفسيري في معنى قوله : (كن) . ولو قدّم المضارع لإعرابه وشبهه بالاسم في أمور معنوية ؛ كالإبهام والتّخصيص ، وأمور لفظية ؛ كتحرّك ما يتحرّك من اسم فاعله ، وسكون ما يسكن منه أعني أولهما وثانيهما ، وما بعد ذلك فالأمر ؛ لأنّه فرعه لصحّ ، ولكن ما فعل أولى لما ذكرت ، ولملازمة المضارع للزيادة.

ودخل في الماضي نحو: ﴿ وكان الله غفورا رحيما ﴾[4] ممّا معناه مستمر ، وما معناه متّصل إلى زمان التّكلم نحو قولك : قام زيد ، إذا قام قبل قولك ، واستمرّ إلى شروعك في القول ، أو لما بعده ونحو: رحم الله أبا بكر وغضب الله على الكفّار ؛ ممّا هو دعاء مستقبل المعنى والماضي المستعمل في الأمر أو في الاستقبال كالواقع شرطا ، أو وجوبا ؛ فالكل يسمّى ماضيا نظرا للأصل والغالب في نظائرها ويجوز في : ﴿ كان الله غفورا رحيما ﴾ ، وما أشبه هذا أن يكون ماضيا لفظا ومعنى بأن يُراد أنّه ثبت في الأزل أو في اللّوح المحفوظ الغفران والرحمة.

**ومضارع** : وعن بعض قدّم الماضي لسبقه ، وأخّر الأمر لفرعيّته على المضارع ، وهذا في غير واحد ، وأمّا في الواحد ، فهو مستقبل ، وفي حال الوجود للحال ، وإذا انقطع فقد مضى فالماضي متأخر ، والاستقبال سابق ، والحال بينه وبين الماضي والتّحقيق أنّ المضارع والأمر للاســــتقبال

---

(1) أصله : (ماضي) بياء منونة ففعل به ما مرّ في قاض. ينظر شرح حسن الكفراوي على الآجرومية ص100.

(2) كون الأفعال ثلاثة هو مذهب الجمهور وقال الكسائي : « اثنان الماضي والمضارع فقط ، وأنّ الأمر مقتطع من المضارع ، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب.» ، ولمّا كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنو على ذلك أنه معرب. والبصريون على أنه أصل برأسه . همع الهوامع ، ج1، ص39 ، وحاشية ابن الحاج ص51.

(3) سورة النحل ، آية 40.

(4) سورة النساء ، آية 97، 152 ، الأحزاب ، آية 05، 50 ،59، 73 ، والفتح ، آية 14.

الشّامل للحال المتّصلة بزمان التّكلّم[1] ، وإذا استعملا في غير ذلك فمجاز ، وقد يستعمل المضارع للأمر.

**وأمر** : دخل فيه ما يسمّى دعاء ، وهو ما كان من الأسفل للأعلى نحو : اضرب العدو يا ولدي . وما يسمى بالالتماس ، وهو ما كان من المثل ، والحقّ أنّ الكلّ يسمّى فعل أمر اصطلاحا ، وذلك أنّ الأمر فيه ملاحظ بمعنى الطّلب ، وتسميته دعاء أو التماسا تأدب ، ولم يذكر بعضهم الالتماس فإمّا أن يدخل في الأمر ، أو في الدّعاء وظاهر[أنّ] الدّماميني[2] جوّز إدخاله في الأمر[3].

ودخل في الأمر ما استعمل للتّهديد وللإباحة ، أو في الإخبار ، أو في غيرها ممّا يذكر في الأصول **نحو** :

**ضَرَبَ** وذهب وعلم وظرف و وعد و وجل وقال وباع وهاب وخاف وطال ودعا ورمى وأكل ونأى وشاء وردّ ومسّ وودّ وأدّ ؛ فما كان كضرب ، وما بعده إلى ظرف فصحيح وما كان كـ (أكل ونأى وشاء وقرأ) فمهموز ، وما كان كوعد ويسر ممّا فاؤه واوا أو ياء فمثال لأنّه أشبه الصّحيح ، وما كان كـ (قال وباع) فأجوف ؛ لوقوع حرف العلة في جوفه معلاّ لا مصحّحا ، وما فاؤه واوا ولامه ياء كـ (وفى وولى) فلفيف مفروق ؛ اجتمع فيه حرفا علّة على صحيح بينهما وما عينه واوا ولامه ياء كطوي وروى فلفيف مقرون ، وما كدعا ورمى فمنقوص وما عينه ولامه من جنس واحد فمضاعف ، وأصم كردّ ، وكذلك في غير الفعل ونحو: دحرج وكلّم وانطلق واستخرج.

**يضرب** ومضارعات ما مرّ.

**اضرب** وأوامر ما مرّ بقطع الهمزة مكسورة ، وإنّما قطعت ؛ لأنّ هذا اللّفظ اسم للفظ الدّال على الأمر بالضّرب ، وكذا اللّفظان قبله اسمان للفظ الدّال على الضّرب الماضي والمستقبل والحال. والتّحقيق: أنّ يضرب خبر آخر على حذف مضاف ، وكذا اضرب أي وذلك نحو: ضرب يضرب اضرب ، فحذف المبتدأ والمضافان ، أو مجموع الثّلاثة مضاف إليه ويجوز عند ابن مالك وصل همزة اضرب حكاية ، ويضعّف كون ضرب مضافا ليضرب.

---

(1) المضارع صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصّه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال وثالثهما فيه، ورأي الجمهور وسيبويه : « أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما .» ينظر الهمع ج31/1.

(2) هو بدر الدين أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الدّماميني ، ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ، تفوّق في النّحو والنثر والنظم والخط خلّف آثارا منها : "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب" لابن هشام ، و"جواهر البحور في العروض" ، و"شرح صحيح البخاري" ، و"ألغاز نحوية مشهورة" . توفي في بلدة (كليرجا) بالهند سنة سبع وعشرين وثمانمائة ، وقيل مات مسموما . ينظر ترجمته في : الضوء اللامع 771/7 شذرات الذهب 7/ 181 ، وبغية الوعاة 66/1. والأعلام للزركلي 57/6.

(3) « إذا اقتضى طلبا نحو قوله تعالى : ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ [ البقرة 286] .» ينظر في المسألة الهمع ج1 /37.

ويضرب مضافا ، لا ضَرَبَ ؛ لأنّ التّمثيل حينئذ يكون صريحا في الماضي فقط ، واستغنى بالتّمثيل ؛ لأنّ المثال يقوم مقام التّعريف بالجنس عند جماعة من المحقّقين كابن الحاجب ، ولسهولة التّناول بالمثال على المبتدئ.

**فالماضي مفتوح الآخر أبدا** : *لفظا كضرب ، أو بنيّة كدعا ورمى أصلها : دَعَوَ ورمَيَ بفتح* الواو والياء ؛ حذف فتحهما ، وقلبتا ألفا لتحرّكهما بعد فتح ، ولا شكّ أنّ الأصل ذلك إجماعا فليس هذا و نحوه من باب قول بعض : أن حركة البناء لا تقدّر؛ فإنّ معناه للمعنى ؛ لأنّ المعنى لا يحتاج إليها ، وأمّا ذكر أصالتها للبيان فجائز ، وكضرب المسكّن للوقف أو للضرورة .

و كضربت ؛ فإنّه سكّن تخفيفا لئلاّ تتوالى أربع متحرّكات فيها. هو كالكلمة تواليا تحقيقيّا ، أو تقديريّا ؛ كقلت وبعت فإنّ أصله (قولت وبيعت) بفتح الواو والياء ، وأمّا الخماسي والسّداسي والرّباعي فمبنيات على الثّلاثي تجتمع فيه الحركات ؛ كاستخرجت ، وحمل عليه ما لا تتوالى فيه الحركات لو حرّك ؛ كدحرجت ، وأمّا نحو : شجرة ؛ فتاء التّأنيث فيه بنيّة الانفصال ، وأمّا عُلَبِطُ و جُنَدِلُ[1] فأصلهما بالألف بعد اللاّم والنّون.

و(كضربوا) فإنّه ضمّ للواو ، وكالماضي الّذي أشبعت فتحة آخره ، وكالماضي المتّصل به ألف الاثنين على القول : بأنّ فتحة هذين النّوعين غير الفتحة الأصلية ، والفتحة الأصلية محذوفة.

وقيل : هو في نحو : ضربت مبني على السّكون ؛ لأنّ الضّمير ممّا يرد الشّيء لأصله ؛ وفي نحو: ضربوا مبني على الضّم ويردّه أنّ البناء يكون على اللّزوم لا على التّحوّل فلا يبنى اللّفظ تارة على الفتح مثلا كضرب ، وعلى السّكون أخرى كضربت ، وأمّا هاء الضّمير فمبنية على الضمّ وإذا كسرت فلعارض كسر قبلها ، أو سكون ياء لا للبناء ، ويردّه أنّ الضمّ ثقيل لفظا، والفعل ثقيل معنى لدلالته على الحدث والحدوث والزّمان وضعا ، وعلى الفاعل والمعمول التزاما ؛ فلا يبنى الثّقيل على الثّقيل وفيه غير ذلك بسطته في غير هذا الشّرح.

**والأمر** : معرب **مجزوم** بلام الأمر محذوفة للتّخفيف ؛ لكثرة الاستعمال ، وتبعتها تاء المخاطب لئلا يلتبس بغير الأمر، وقد نُطق باللاّم والتّاء في قراءة جماعة ﴿ وبذلك فلتفرحوا﴾[2].

---

(1) **عُلَبِطٌ** : قيل كل غليظ علبط ، وكل ذلك محذوف من فُعَالِلٍ وليس بأصل ؛ لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة . ينظر لسان العرب ( تحقيق مجموعة من الأساتذة) مادة (علبط)/ ج32/ص3065.

**وجندل** : الشّديد من كل شيء ، وقال سيبويه : جَنَدِلٌ يعنون الجنادل وصرفوه لنقصان البناء عمّا لا ينصرف . ينظر لسان العرب باب الجيم ، مادة (جندع) /ج7/ص699.

(2) سورة يونس ، آية58. وهي قراءة يعقوب وأبي وأنس ــ رضي الله عنهم ــ **والشّاهد فيه** : « جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ، والاستعمال الكثير أن الأمر باللام إنّما يكون في الغائب وقرأ الجمهور : ﴿ وبذلك فليفرحوا ﴾ .» ينظر الهمع ، ج444/2.

## [ أحكام الفعل ]

وفي الحديث « لتأخذوا مصافّكم » [1] وقول الشاعر :

لتقُمْ أنتَ يا ابن خيرِ قريشٍ ولتقض حوائجَ المسلمين[2]

وعلامة الجزم السّكون ، أو حذف الآخر ، أو حذف النّون ؛ وإن اتّصلت بالأمر نون التّوكيد مباشرة ، أو نون الإناث بُني على الفتح مع الأولى للتّركيب ؛ كخمسة عشر ، وعلى السّكون مع الثّانية ، وكان في محل جزم بلام الأمر المحذوفة ، وقال البصريون : مبنيّ على سكون أو حذف وأنّه صيغة على حدة لا حذف فيها ويحتمله كلام المصنّف ؛ بأن تكون في كلامه مبالغة بحذف أداة التّشبيه ؛ أي مثل مجزوم ؛ أي مثل مضارع مجزوم ؛ كزيد أسد ، أو تسمية شيء باسم ما يشاكله كتسمية صورة الفرس المنقوشة فرسا. **أبدا**. وقال ابن طلحة[3] والسّهيلي[4] وابن درستويه[5]: بإعراب المضارع المتّصل به نون الإناث ، إلاّ أنّه سُكّن لفظا لشبهه بما اتّصل به ضمير رفع : كضربت . وقال الأخفش[6] : المتّصل به نون التّوكيد مبني ولو قدّر فاصل أو ذكر.

---

(1) الحديث الشّريف « لتأخذوا مصافكم » قال عنه البغدادي ــ في تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية ــ : لم أره إلا في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري ورأيت في صحيح مسلم عن جابر « لتأخذوا مناسككم ، فإنّي لا أدري لعلي لا أحجّ بعد حجتي هذه .» ينظر صحيح مسلم ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، ص 675.. و ينظر كتاب معاني القرآن للفرّاء ج1/ص469. ورواه القرطبي في تفسيره 354/8.

(2) وفي رواية أخرى : **فلتقضي حوائج المسلمينا** . البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الإنصاف 525/2. وتذكرة النحاة ص666. وخزانة الأدب 14،106/9. وشرح التصريح 55/1. وشرح شواهد المغني 602/2. ومغني اللبيب 22/1 ، و552/2. **المعنى** : لتكن أنت أفضل من يقضي حوائج المسلمين وطلباتهم.

**والشاهد فيه** : « لتقم»: حيث أنّ الشّاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، على أنّ ذلك هو الأصل في رأي الكوفيين ، وهو في الشّعر أكثر منه في النّثر. ينظر مغني اللبيب ج1/ص444 ، و ينظر كتاب المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية ، تحقيق ايميل يعقوب ، ج8/ شعر ن_ي/ ص93.

(3) ابن طلحة : هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي ، (545 ه ــ 618ه) كان يميل إلى مذهب ابن طراوة . ينظر بغية الوعاة مج1/ ص121.

(4) السّهيلي : هو أبو القاسم و أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله ، ولد بمالقة وسمع من ابن طراوة ، كفّ بصره وهو في السّابعة عشر ، له مصنّف مشهور في النحو هو" نتائج الفكر في النحو . وعاش السّهيلي بين سنة 508 ، 581 هج . ينظر الأعلام 313/3 ، وبغية الوعاة 81/2.

(5) ابن درستويه : هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (258ه /871 م ــ 347ه/958 م) ، قرأ على المبرد الكتاب ، له كتب منها : " تفسيره لكتاب الجرمي" و كتاب "الإرشاد في النحو" و"نقض كتاب العين" ينظر بغية الوعاة 36/2، ووفيات الأعيان44/3، والأعلام 76/4.

(6) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء البلخي (...ــ 215ه/830م) نحوي سكن البصرة وأخذ عن سيبويه له مؤلفات عديدة منها : " معاني القرآن " و"المقاييس في النحو" و "الاشتقاق " و"العروض" . ينظر معجم الأدباء 224/11 ، و إنباه الرواة 36/2 ، وبغية الوعاة590/1.

## [ أحكام الفعل ]

وقالت طائفة : معرب ولو لم يفصل ، وإعرابه مقدّر منع من ظهوره فتحة التّخفيف المشبّهة بفتحة البناء في المركّب أبدا واتفقوا على أنّه مبني على الفتح إذا اتصلت به نون التّوكيد ، وعلى السّكون إذا كان فاعله نون الإناث كذا قيل . والظّاهر أنّ من يقول بإعراب المضارع المتّصل به نون الإناث يقول بإعراب الأمر المتّصلة إحداهما به ؛ إن بني على قول الكوفيون[1] ، وأخّر المضارع لطول الكلام عليه بذكر تعريفه ورفعه ونصبه وجزمه و نواصبه وجوازمه.

**والمضارع ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع** : الدّالة على تكلّم وخطاب وغيبة وحدها أو مع تأنيث ، ولو قال : ما كان في أوّله همزة تكلّم أو نونه أو ياء غيبة أو تاء خطاب أو تاء غيبة وتأنيث ؛ لكان أولى ، وتاء تقومين للخطاب وياؤه له وللتأنيث ، لقد دلّ على الخطاب بحرفين فإنّ الياء للخطاب في قومي وكذا هنا ، وهذه المعاني لا يدلّ عليها حرف أصلي في أوّل الفعل كأكل ونبع الماء ، وتبع ويسر ونحو : أكرم وتكلّم ونرجس أوائله زوائد لا تدلّ على تلك المعاني وظاهر كلامه لا يخرجها وقيل : نون (نرجس) أصل ولكن اعتمد على الشّهرة وتوقيف المعلّم ، وإن قلت : إدخال كان في التّعريف مفسد له لصدقه على الأمر ؛ فإنّه قد كان فيه حرف المضارعة وحذف عند الكوفيون. قلت : المراد بالأفعال في التّعريف مجرّد ثبوت الحدث بقطع النّظر عن المضي والحال والاستقبال.

---

(1) « المعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن أختلف في علة إعرابه ، فقال البصريون : إنّما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه وفي دخول لام الابتداء عليه ولم تدخل على الماضي والأمر وزاد بعضهم جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وقال الكوفيون لأنه تدخله المعاني المختلفة وهو يصلح للأزمنة المختلفة ؛ فإن لحقته نون إناث بني وذكر له ثلاث علل: الحمل على الماضي المتصل بها ، ونقصان شبهه بالاسم ؛ لأن النون من خصائص الأفعال كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله ، فإن قيل : فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف) أو (واو) أو(ياء) قبل منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع .»

وادّعى ابن مالك في شرح التّسهيل : « أنّه لا خلاف في بنائه معها.» ، وليس كذلك فقد قال بإعرابه جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعلّلوه بأنّه قد استحق الإعراب ، فلا يعدم إلاّ لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ، ومنع من ظهور ما عرض فيه من الشّبه بالماضي .»

وإن لحقته نون توكيد فأقوال:

**الأول** : أصحّها بناؤه ، وإعرابه إن فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقديرا لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئا واحدا، ويدل على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالحقيقة نحو: تَفْعَلُنْ فإنه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال : هل تَفْعَلُونْ ولو كان مبنيا لم يختلف قال وصله ووقفه .

**والثاني** : مبني مطلقا ؛ لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الفعال فرجع إلى أصله.

**والثالث** : الإعراب مطلقا كمثل ما قال ابن درستويه في نون الإناث .» ينظر همع الهوامع ج1/ 64.

وقيل: الاستمرار، فذلك مجاز مشهور لا يضرّ في التّعريف ، والظّرفية مجازية فإنّ الأول هو أحد الأحرف ، فإسقاط في أولى وذلك على حدّ قولك : في زيد قدوة . مع أنّ المراد بالقدوة زيد أو تخيّل فسحة قبل الحرف الثّاني . وقال : أنّ أحد الأحرف تكون فيها وإنّما قال : إحدى بالتّأنيث لجواز تأنيث الحرف فإنّ الهمزة حرف والنون حرف والياء حرف والتاء حرف وهنّ حروف معان وتسمّى كلمات عند بعضهم[1] والحرف يجوز تأنيثه تقول : التّاء مفتوحة ومفتوح ، وعلى التّأنيث قال : الأربع بعدم التّاء ؛ فإنّ الثّلاثة والعشرة وما بينهما تذكّر مع المؤنث وتؤنّث مع المذكر على اللّغة الفصحى . وأجازوا العكس مع حذف المعدود أو الوصف مع العدد نحو: رجال تسع ؛ وهو نعت قوم ، ولو لم يحذف المعدود ، ولم يوصف بالعدد.

والزّوائد : جمع زائدة بدليل إحدى والأربع ، وقد يجوز كونه جمع زائد اعتبار الحرف والوصف الّذي على وزن فاعل يجوز جمعه على (فواعل) إذا كان لغير العاقل ،**[التي] يجمعها قولك : (أنيت)** ، وإذا اجتمعت التّاء وتاء زائدة في الماضي جاز حذف إحداهما فقيل: الأولى وقيل: الثّانية نحو: ﴿ نارا تلظى ﴾[2] : أي تتلظّى ، ولو كان ماضيا لقيل تلظّت بتاء التّأنيث ومعنى (أنيت) : أدركت أو حنت ، وهو بفتح النّون ويجوز كسره فمعناه : تثبّتت ، أو أبطأت ويجوز في المفتوح أن يكون بمعنى : أبطأت ، والإدراك أولى ثمّ معنى حنت وتثبتت وهو أولى من (نأيت) لأنّ نأيت بمعنى : بعدت ، وأولى من (نأتي) معبّرا بألفه عن الهمزة ؛ لأنّ الوصول أولى من الإتيان بمعنى : المجيء الصّادق ؛ بمعنى : الوصول ، وبمعنى التّوجه ؛ ولأنّ الماضي قبل المضارع ولتحقّق الهمزة فيه دون (نأتي) ، وأيضا فإنّ فيه الألف لا الهمزة والمراد الهمزة ولا بأس ، ولكن ما يتعيّن بالهمزة أولى.

و(نأتي) يجوز إبقاء همزته ساكنة بعد النّون ، ويجوز قلبها ألفا و به قرأ(ورش)[3] أيضا أنّ فيه دون غيره ترتيبا لطيفا ، وهو كون الثّاني ضعف الأول والثّالث ضعف الثّاني والرّابع ضعف الثّالث ؛ فإن الهمزة لتكلّم الواحد والنّون لتكلّم الواحد عن نفسه مع غيره ، ولتكلّمه عن نفسه والياء لغيبة الواحد ، ولغيبة الاثنين ولغيبة الذكور ولغيبة الإناث وأمّا الواحد والواحدة ؛ فكأنّهما اثنان لتغليب المذكّر ، وكذا يغلب المذكّر أو أكثر على الإناث ، والتّاء لخطاب الواحد ، أو الواحدة ، أو لخطاب اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكور، أو إناث ولغيبة الواحدة والاثنين.

---

(1) « إنّ الزوائد في أول الكلمة التي لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وأما زوائد أكرم ونرجس و يرنأ ــ بمعنى خضبته بالحناء ــ وتعلّم ، فلا تدل على ذلك .» ينظر حاشية ابن الحاج ص 56.

(2) سورة الليل ، آية 14.

(3) هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري (110ــ197هـ = 728ــ812م) من كبار القرّاء غلب عليه لقب ورش لشدّة بياضه أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر . الأعلام للزركلي ج205/4.

وهي في الغيبة للتّأنيث ، وأمّا خطاب واحد وواحدة ؛ فكأنّه خطاب مذكرين وأمّا خطاب الذّكور والإناث ؛ فكأنّه خطاب الذّكور .

**وهو مرفوع** : بتجرّده من النّاصب والجازم ، والمراد به عدم الوجود لا التّعرّي بعد الوجود وهو عامل معنوي وجودي لا عدمي ؛ لأنّه عبارة عن استعمال المضارع خاليا عن عامل لفظي فلا يرد أنّ الرّفع وجودي ، و العدمي لا يكون علّة للوجودي ، ولا تقل : رفع على أوّل أحواله لأنّ كلا من الرّفع والجزم والنّصب مأخوذ من سكون المضارع قبل استعماله ، وليسا مأخوذين من الرّفع وفي ذلك مباحث ذكرتها في غير هذا الكتاب .

**أبدا.** قال الشّنواني[1] : لعلّه أشار به إلى أنّه مرفوع وإن اتّصلت به إحدى النّونات لكن محلا انتهى. والظّاهر أنّه أراد بذكره التّأكيد ، حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم فإن اتّصلت به نون التّوكيد بني على الفتح ، أو نون الإناث فعلى السّكون نحو: ﴿ إلاّ أن يعفون ﴾[2] ، أو دخل عليه ناصب نصب ، ولو محذوفا ، وقد يحذف فيرتفع المضارع ، أو دخل عليه جازم جُزم ، والمضارع المجرّد من النّاصب والجازم المتّصل به إحدى النّونات في محلّ رفع ، والمتّصل به إحداهن إذا دخل عليه ناصب في محلّ نصب ، وإذا دخل عليه جازم ففي محلّ جزم.

## [ نواصب المضارع ]

**فالنّواصب** : جمع ناصب وإنّما جمع على فواعل ؛ لأنّه صفة غير العاقل ، وهو الحرف أو اللّفظ لا جمع ناصبة ؛ أي كلمة ناصبة بدليل التّاء في قوله : **عشرة** ؛ لكن التّخريج على ذلك لجواز تأنيث عدد المؤنّث إذا حذف المعدود ، وكذا الكلام في قوله : الجوازم ثمانية عشر وللتّذكير باعتبار الألفاظ لا الحروف ؛ لأنّ الجوازم ليست كلّها حروفا لوجود التاء .

**وهي أن** : باتفاق ، وهي حرف نصب واستقبال ومصدر ، ومعناها : هو الاستقبال والمصدريّة وكذا (كي) وكلّ النّواصب للمضارع معناها : الاستقبال مع النّفي المستمر المتأكّد في ( لن) ، ومع الجواب والجزاء في (إذا) ومن قال : الباقي نواصب بأنفسها قال : تدلّ على الاستقبال مع ما لها من معان ؛ كالتّعليل في لام التّعليل ، والجحود في لام الجحود ، والسّببية والتّرتيب في الفاء والمعيّة في الواو والغاية في حتّى.

---

(1) هو أبو بكر شهاب الدين إسماعيل بن عمر بن علي ، ولد ببلدة شنوان بمصر فنسب إليها ،له رغبة في حفظ الشعر ، وميل لتتبع مذاهب النحاة وشواهدهم ، ترك آثارا منها : – حواش وتقريرات على الكتب الأمهات – حاشية على (قطر الندى) لابن هشام و(مجيب الندا ) للفاكهي وسماها ( هداية مجيب الندا ) و(شرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ) لخالد الأزهري سماها (هداية أولى الألباب ) ، توفي بالقاهرة سنة تسع عشرة وألف . ينظر ترجمته في : الأعلام 36/2، وخلاصة الأثر 97/1، ومعجم المؤلفين 59/3 ، وكشف الظنون 136.

(2) سورة البقرة ، آية 237.

## [ نواصب المضارع ]

وإذا دخلت (أن) على (لا) جاز إبدال نونها (لاما) وإدغامه في لام (لا) كقوله عزّ وجل : ﴿ وهم لا يهتدون ألاّ يسجدوا ﴾[1] ﴿ وما لنا ألاّ نتوكل على الله ﴾[2] وقد تهمل حملا على (ما) المصدريّة لأن كلا منهما حرف مصدر ثنائي ، وإذا دخلت على الماضي أهملت ، وزعم بعض[3] أنّها عملت النّصب في محلّه ، وإذا تقدّمها ما يدل على اليقين أهملت ليكون بعده جملة اسميّة ، وهو اسم أنّ وخبرها ، والاسمية تدلّ على الثّبوت ، وهو أنسب باليقين ، واسمها هو ضمير الشّأن ، وأجاز بعضهم إعمالها[4] ، وإذا تقدّمها ظنّ أو شكّ جاز إعمالها ، وجاز رفع الفعل بعدها فتكون مخفّفة ولا تعمل إن كانت زائدة ، وأجاز الأخفش عملها مستدلا بالآية الثانية ﴿ ألاّ نتوكل ﴾ حال والحقّ أنّها غير زائدة ، وأنّ حرف الجرّ مقدّر متعلّق بما تعلّق به لنا أو متعلق بلنا لنيابة عنه ؛ أي في أن لا نتوكل.

**ولن** : على الصّحيح ، وقيل : النّاصب أن محذوفة بعدها قال أبو حيان : (أن) أم الباب ولذا عملت مظهرة ومضمرة وللأمّهات مزايا ويدلّ على أنّها الأم اتفاقهم على أنّها ناصبة ، واختلافهم في (لن) و(إذا) و(كي) فقد قال بعض: أنّ النّاصب (أن) مقدّرة بعدهن انتهى.

ولن : حرف نصب واستقبال وتأكيد ؛ بمعنى أنّ النّفي بها أقوى من النّفي بباقي الحروف ، وتأييد ما لم تكن قرينة على عدم التأييد ؛ مثل : ﴿ فلن أبرح الأرض حتّــى يأذن لي أبــي ﴾[5] و﴿ فلن أكلّم اليوم انسيّا ﴾[6] فإنّ حتّى واليوم قرينتان وكذا قوله :

لمّا رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلا      أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ[7]

فإنّ(ما)الظّرفية قرينة ، ومنصوب (لن) هو(أدع) ، وأبدلت نون(لن) ميما وأدغمت في ميم (ما)

---

(1) سورة النمل ، آية 25.

(2) سورة إبراهيم ، آية 12.

(3) « زعم الكوفيون أنّ (أن) هذه هي المخفّفة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : إنها (أن) النّاصبة أهملت حملا على (ما) المصدريّة .» مغني اللبيب ج71/1.

(4) « وأمّا أن فشرط النّصب بها أمران : **أحدهما** : أن تكون مصدريّة ، لا زائدة ، ولا مفسّرة.

**الثاني** : أن لا تكون مخفّفة من الثقيلة ، وهي التابعة علما أو ظنّا نُزّل منزلته. ومثال ما انتفى عنه الشرط الأول قولك : كتبت إليه أن يفعلُ ؛ إذا أردت بأن معنى أي . » شرح شذور الذهب تحقيق محمد محي الدين ، ص313.

(5) سورة يوسف، آية 80.

(6) سورة مريم ، آية 26.

(7) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 233/2. شرح الأشموني 552/3. وشرح شواهد المغني 683/2. ومغني اللبيب 283/1.

**اللغة** : أدع : أترك.

**المعنى** : أي لن أدع القتال ما رأيت أبا زيد مقاتلا .=

فصار المجموع لمّا وأشهد بالنّصب بأن محذوفة مؤوّل بمصدر معطوف على القتال ، وأمّا الجمع بين (لن وأبدا) في ﴿ ولن يتمنّوه أبدا ﴾[1] فتأكيد من جهة المعنى لا الاصطلاح وكثيرا ما يكون الظّرف مؤكّدا من جهة المعنى نحو: تقدّمت إلى قدام ، وتأخّرت إلى وراء .

**وإذا[إذن]** : حرف نصب واستقبال وجواب وجزاء غالبا ، وقال الكوفيون : هي ظرف لما يستقبل من الزّمان والأصل في : إذا أكرمك . جوابا لمن قال : أجيئك إذا جئت وجب أن أكرمك حذفت الجملة فعوّض عنها التّنوين ، وحذف الألف لالتقاء السّاكنين ، وحذفت أن ، وبعض العرب يهملها ، وقد لا تدلّ على الجزاء نحو : إذا أظنك صادقا ؛ جوابا لمن قال : أحبك ؛ برفع أظنّ لأنّه للحال ، ولا مجازاة في ظنّه صادقا ؛ لأنّ الظّن ليس اختياريّا .

وقال الإمام الشّلوبين[2] : هي أبدا للجزاء ، ولا يبعد أن يكون في إخباره بظنّه صادقا مجازاة وإنّما ينصب بها إذا كان الفعل بعدها مستقبلا وتصدّرت ، ولم تفصل إلاّ إن كان الفصل بالقسم أو لا النّافية قيل : أو بالنّداء أو بالدعاء وأجيز النّصب مع الفصل بالظّرف والجار والمجرور وأجيز بمعمول الفعل وإن تقدّمها واو العطف أو فاؤه ، فالغالب الإهمال ، ووجب إن كان العطف على ما له محلّ أو إعراب ظاهر أو مقدر مثل أن يقول أحبّك فتقول : لم أكذبك ، وإذا أهنْك ؛ بجزم أهن عطف على أكذبْ ، وترسم في المصحف بالألف وفي غيره بالنّون عند بعض ، وبالألف عند الجمهور وقيل : إن عملت فبالألف وإلاّ فبالنون فرقا بينها وبين إذا الشّرطيّة[3] ، لأنّها إذا عملت تبيّن أنّها غير الشّرطية ويوقف بالنّون ، وقيل : بالألف تشبيها بتنوين المنصوب وهنا مباحث ذكرتها في علم الخط.

---

= **والشّاهد فيه** : « أنّه كما جاز الفصل بين أنّ واسمها بالظّرف في نحو قولك : بلغني أن في الدّار زيدا ، كذلك شبّه (لن) مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو ( ما رأيت أبا زيد ) : أي مدّة رؤيتي ولمّا أصلها " لن ما " وقد كتبت موصولة للإلغاز .» ينظر الخصائص411/2 ، و كتاب المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية ، تحقيق ايميل يعقوب ج1/ش (أ ــ ث) ص18.

(1) سورة البقرة ، آية 95.

(2) هو أبو علي عمر بن محمد الشلوبيني ، ولد بأشبيلية ، وأخذ عن السهيلي ، والجزولي ، انتهت إليه رئاسة النحو وفضلوه على ابن علي الفارسي . من مصنفاته : التّوطئة والتعليق على كتاب سيبويه ، توفي سنة 645هـــ . وفي الأعلام للزركلي : هو عمر بن محمد ج3/ حرف ش/ ص175.

(3) إذن : قال الجمهور: « أنّها حرف بسيط وقال الخليل: من (إذ) و(أن) والرندي: من (إذا) و(أن) ، وقوم :أنها اسم ومعناها قال سيبويه الجواب والجزاء وقال الشلوبين: الجواب والجزاء دائما والفارسي غالبا. وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنها مركبة من (إذ) و(أن) لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الربط كإذا والنصب كأن ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين ، وعلى الأول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ؛ لأنها تقلبه إلى الاستقبال .» ينظر الهمع ج294/2.

# [ نواصب المضارع ]

**وكي** : حرف نصب واستقبال ومصدر ، ولا تدلّ على التّعليل ، وإنّما يدل عليه اللاّم مذكورة أو مقدّرة قبلها ، وإنّما تدلّ عليه إذا جُعلت جارّة وقدّرت (أن) بعدها وذلك هو الصّحيح[1].

وقال الأخفش: هي أبدا جارّة والنّصب وإن سبقتها لام التّعليل فهي تأكيد للام عنده ، وقال الكوفيون : هي ناصبة أبدا ، وإذا كانت جارّة عند البصريين فظهور (أن) بعدها ضرورة كقوله : كيما أن تغرّ وتخدعا[2] فما : زائدة ، وتغرّ : منصوب بأن ، وكي حرف جر ، وليس من الباب قوله :

كيْ تجنحُون إلى سِلمٍ ومَا ثُئِرتْ قتلاكُم ولَظَى الهَيجاءِ تضطرمُ[3]

فإن كي فيه بقية كيف ضرورة.

---

(1) « مذهب سيبويه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، فتفهم العلّة ، وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده ،اختلف هؤلاء : فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل و الأخفش أنّ (أن) مضمرة بعدها ، وذهب الكوفيون إلى أنّها مختصّة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم ، وقيل إنها مختصّة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل.» ينظر الهمع ج289/2.

(2) بعض من عجز والبيت كاملا :

**[ فقالت أكلُّ النّاس أصبحْتَ مَا نِحا لسانَكَ] كيما أن تَغُرّ َوتَخْدَعا ؟**

والبيت من الطّويل وهو لجميل بثينة في ديوانه ، ص 108، وخزانة الأدب 481/8، والدرر 67/4 ، وشرح التّصريح 231/2 ، وشرح المفصّل 16/9،14، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني 508/1، و بلا نسبة في أوضح المسالك 11/3 ، و جواهر الأدب ، ص125 ، والجني الدّاني ، ص262 وشرح شذور الذّهب، ص 373 وشرح عمدة الحافظ ، ص268 ، و مغني اللبيب 183/1 ، و همع الهوامع 5/2،.

**اللّغة** : المانح : المعطي . تغرّ : تخدع.

**المعنى** : يقول قالت : أتقدّم لكلّ النّاس المدح والثّناء بلسانك ، وأنت في ذلك تغرّهم وتخدعهم . أي أنّه يظهر عكس ما يخفي.

**الشّاهد فيه** : ظهور " أن" المصدريّة بعد "كي" وذلك دليل على أمرين : الأول أن كي دالّة على التعليل ، وليست حرفا مصدريا ، والثاني أن "كي" التعليليّة تقدّر بعدها "أن" إذا لم تكن موجودة.

(3) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ، ص265 ، وجواهر الأدب ص233، وخزانة الأدب 106/7، والدرر 378/3، وشرح الأشموني 549/3، وشرح شواهد المغني 557/2، والمقاصد النّحويّة 378/4 وهمع الهوامع214/1.

**اللّغة** : ثئرت قتلاكم : قتلتم مقابلها . اللظى : اللهب الخالص . الهيجاء : الحرب . تضطرم : تلتهب.

**المعنى** : كيف ترضون سلما ، وما زالت نيران الحرب ملتهبة ، ودماء قتلاكم لم تجف ، ولم تأخذوا بثأركم.

**الشّاهد فيه** : « جاءت (كي) مختصرة من (كيف) ، فالمضارع الذي يقع بعدها مرفوع إذا لم يتصل به ناصب ولا جازم .» ينظر كتاب شرح (قطر النّدى وبل الصدى) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ص74.ومغني اللبيب ج1/ ص366.

## [ نواصب المضارع ]

**ولام كي** : وهي مكسورة ، وتميم تفتحها سمّيت لام كي ؛ لأنّها تدخل على كي كثيرا ، مع أنّ معناها ومعنى (كي) الجارة سواء ، وهو التّعليل ، وقد ادعى بعضهم أنّ استعمال اللاّم في التّعليل أكثر من استعمال اللاّم فيه[1] ، وكون اللاّم ناصبة مذهب كوفي. وقال ثعلب[2] : ناصبة على جهة النيابة مناب (أن) وعلى المذهبين لا تعلق بشيء ، ولا يؤول الفعل بعدها بمصدر وقال البصريون : هي جارة والنّصب بأن محذوفة جوازا بعدها ؛ إلا إن كانت بعدها لا النافية أو الزائدة ؛ كما قال بعض في قوله تعالى : ﴿ لئلاّ يعلم أهل الكتاب ﴾[3] فتظهر وجوبا لتفصل بين اللاّمين نحو: ﴿ ليلا يكون ﴾[4] بإبدال النّون لاما وإدغام اللاّم ، ويجوز عدم الإدغام وبتسهيل الهمزة إلى الياء ، ويجوز التّحقيق ويجوز قلبها ياء ، وإذا ظهرت أن فاللاّم جارّة أيضا عند الكوفيين ، وقيل : هي النّاصبة عندهم ولو ظهرت (أن) ، وعليه فـ(أن) زائدة حينئذ . ودخل في قوله : لام كي لام العاقبة ولام التّوكيد : وهي الّتي بعد فعل متعدّ نحو : كرهت لتقوم.

ولام التّعدية نحو : أعددت زيدا ليقاتل . أمّا الأوليان فلأن أصلهما التّعليل وخرجتا عنه تجوزا بل قد تسمى الأولى : لام التّعليل المجازي وأمّا الثالثة فإن معنى قولك : أعددت زيدا ليقاتل. ولو كان في معنى قولك : أعددت لولدي مالا. لكن غاية معناه أعددته كي يقاتل وفي:﴿ أمرنا لنسلم﴾[5] بحث ذكرته في غير هذا ؛ وقيل : اللاّم زائدة وتقدّر الباء مثل ؛ كرهت لتقوم . وكـقوله تعالى : ﴿ ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾[6]، وقيل : بمعنى الباء وينظر فيهما بأنّه لا تضمر أن بعد الباء وقيل : للتّعليل ؛ أي أمرنا بذلك لنسلم[7] .

---

(1) « كي إما تعليلية مؤكدة للاّم ، أو مصدريّة مؤكدة بـــ(أن) ولا تظهر (أن) بعد كي إلاّ ضرورة كقوله : كيما أن تغر وتخدعا؟ وعن الأخفش أن (كي) جارة دائما ويرده نحو: ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ الحديد 23. ، وأنّ النّصب بعدها بـــ(أن) ظاهرة أو مضمرة ،وعن الكوفيين أنّها ناصبة دائما ويرده قولهم : (كيمه).» ينظر مغني اللبيب ج367/1.

(2) هو أحمد بن يحي (أو سيّار) الشيباني أبو العباس نحوي ولغوي وهو إمام الكوفي ين في النحو ، أصيب بالصمم في آخر حياته له: "معاني القرآن" ، و"اختلاف النحويين " و"ما ينصرف وما لا ينصرف" و"قواعد الشعر". ينظر إنباه الرواة 173/1. وبغية الوعاة 396/1. و شذرات الذهب 206/2.

(3) سورة الحديد ، آية 29.

(4) ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلاّ يكون للناس على الله حجة.. ﴾ سورة النساء ، آية 165

(5) ﴿ أمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ سورة الأنعام ، آية 71.

(6) سورة القصص ، آية 08.

(7) « اختلف في اللام من نحو: ﴿ أمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ فقيل زائدة ، وقيل للتعليل ، ثم اختلف فقيل المفعول محذوف أي يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم ، أي ليجمع لكم بين الأمرين وأمرنَا بما أمرنا به لنسلم وأريد السلوّ لأنسى، وقال الخليل و سيبويه ومن تابعهما : الفعل في ذلك كله مقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر أي إرادة الله للتّبيين ، وأمرنا للإسلام وعلى هذا فلا مفعول له.» ينظر مغني اللبيب ج426/1.

**ولام الجحود** : أي لام تأكيد الجحود ، أو مقام الجحود ؛ فإنّ هذه اللاّم تستعمل بعد النّفي بـــ(ما) أو (لم) الدّاخلتين على الكون النّاقص الماضي والمضارع . قيل : أو على غير الكون من أخواته أو بـــ (يظن) ، أو بعد النّفي بغير (ما) أو (لم) والمراد بالجحود مطلق النّفي ، وأصله نفي ما هو ثابت فذلك تسمية المطلق باسم المقيّد ، وهي النّاصبة عند البصريين ، فهي والجملة بعدها خبر كان. وقال البصريون :هي لام جرّ زائد والنّصب بأن محذوفة وجوبا ، والمصدر خبر على حذف مضاف أو تأويله بالوصف.

وقال بعض البصريين : هي لام التّقوية ونسبه بعض لجمهورهم ، وخبر كان محذوف واختلف في تعليق لام التّقوية فقوله تعالى : ﴿ ما كان الله ليعذبّهم ﴾[1] خبر كان جملة اللاّم ويعذب والضّمير المستتر عند الكوفيون[2] ، والصّحيح أنّ الفضلات كالهاء في الآية من الجملة محلا وعدم محل معها ، والمصدر عند البصريين ؛ أي ما كان الله تعذيبا ؛ أي ما كان شأن الله تعذيبا أو ما كان الله ذا تعذيب ، أو معذبا وتقدير المضاف آخرا أولى من تقديره أولا لأنّ الآخر أولى بالتّغيير والأول أخذ محله فينظر له بعده ما يناسبه ، وعند بعضهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم فلتعذيبهم متعلق بمريد وقيل لا يتعلق.

**وحتّى** : بعض هذيل يبدل الحاء عينا ، وهي حرف نصب وغاية وقال البصريون: حرف جرّ وغاية ، والنّصب بأن مضمرة وجوبا ، وعلى قول الكوفيون يجوز إثبات أن بعدها توكيدا كما قالوا بذلك بعد لام الجحود ، وتكون أيضا للتّعليل والاستثناء والأول أكثر ويمكن ردّ أمثلة غيره إليه ثمّ إن كان المضارع مستقبلا حقيقة نصب بعدها ، وإن كان مستقبلا بالنّسبة لما قبل حتّى جاز النّصب نظرا لتلك النّسبة والرّفع نظرا لحقيقة الحال ، وإن كان للحال حقيقة غير مؤول بالاستقبال رفع نحو قولك : وأنت شارع في الدّخول سرت حتىّ أدخلُ البلد.

ولابدّ لرفعه من كونه مسببا عمّا قبلها فضلة ومثال جواز النّصب والرّفع ﴿ حتّى يقول الرّسول ﴾[3] ، فالرّفع نظرا لتأويله بالحال قدّر كأنّ زمن القّول هو زمان الإنزال ، والنّصب على تأويله بالمستقبل ؛ أي كأنّهم في هذا الزّمان زمان الإنزال عازمون على القول ، أو يجعل زمان النّزول هو زمان بعد الإنزال ، وقبل القّول مجازا أو يجعل زمان القّول مجازا.

---

(1) سورة الأنفال ، آية33.

(2) « مذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك المحذوف ، وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر من أن المضمرة والفعل المنصوب والتّقدير : ما كان الله مريدا لكذا ، ومذهب الكوفيون : أنّ الفعل في موضع نصب على أنّه الخبر واللام زائدة للتأكيد.» ينظر الهمع ج299/2.

(3) سورة البقرة ، آية 214.

**والجواب بالفاء** السّببية ، والواو المعيّة : الباء ظرفية وفي الكلام قلب ، والأصل والفاء **والواو** في الجواب ، أو الباء على أصلها ولا قلب ، ولكن جعل الجواب ناصبا لأنّه سبب النّصب. والجواب هو بمعناه المصدري فهما ناصبتان عند غير البصريين ، وأمّا عندهم فعاطفتان للمصدر الّذي يسبك ممّا بعدهما على مصدر مقدّر ممّا قبلهما مرفوع أو منصوب أو مجرور نحو: أكرم زيدا فيحبك ؛ أي ليكن منك إكرام زيد فحب منه. أو تعاط إكراما لزيد فحبا منه ، أو عليك بإكرام زيد فحبه لك ؛ أي عالج حبّه ، أو تمسّك بإكرامه فحبّه لك. والرّفع أولى والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، وشرط النّصب بعدهما وجود ما يقدّر منه المصدر من وصف أو فعل والصّحيح جواز: هل زيد أخوك فأكرمَه بالنّصب لتقدير هل ثبتت أخوّة زيد لك فإكرامي إيّاه أو هل ثبت كون زيد أخاك فإكرامي إيّاه ، ولكن المصدر ممّا بعد الفاء مستقبل ، وإّما صحّ كون الفاء للسّببيّة إذا جعلت عاطفة. مع أنّ معطوفها مصدر اكتفاء بالفعل قبل التأويل ، وتكون الفاء والواو بعد واحد من قوله :

دعاء و تحضيض ونفي وشبهه وأمر وعرض والتّمني كذا الرّجا[1]

إلاّ التّرجي فلا تقع الواو في جوابه ، والخلف في الفاء وشبه النّفي والنّهي والاستفهام ويجمعهما قوله :

مُرْ وانهَ وادْعُ وسَلْ واعرِضْ لحظّهم تمنّ وارج كذاكا النّفي قد كملا[2]

وظاهر كلام بعضهم جواز الواو بعد التّرجي أيضا ، ويعم النّفي التّشبيه والتّهكم الواقعين موقعه نحو: كأنّك وال علينا فتضربنا. وقولك للجبان : أنت أسد فتفترسني. وإذا لم يكن ما يؤخذ منه المصدر وشبهه قبل الفاء أو الواو لم ينصب ما بعدهما كذا قالوا كما مرّت إشارته والظّاهر الجواز لتقدير الكون نحو: هل هذا عمرو فأكرمه ؟ أي: هل ثبت كون هذا عمرا.

والتّحقيق جواز النّصب في جواب النّفي قبل مجيء إلاّ نحو: ما جاء زيد فتراه إلا أفرحك بعدم مجيئه. واختلف في جواز النّصب بعد اسم الفعل ، والمصدر النائب عن الفعل نحو: شكرا فتثاب والأخبار الدّالات على الطّلب وأجازه بعض[3] إن كان اسم الفعل من لفظ الفعل (كنزال) نحو: نزال فتستريح ؛ أي ليكن نزولك فاستراحتك ، لا إن لم يكن من لفظه كصه ، والمجيز يقدّر معناه نحو: صه فيسمع النّاس ؛ أي ليكن منك سكوت فسماع من النّاس.

---

(1) ، (2) البيت لم نقف لهما على قائل ، وهما يجمعان شروط ما تجيء الفاء والواو ناصبتين بعدهما.

(3) « شرطه : أن يكون بصيغة الطّلب فلو قلت : حسبك حديث فينامَ النّاس. لم يجز خلافا للكسائي.

والثاني أن يكون بلفظ اسم الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : صه فنكرمَك بالنّصب هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي ؛ فأجاز النّصب مطلقا ، وفصّل ابن جني وابن عصفور ؛ فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثَك ، وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابا.» شرح شذور الذهب ، ص325.

## [ نواصب المضارع ]

و أو : عطف على الجواب أو على أن ؛ لا على الفاء أو الواو ؛ لأنّه لا يجاب بـ(أو) ومعنى (أو) هذه الغاية فيما يمتد ، أو التّعليل ، أو الاستثناء فيما لا يمتد نحو: اضرب بكرا أو يتأدب أي إلى أن يكون أدبيا ، أو كرّر الضّرب ليكون أديبا ، أو إلا أن يكون أديبا. واقتل الكافر أو يسلم ؛ أي إلاّ أن يسلم ، وهي ناصبة عند غير البصريين ، وعاطفة عندهم بالمصدر المسبوك بعدها على مقدّر والنّصب بأن مضمرة وجوبا ، وقد تدخل (أو) بمعنى (إلى) على الماضي كقول الغنوي[1]:

إذا ما غضبنا غضبةً مضريَّـــــةً     هتكنا حجاب الشّمس أو مُطرت دمـــا[2]

ولذلك قال البوصيري[3]:

فاختفى عند كشفها الرّأس جبريل     فما عــــــاد أو أعيد الغطـــــــــاء[4]

## [ جوازم المضارع ]

**والجوازم ثمانية عشر** : سمّيت جوازم ؛ لأنّها تجزم الحركة ، بل السّكون المتقدّم على دخول العامل ، أو الحرف ؛ أي تقطّعه نحو: لم يقعد ولم يدع ولم يقعدا .

**وهي لم** : حرف جزم ونفي للحدث وقلب الزّمان إلى المضي بعد أن كان حالا ، أو مستقبلا محتمل نفيه الانقطاع عن زمان التّكلم والاتّصال إليه ، وليس كما شهر أنّ الانفصال غالب وقد تهمل للضّرورة فيرفع الفعل بعدها كقوله :

لولا فوارس من نَعْمٍ وأسْرتهم     يوم الصّليفاء لم يوفون بالجـــــار[5]

---

(1) طفيل بن عوف بن كعب من بني غني من قيس عيلان ، شاعر جاهلي فحل وهو أوصف العرب للخيل وسمي طفيل الخيل عاصر زهير والنابغة توفي نحو (13ق هـ) الأعلام للزركلي ج228/3.

(2) البيت من الطويل ، وهو للغنوي في لسان العرب مادة (حجب) ،299/1. وتهذيب اللغة 163/4. ، وللقحيف بن عمر العقيلي في لسان العرب مادة (غشم) 12/ 438 ، وتاج العروس مادة (حجب) ، 239/2 .و لبشار بن برد في ديوانه 163/4. والأغاني 3/ 156. والعمدة ص800،253.

**اللغة** : حجاب : ضوءها ههنا. مضريّة : نسبة إلى مضر بن نزار بن معد ، سميت به لأنه كان مولعا بشرب اللبن الماضر : الحامض. **المعنى** : مبالغة في غضبهم إلى حدّ أن يطال حتّى حجاب الشمس أو السّماء فتمطر دما.
**الشّاهد فيه** : أن "أو" بمعنى "إلى".

(3) هو محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري ، شرف الدين أبو عبد الله (608ه/1212م – 696ه/1296م) شاعر حسن الديباجة مليح المعاني ، أصله من المغرب من قلعة حماد توفي بالإسكندريّة ، له ديوان شعر أشهر قصائده (البردة) . ينظر الوافي بالوفيات 105/3، والأعلام 139/6.

(4) بيت من همزيّة البوصيري وقبله : **فأماطت عنها الخمار لتدري     أهو الوحي؟ أم هو الإغماء؟**

**المعنى** : حين جاء جبريل أزاحت خديجة عن رأسها الخمار لتشاهد ، فاختفى عند كشف رأسها ولم يعد إلا بعد تغطيته وبسبب ما ترتب عن ذلك علمت أنّه الكنز الذي رغبت فيه . **والشّاهد فيه** : مجيء (أو) بمعنى (إلى أن) . ينظر كتاب أم القرى في مدح خير الورى ، القصيدة الهمزيّة ، ص11.

(5) سبق تخريج البيت في الصّــفحة رقم 94 من قسم التّحقيق.

وقيل : إهمالها لغة[1] ، وادّعى بعض أنّ النّصب بها لغة كقوله :

في أيّ يَوْمَيَّ من الموت أفــــر أيــومَ لم يُقــــدَرَ أم يــــوم قدر[2]

وقيل : الفتح نقل من همزة (أم) ثمّ فتحت الهمزة لئلاّ يلتقي ساكنان ؛ الهمزة على أنّها لم تحذف والميم بعدها. قيل : وقد يكون الفعل بعدها مستقبلا كقوله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ :« لو أنّ أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : اللّهمّ جنبنا الشّيطان وجنّب الشّيطان ما رزقتنا ؛ فإنّه إن قُدّر بينهما ولد لم يضرّه الشّيطان أبدا» [3].

والتّحقيق أنّ الفعل بعدها للمضي ، ولكن لمّا كانت في الجواب كان النّفي للاستقبال ؛ كما أنّ الماضي الواقع جوابا يكون للاستقبال ، وهذه قاعدة مستمرّة لها في الجواب ، وكذا هي للاستقبال قبل لام الجحود ؛ كقوله تعالى : ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾[4] ، إلاّ إن قدّر مريد أو من انقطاع النّفي عن زمان التّكلم ﴿ لم يكن شيئا مذكورا ﴾[5] ولكن باعتبار كتب القرآن في اللّوح المحفوظ قبل خلق آدم يكون النّفي متّصلا إلى زمان التّكلم ؛ أي زمان خلق ما يتكلّم به ، والإنسان الثّاني بنو آدم بدليل قوله : ﴿ من نطفة ﴾[6] لكن الأولى أنّ المراد بالإنسان في الموضعين بنو آدم والأصل في تكرير المعرفة اتحاد مسمّاها.

---

(1) « قيل ضرورة وقال ابن مالك لغة .» ينظر مغني اللبيب ج528/1.

(2) البيت من الرّجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص79، وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني 674/2. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 14/2 ، والخصائص3/ 94 ، والجنى الداني ص267 ، وشرح الأشموني 578/3 ، ولسان العرب75/5(قدر) ، والمحتسب 2/ 366 ، والممتع في التصريف1322، ونوادر أبي زيد ص13. ينظر مغني اللبيب ج1، ص529.

**اللغة:** أفر : أهرب . لم يقدر : لم يقدر حق قدره. **المعنى** : إن للآجال كتاب ، فلن يطيلها هرب من الحرب ، ولن يقصرها إقدام عليها ، إذا فلم الخوف والذعر منها؟. **الشاهد فيه** : قوله: " لم يقدر" حيث يرى النحويون أنها حملت الفتحة من نون التوكيد الثقيلة المحذوفة لا منصوبة بلم كما زعم اللحياني، وخرّجها على إبدال السكون فتحة لتناسب الهمزة. ينظر مغني اللبيب ج1/ص530.

« ومما حكاه أن من العرب من ينصب بلم وعلى هذه اللغة قرأ من قرأ ﴿ ألم نشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء ومنه قول الراجز اللحياني ونسبوه إلى الحارث بن منذر الجرمي.» ينظر كتاب من الإغراب في جدل الإعراب ص82.

(3) حديث شريف في صحيح البخاري في باب التسمية على كل حال وعند الوقاع ج1/ 244 ، قال : حدّثنا علي بن عبد الله قال حدثنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم قال :" لو أنّ أحدكم إذا أتى أهله قال : بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فقضي بينهما ولد لم يضره ." ينظر كذلك صحيح مسلم باب ما يستحب قوله عند الجماع ، ص751..

(4) سورة النساء ، آية 137.

(5) سورة الإنسان ، آية 01.

(6) ﴿ من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم﴾ سورة الحج ، آية05.

فلا يخرج الكلام عن الأصل إلاّ بدليل ومن الانقطاع قوله تعالى : ﴿ قد خلقتك من قبل ولم تك شيئا ﴾(1) ، ومن الاتّصال لم يزل زيد قائما. وقد يستمر النّفي بها نحو: ﴿ ولم يكن له كفوا أحد﴾(2) إن لم نقل الاستمرار من خارج ، وأمّا (لم يلد) فقيل : هي للنّفي المستمر فيه ويحتمل أن يكون للنّفي في الماضي فقط مع الاتّصال ، وأمّا عموم النّفي في الأزمنة فمن خارج وذلك أنّه جواب لقولهم : قد ولد الملائكة أو غيرهم ، ولم يقولوا : أنّه سيلد ، وأمّا (ولم يولد) فللماضي منقطع النّفي عن زمان التّكلم لعدم الحاجة إلى الاتّصال والاستمرار، فإنّ من وجدوا وصف أنّه غير مولود يستحيل أن يولد بعد.

**ولمّا :** حرف جزم ونفي وقلب الزّمان إلى المضي ؛ كما في (لم) ، ونفيها متّصل متوقّع الزّوال وقد لا يتوقّع قيل سمع ندم إبليس ، ولمّا ينفعه النّدم وقول المعربين وقلب معنى المضارع ماضيا المراد به : المعنى التّضمني وهو الزّمان.

**وألَمْ وألمّا :** بهمزة التّقرير أو الإنكار يصحّان في كل مثال إلاّ قليلا ، فالتّقرير بالنّظر لما بعد (لم ولمّا) ، والإنكار بالنّظر للانتفاء . قيل : وقد تجيء قبل ( لم ولما ) للإبطاء كقـوله تعالى : ﴿ ألم يان ...﴾(3) ، والتّوبيخ : ﴿ أولم نعمّركم ﴾(4) والتّحقيق أنّهما للتّقرير أو الإنكار في الثّانية مع تضمّن التّوبيخ منهما ، ويصحّ الإنكار في الأولى على معنى : ألم يدخل وقت عليكم يجب فيه الخشوع ؟ وهو وقت نزول القرآن ، وقد تكون قبلهما للاستفهام الحقيقي ، وحمل عليه قوله : ألمّا تعلموا منّا اليقينا(5).

**ولام الأمر والدّعاء :** بالجرّ عطفا على الأمر ؛ إمّا على أنّ المراد باللاّم ما يصدق على النّوعين وإمّا على أنّ الأصل ، ولام الدعاء ؛ حذف المضاف وبقي المضاف إليه محفوظا لذكر مثله ، أو بالرّفع نيابة في الإعراب عنه وبقي عليه الالتماس ، ولعلّه أدخله في الدّعاء أو في الأمر.

---

(1) سورة مـــــريم ، آية 09.

(2) سورة الإخلاص ، آية 04.

(3) ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ﴾ سورة الحديد ، آية 16.

(4) ﴿ أو لم نعمركم ما يتذكّر فيه من تذكر ﴾ سورة فاطر، آية37.

(5) عجز بيت من الوافر لعمر بن كلثوم في ديوانه، ص271، ولسان العرب ،ماد(إلى) ، ج15، ص436 ، وشرح شواهد المغني، ج1، ص119، وخزانة الأدب، ج9، ص10. ينظر معجم شواهد اللغة مج84/8.

والبيت كاملا : **إِلَيكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيكُم ألمــّا تعلمـــوا منّا اليقــينا**

**اللغة:** إليكم: اسم فعل ؛ أي: ابعدوا وتنحوا ، وكرر إليكم: تأكيدًا للأولى.

**المعنى:** ألم تعرفوا منًّا إلى الآن الجد في الحرب عرفانًا يقينًا.

**الشاهد:** قوله: (ألمَّا تعرفوا) على أنَّ الهمزة الداخلة على« لمَّا» للاستفهام التقريري، أي: قد علمتم ذلك فلما تتعرضوا لنا. خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج9 ، ص10.

## [ جوازم المضارع ]

وظاهر [أنّ] الدّماميني[1] أدخله في الأمر ، وذلك على حدّ ما مرّ في فعل الأمر ، والتّحقيق أنّ الكلّ (لام) أمر ؛ فإنّ الأمر اصطلاحا مجرّد طلب الإيقاع ، وأنّه سواء في ذلك اللاّم المستعملة في الإخبار نحو : فليمدد ، أوفي التّهديد نحو: ﴿ ومن شاء فليكفر﴾[2] وغير ذلك وحركتها الكسر وفتحها لغة (سليم) ، وقيل : إنّما يفتحونها إنْ فُتح تاليها ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء أكثر وبعد (ثمّ) كثيرا لا قليلا ، ولا ضعيفا ، ولا ضرورة خلافا لقائلي ذلك. ودخولها على المبدوء بالهمزة أو النّون مبنيا للفاعل قليل مقيس ، وأمّا دخولها على المبدوء بالتّاء مبنيا للفاعل فأقل ولا يقاس ، وقيل : يقاس ولا قلّة ولا ضعف في شيء من ذلك إذا بني للمفعول إذ الأمر حينئذ للغائب.

**ولا في النّهي** : حال ؛ أي ثابتة في النّهي ، أو يقدّر حال خاص ؛ أي مستعملة في النّهي ، أو نعت ؛ أي المستعملة فيه ؛ أي الموضوعة لتستعمل في النّهي ، وفي الدّعاء ، وفي الالتماس سواء في ذلك ، أو في التّهديد أو غير ذلك ، ولكن استعمالها في التّهديد مجاز، وكذا في الأمر ولامه وكذا أشبه التّهديد كاستعمال ذلك في الإخبار ، والتّحقيق أنّه نهي بمعنى : طلب ترك الإيقاع ، وقلّ دخولها على المبدوء بالهمزة أو النّون مبنيا للفاعل ، وما تقدّم كلّه لا يدخل إلاّ على المضارع.

**وإنْ** : وهي و ما بعدها تدخل عليه وعلى الماضي ، وهما شرطها وجوابها يكون ماضيا أو مضارعا أو جملة اسميّة ، أو فعليّة مقرونة بالفاء دالة على طلب ، أو إنشاء ، أو مقرونة بحرف نفي غير(لم ولا) ، أو(بقد أو ربّ) ، أو(إن) ، أو إحدى أخواتها أو(سوف) أو(السّين) ، أو أداة الشّرط ، أو كان الفعل جامدا ، ولا يكون شيء ممّا يقرن بالفاء شرطا ، ويجوز أن لا تجزم الجواب إذا كان الشّرط ماضيا ومن أمثلته ﴿ إلاّ تفعلوه﴾[3] و﴿ إلاّ تنصروه ﴾[4] بإبدال نونها لاما وإدغامها في لام (لا) ﴿ وإمّا تخافنّ ﴾[5] بإبدالها ميما وإدغامها في ميم (ما) الزّائدة وتخاف مبني على الفتح لنون التّوكيد . و﴿ فإمّا ترينّ ﴾[6] كذلك لكن فعله معرب مجزوم بحذف النّون والياء فاعل فاصلة لنون التّوكيد ، ومعنى (إن) : التّعليق مع الشّك وتجزم اللّفظ أو المحل (وإذا) للتّحقيق ولا تجزم إلاّ في الشّعر.

---

(1) هو بدر الدّين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الدّماميني ، ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ونسب إلى دمامين ، وهي قرية بصعيد مصر ، توفي سنة سبع وثلاثين وثمانمائة ، وقيل مات مسموما . ينظر الضّوء اللامع ، 771/7. و شذرات الذّهب 181/7. وبغية الوعاة 66/1.

(2) سورة الكهف ، آية 29. قال تعالى : ﴿ **وقل الحق من ربكم فمن شاء فليومن ومن شاء فليكفر** ﴾.

(3) سورة الأنفال ، آية 73. قال تعالى : ﴿ **إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير** ﴾.

(4) سورة التوبة ، آية 40.

(5) سورة الأنفال ، آية 58.

(6) سورة مريم ، آية 26.

# [ جوازم المضارع ]

وفي ذلك ألغز:

سلّم على شيخ النّحاة وقـــل له　　　هذا سؤال من يجـبه يعظـــــمُ
أنا إنْ شككت وجدتموني جـــازما　　　وإذا أجـزمت فإنّني لا أجـزمُ[1]

وأجاب بعض :

هذا سؤال غامض في كلمـــــتي　　　شـــــرط إذا وإنْ من المتكـــلّمِ
إنْ (إن) نــطقت بها فإنّك جـــازم　　　وإذا (إذا) تنـــطق بها لا تجـــزم

وفي الألغاز رفع (يعظم) مع أنّه جواب شرط جازم ، وإلاّ لزم تخالف حركة الرّوي وهو الميم وإلاّ أن يسكن (يعظم) وفي الجواب ركّة من جهة أنّه لم يوف بالجواب وفي الجزم بإذا مع أنّ الكلام في أنّها لا تجزم ، وحذف (فاء) الجواب ضرورة وقل لسعة ، وقاسه قوم ، وتكون (إذا) الفجائية في مقام الفاء في الجملة الاسميّة المجرّدة ولا تدخل على الطلبيّة ، ولا على الفعل مطلقا ولو كان جامدا وأجاز بعض دخولها على قد[2].

**وما** : غالبها أن تكون لغير العاقل ، وقد تكون له وحده أو مع غيره.

**ومن** : عكسها ، وهما للإبهام يكونان مبتدأين ومفعولين لفعل الشّرط ومن باب الاشتغال ومضافا إليهما ، ومجرورين بحرف جرّ ؛ فإذا كانا مبتدأين فالخبر على الصّحيح عندهم جملة الشّرط وثمة الفائدة بالجواب ، وقيل : جملة الجواب وقيل: هما ، وإذا كانتا في الاشتغال قدّر النّاصب بعدهما وهو فعل الشّرط ، وكذا الكلام في أداة الشّرط المجعولة مبتدأً ، أو من الاشتغال ، وقلّ مجيء (ما) مفعولا مطلقا نحو: ما تقم أقمه ؛ أي أيّ قيام تقم أقم مثله ، ومجيء (من) أقل فتكون لغير العاقل نحو: من تقعد أقعده ؛ أي قعود تقعده أقعد مثله و(أن) وما قبلها حروف ، ومهما اسم قيل : وقد تجيء حرفا بمعنى (إن) ، و (إذما) اسم وقيل : حرف[3] والباقي أسماء.

---

(1) مجهول القائل وموجود في الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ص35. وجوابه هذا سؤال غامض في كلمتي شرط وإن وإذا مراد مكلمي : **(إن) إن نطقت بها فإنّك جازم　　و(إذا) إذا تـــأتي بها لم تجزم**
**وإذا (لم) جزم الفتى بوقوعـــه　　بخلاف (إن) فافـــهم أخي وفهّم**

(2) « أمّا إذا المفاجأة فيصح مجيء من وما وأي شرطيّة بعدها نحو: فإذا من يأته يعطه . ولا تقول إن ستفعل ، وإن قد فعلت ، وإن قد تفعل ، وأما إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء لثقل لفظها ، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بأن معنى وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه . قال ابن الحاجب وتجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء ، وقال الرضي : الشرط ألاّ تكون الاسمية طلبيّة.» ينظر شرح الرضي على الكافية ، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر ج114/4وما بعدها.

(3) « وهما حرفان أما (إن) فبإجماع ، وأما (إذما) فعند سيبويه والجمهور حرف ، وذهب المبرد وابن الســـراج والفارسي إلى أنها اسم ، و(مهما) اسم على الأصح والدليل قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾ [ الأعراف 132] فقد عاد الضمير عليها ولا يعود الضمير إلا على اسم.» شرح شذور الذهب ، ص351.

## [ جوازم المضارع ]

**ومهما** : بمعنى (ما) ، وقيل : عمومها أشدّ من عموم (ما) ، وإعرابها كإعراب (ما) ، ولكن لا يضاف إليها ، ولا يدخل عليها حرف الجرّ ، وكذا الباقي لا يضاف إليه ولا يدخله حرف جرّ غير (أي) : وقد تجيء ظرف زمان بمعنى (متى) قال ابن مالك ، وكذا (ما) ، وأجيب بأنهما فيما يستدل به مفعولان مطلقان كقوله :

وإنّك مهما تعط بطنك سؤله     وفرجك نلت منتهى الذم أجمعا(1)

فمهما واقعة على الإعطاء من فعل الشّرط ؛ كأنّه قيل : أيّ عطاء أعطيت بطنك والأولى أن يقال : تارة تكون ظرفا ؛ كهذا الشّعر ، وتارة تكون اسما غير ظرف وكقول الفرزدق :

فما تحي لا أرهب وإن كنت جارما(2)     [ ولو عدّ أعدائي عليّ لهم ذحلا ]

فقيل : أنّها فيه ظرف ، فيقال : لا بل مفعول مطلق ؛ أيْ أي حياة تحي لا أرهب ، ويردّ على من يقول : مهما أبدا حرف بمعنى إن الشّـرطية ، أو ظرف كقوله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به ﴾(3) لرجوع الهاء إليه ، والحرف لا يعود إليه الضمير وكذا الظّرف الشّرطي لا يعود إليه الضمير و(ها) به عائدة إلى مهما باعتبار بعضها لأنّها واقعة على آية و(الياء) في مؤمنين نائبة عن الكسرة مانعة من ظهور الياء النائبة عن الفتحة إذا عملت (ما) عمل (ليس) ، ومن ظهور الواو لو أهملت و(مهما) بسيطة ، ومن قال : مركّبة من (ما) الشّرطية ؛ أبدلت ألفها (هاء) وما الزائدة كتبها بالألف وكذا من قال : من (مه) و(ما) الزّائدة ، فحدث بالتّركيب معنى لم يكن ، والبسيط في غير هذا.

وأسماء الشّرط مبنية لشبهها بإن الشّرطية في المعنى ، وهو الارتباط والتّعليق وللافتقار إلى الجملة لزوما إلاّ (أيا) فإنّها معربة.

---

(1) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص174. والجني الداني ص610. وخزانة الأدب27/9. والدّرر71/5 ، وشرح الأشموني3/ 581 ، وشرح شواهد المغني ص744. ينظر مغني اللبيب ج629/1.

**المعنى:** أيها العاقل ، لا تعط بدنك كل شهواته، فتقع في الرذيلة والإثم ، وترد موردا لا تحسد عليه.

**الشّاهد فيه** : أنّ مهما تأتي ظرف زمان وهو في ذلك تابع لابن مالك ن وزعم أن النحويين أهملوا هذا المعنى وانشد لحاتم هذا البيت . ينظر كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج9/ص27 . ومغني اللبيب ج629/1.

(2) صدر من بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 127/2.وشرح الأشموني 581/3 ، والمعجم المفصل مج96/6.

**اللغة** : جارما : مذنبا (وفي المعجم المفصل روي : وما تحي... وحارسا مكان جارما) ، ذحلا : طلب الثأر .

**المعنى** : أي مهما حييت لا أخافك وإن كنت مطلوبا للثأر.

**الشّاهد فيه** : يصح تقدير (ما) بالمصدر أي وحده من غير تقدير الظرف والتّقدير : أيّ حياة تحي وأيّ إعطاء تعط وأيّ عيشة تعش ؛ فموضع ما ومهما في هذه الأبيات نصب على المفعوليّة المطلقة . ينظر حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ج18/4.

(3) سورة الأعراف ، آية 132.

## [ جوازم المضارع ]

**و إذما** : حرف بمعنى (إن) عند سيبويه[1] ، وقيل : ظرف زمان بمعنى (حتىّ) وبسطت ذلك في غير هذا نحو:

وإنّك إذما تأتِ ما أنت آمر     به تُلفِ من إيّاه تأمُر آتيا[2]

ما : مفعول تأت ، وأنت آمر به : صلّة ، وتلق : جواب إذما ، وإيّاه : مفعوله تأمر وما : زائدة.

**وأيّ** : بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وكسر همزته غلط ، وهي بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت لعاقل فهي لعاقل ، وإن أضيفت لغير عاقل فهي لغير عاقل ، وإن أضيفت لزمان فهي ظرف زمان أو لمكان فظرف مكان ، وإن أضيفت لغيرهما فهي غير ظرف ، ويجوز حذف ما أضيفت إليه وهي معربة للزوم الإضافة للمفرد.

**ومتى** : وضع ظرف زمان عاما ثم ضمّن معنى الشّرط ، وكذا الظّروف الشّرطيّة وكذا باقي أسماء الشّرط وضعت لمعان ، ثمّ ضمّنت ذلك ، فما وضعت بمعنى شيء ثم زيد معنى الشّرط والظّروف الشّرطيّة متعلّقة بجوابها ، ولو بالنسبة الموجودة فيه إذا لم يكن غيرها بالشّرط .

**وأيّان** : بفتح الهمزة وكسرها لغة هذيل ، وقيل : سليم ، وهي ظرف زمان عام كقوله :

أيّان نؤمِنْك تَأمنْ غيرنا وإذا     لم تدركِ الأمن مناّ لم تزلْ حذِرا[3]

وليس مفعولا به لنؤمنك كما قيل.

**وأنّى** : ظرف مكان عام بمعنى أين ، وبمعنى من أي جهة ، وتستعمل أيضا ظرف زمان بمعنى حتّى كقوله :

---

(1) « حرف عند سيبويه وظرف عند المبرد وجماعة .» ينظر قطر الندى ، ص 53.

(2) البيت من الطويل وهو من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل ص337. والأشموني في جوازم المضارع ص1067.

**اللّغة** : تلف : تجد.

**المعنى** : إن تفعل ما تأمر به غيرك تطاع.

**الشّاهد فيه** : قوله : « إذا ما تأت ...تلف » حيث جزم بإذما فعلين . ينظر كتاب شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مج2/ج4/ص25.

(3) البيت من البسيط وهو من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة على قائل معين ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 579/3. وشرح شذور الذهب ص436. وشرح ابن عقيل ص582. والمقاصد النحوية 423/4. ينظر كتاب المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إعداد ايميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1/1996/ج3 شعر الراء ص109.

**اللغة** : نؤمنك: نعطك الأمان.   حذرًا: خائفًا وجلاً. ينظر لسان العرب(حذر).

**المعنى**: يقول: إذا أعطيناك الأمان أمنت غيرنا، وإن لم نعطك لم تزل خائفًا.

**الشّاهد**: قوله:( أيّان نؤمنْك تأمنْ ) حيث جُزم الفعلان بـــ«أيان».

## [ جوازم المضارع ]

خليليّ أنىّ تأتـــياني تأتـــيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاولُ[1]

وخليليّ : منادى مثنّى مضاف للياء ؛ أدغمت ياء المثنّى في ياء الإضافة ، وغير: مفعول يحاول ويحاول : نعت للأخ ، ويجوز أن تكون بمعنى كيف ﴿ وأتوا حرثكم أنّى شئتم ﴾[2] ؛ أي كيف شئتم.

**وحيثما** : ظرف مكان عام ، وتأتي أيضا ظرف زمان عاما ، وما زائدة ، ولا تجزم بدون (ما) وكذا (إذ) ، وأجاز الفرّاء الجزم بدون (ما)[3] ، والتّاء مضمومة ومفتوحة ومكسورة ، ويقال : حوث كذلك بالضّم والفتح والكسر وضمّ الحاء ، وحاث بالضّمّ والفتح والكسر ، وذلك في الشّرطيّة وغيرها.

**وكيفما** : هي في الشّرط حال ، وقيل : ظرف زمان ، وما زائدة ويجب اتّفاق شرطها وجوابها عند بعض ، وقيل : لا وأجاز بعضهم الجزم بها بدون (ما) وقال البصريون : لا يجزم بكيف ولا بكيفما وادّعى بعضهم الإجماع على اتّفاق شرطها وجوابها ، ولا تلحق ما الزائدة (ما) و(مهما) ولو على قول البساطة ، و(من) و(أنّى) خلافا للكوفيين فيهما ، وتلحق (إن) كما مرّ ، و(أيّا ومتى وأين) وتلحق (أيّان) على الصّحيح ، ومنع بعض في (أيّان)، والتّحقيق أنّ الظّروف الشّرطيّة مضافة لجملة الشّرط والتّحقيق أن يَعـــدّ (لم ولمّا) و(ألم وألمّا) اثنين فتكون الجوازم ستّة عشر[4].

---

(1) البيت من الطويل مجهول القائل في شرح شذور الذهب ، ص353، وشرح بن عقيل ، ج2، ص26، وشرح الأشموني ، ج3، ص248.

**اللغة:** خليلي: منادى بحرف النداء محذوفًا ، تثنية لخليل. يحاول: يفعل. الإرضاء: الإعجاب.

**المعنى:** يا صاحبي إنّكما إن تأتياني تأتيا أخًا لكما ، لا يريد إلاّ ما يرضيكما.

**الشاهد:** قوله : ( أنى تأتياني تأتيا ) حيث جُزم الفعلان بـــ«أنى».

(2) سورة البقرة ، آية223.

(3) « لا يجزم (بحيث وإذ) مجردين من (ما) وأجازه الفراء قياسا على (أين) وأخواتها ورد عليه بأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها بخلافها . ولا يجازى بكيف ، وقال سيبويه يجازى بها معنى لا عملا ، ويجب كون فعليها متفقي اللّفظ والمعنى نحو: كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق ، ولا يجزم بها وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا ، وقوم إن اقترنت بما نحو: كيفما تكن أكن .» ينظر الهمع ج453/2.

(4) في شرح ابن الحاج على الآجروميّة يذكر عدد الجوازم ثمانية عشر وهو قول الأزهري (ستة عشر) باعتبار أن : لم وألما قسمان ، ولام الدعاء ولام الأمر قسم واحد ، ولا في النّهي وفي الدّعاء قسم واحد كمـــا بينه الأزهري : ومن جعلها ثمانية عشر جعل لام الدعاء قسما بنفسه، ولا في الدعاء كذلك ، وباعتبار الحقيقة إنما هي أربعة عشر لأن (ألم) زيدت عليها همزة الاستفهام ، وألما أصلها لما زيدت عليها الهمزة كذلك ولم يجعلها في الألفية إلا أربعة حيث قال : **بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولما .**

ينظر حاشية ابن الحاج ، ص60.

## [ جوازم المضارع ]

**وإذا** : بغير تنوين والعطف على ثمانية عشر[1] لا على (لم أو كيفما) ؛ لزيادتها على الثّمانية عشر في الشّعر كقوله :

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى     وإذا تُصبِك خصاصة فتجمّلِ[2]

وقال له : ترفع لي خندف والله يرفع لي     نارا إذا خمدت نيرانهم تقدِ [3]

بدليل كسر الدّال في تقد ، وخندف اسم امرأة تسمى أيضا ليلى وسميت القبيلة باسمها وهو بالفاء ومفعول ترفع محذوف ؛ أي نار إلاّ على التّنازع لأنّ نعت نارا المذكور بقوله إذا خمدت..الخ يأباه لاختصاصه بنار غير خندف ، وقد يجزم بها في النّثر قال ابن مالك: يجزم بها في الشّعر كثيرا وفي النّثر نادرا[4] انتهى.

---

(1) (لم) بدأ بها المصنّف وأنهى الجوازم (بكيفما) وعطف (إذا) على الثمانية عشر على حد قول الشارح لزيادتها في الشعر خاصة وقد سقطت كلمة خاصة من كتاب الشارح وهي موجودة في متن المصنف . ينظر التحفة السنيّة بشرح المقدمة الآجروميّة ، تأليف محمد محي الدين ، ص56.

(2) البيت من الكامل لعبد بن قيس بن خفاف في الدرر 102/3، وشرح اختيارات المفضل ص1558، وشرح شواهد المغني 271/1 ، ولسان العرب 712/1(كرب) ، والمقاصد النحوية 203/2 ، ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضي 383/1، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 335/1 ، وشرح الشموني 583/3 ، وشرح عمدة الحافظ ص374 ، وعجزه في همع الهوامع 206/1.

**اللغة:** الخصاصة : شدّة الفقر . تجمّل : حاول أن تبدو جميلا متعفّفا ، ويروى(فتحمّل) وهو من الاحتمال والصّبر.

**المعنى** : استغن عن الناس إذا أعطاك ربك الغنى ، وحاول أن تتعفّف إن أصابك الفقر ففي الحالين : غناه وفقره.

**الشاهد فيه** : وهذا الموضع الذي عملت فيه (إذا) الشرطية غير الجازمة الجزم بإجماع النحويين ؛ أي إذا وقعت في الشّعر . ينظر معجم شواهد اللغة العربية للزركلي ص2223. ومغني اللبيب ج185/1.

(3) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه ص21 ، وخزانة الأدب ج7ص22، والكتاب 434/1، والمقتضب للمبرد 65/2. وهو من شواهد سيبويه.

**اللّغة** : خندف : أمّ مدركة وطابخة ابن الياس ، فلذلك فخر بخندف على قس غيلان بن مضر، و خندف اسم امرأة تسمى أيضا ليلى وسميت القبيلة باسمها.

**المعنى** : ترفع لي قبيلتي من الشّرف ما هو في الشّهرة كالنّار الموقدة إذا فقدت بغيري قبيلته.

**الشّاهد فيه** : قال سيبويه : « وقد جاوزا بها أي بإذا في الشعر مضطرين شبهوها بـــ(إن) حيث رأوها لما يستقبل وإنها لا بد لها من جواب » . ينظر خزانة الأدب ج22/7 ، والكتاب 434/1.

(4) « إذا للمستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم ، ومن ثم لم تجزم في السعة خلافا لمن جوزه بقلة أو مع (ما) وقال الزجاج جزائية ، ولكون (إذا) خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم يجزم بها إلا في الضرورة .» كقوله : وإذا تصبك خصاصة فتجملِ.

ينظر الهمع ج131/2.

# [ جوازم المضارع ]

[ و ] قيل[1] : وقد يجزم بلو في الشّعر كقوله :

لو يشا طار به ذو ميعةٍ        لا حِقُ الآطالِ نهْدٌ ذو خُصَلْ [2]

وأوّل بأنّه على لغة (يشا) بالألف دون الهمزة ، أبدلت همزة ساكنة كما في العالم والدّابة والضّالين ، وقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت        إحدى نسا بني ذهل بن شيبانا[3]

وقيل : سكن تخفيفا كقراءة ﴿ وما يشعرْكم ﴾[4] ، والميعة بالكسر: النّشاط ، وقيل الجري : وهاء (به) للفارس ، والآطال : الخاصرة جمعت تعظيما ، أو جمع خاصرتين ، و الخصل بضم ففتح : جمع خصلة ، وبسطت ذلك في غير هذا و تامت وصنعت تنازعا في إحدى.

وأجاز الصّيمري[5] الجزم بإذا إن كان بعد (ما) الزائدة نظما ونثرا.

---

(1) قال أبو حيان : « جزمها لفعلها ضرورة لا يحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي ومن الضرورة قوله (لو يشا) " وقيل : بل هو لغة لقوم على لغة فيطرد عندهم في الكلام ، وقيل ممنوع لا يجوز لا في الكلام ولا في الشعر حكى الأقوال أبو حيان ، واختلفت عبارات النّحاة في معناها حتى قيل : إن النّحاة لم يفهموا لها معنى ، وقال سيبويه :" هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ". » ينظر الكتاب ، تح عبد السلام 224/4. و ينظر الهمع ج469/2.

(2) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص134. ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية 243/1 ، وخزانة الأدب 298/11، 300. والدرر 97/5. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 334/1 ، وتذكرة النحاةص39، و الجنى الداني ص287 ، وشرح الأشموني 584/3 ، وهمع الهوامع469/2.

**اللّغة :** الهيعة : الصوت تفزع منه ، الميعة : النشاط ، الآطال : جمع إ طل وهو الخاصرة ، خصل : جمع خصلة الشعر المجتمع . ينظر اللسان في مادة ( هيع ، ميع ، خصل).

**المعنى :** لو أراد النّجاة، لنجا بفرسه الضامرة البطن، الطويلة الشّعر ، النشيطة ، فهي لسرعتها كأنها تطير، لا تمشي.

**الشّاهد فيه :** قوله : " لو يشأ" فقد شبهت لو "بأن" الجازمة وجزمت فعلا لها وهو يشأ. ينظر مغني اللبيب ج516/1.

(3) البيت من البسيط وهو للقيط بن زرارة في لسان العرب 75/12(تيم)، والعقد الفريد84/6، وبلا نسبة في جمهرة اللغةص411، وشح الأشموني584/3، وشرح شواهد المغني665/2.

**اللّغة :** التيم : ذهاب العقل وفساده ، وتيّمه الحبّ ، إذا استولى عليه وأذله.

**المعنى :** يخاطب الشاعر نفسه قائلا : لقد استعبدتك تلك الذهليّة بحبّك لها، وأحزنك ما تلاقي منها من معاملة وصدّ، وهذا ما لا تطيقه.

**الشّاهد فيه :** قوله : "لو يحزنك" فقد جزم الحرف "لو" الفعل (يحزن) لأنّهم أرادوا بها معنى (إن) الشرطيّة.

(4) سورة الأنعام ، آية 109.

(5) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري أبو محمد النحوي ، له التّبصرة في النّحو : كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، ذكره الصّفدي وأكثر أبوحيان النّقل عنه وله ذكر في جمع الجوامع. بغية الوعاة ج2/ ص49.

## [ جوازم المضارع ]

كقوله:

[ فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم ] وكان إذا ما يسلل السّيف يضرب[1]

بكسر الفعلين ، والرّواية الصّحيحة (متى ما) ، وعن بعض إنّما لم يجزم بإذا ؛ لأنّها لزمان معين واجب الوقوع ، وفيه أنّ (متى) مثل(إذا) ، وهي جازمة ومعنى وجوب الوقوع مجرّد سوق الكلام على غير شك . والشّعر كلام عربي موزون مقفى قصدا على أن يقرأ على لحن غير النّثر.

## [ باب مرفوعات الأسماء ]

**باب مرفوعات الأسماء :** الإضافة بمعنى (من) التّبعيضيّة و(ال) للاستغراق أو بمعنى (من) البيانيّة و(ال ) للحقيقة ، وعلى طريق الكوفيون الإضافة من إضافة الصّفة إلى الموصوف ؛ أي الأسماء المرفوعات . قال الشنواني: بدأ بالمرفوعات ؛ لأنّها العمد ، فالمنصوبات لأنّها فضلة غالبا ، فالمجرورات ؛ لأنّها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا.

والمرفوعات : جمع مرفوع لجواز جمع صفة غير العاقل من المذكّر بالألف والتّاء ، أو جمع مرفوعة لأنّ الاسم كلمة.

**المرفوعات :** أقام الظّاهر مقام المضمر ؛ لزيادة الإيضاح ، وكذا في قوله : باب الفاعل هو... الخ ، ولئلا يتوهّم المبتدئ رجوع الضّمير للأسماء ، والمرفوعات جمع مرفوع ؛ لأنّه ولو مذكرا لكنّه صفة لغير العاقل ، فجمع ذلك الجمع لا جمع مرفوعة بدليل التّاء في قوله : **سبعة :** إلاّ على لغة تأنيث عدد المؤنّث ، أو على أنّ المعدود أسماء ، إذ لا مانع من قولك : الكلمات المرفوعات سبعة أسماء ، وقد اشتهر أنّ العدد لا يفيد الحصر ، وإنّما قصد المصنّف بالعدد التّسهيل على المبتدئ.

---

(1) البيت للفرزدق من الطويل وهو الشاهد العاشر بعد الخمسمائة من كتاب خزانة الأدب الجزء2/ص467، وشرح الكافية ج202/3.

**اللّغة :** أبو ليلى : الحارث بن ظالم المري ، يسلل : يخرجه من غمده ، يضرب : لا يتوانى ولا يتراجع.

**المعنى والمناسبة:** البيت من قصيدة للفرزدق يتحدث فيها عن الحارث بن ظالم وكان قد أنصف امرأة من قومه شكت إليه عاملا للنعمان بن المنذر أخذ إبلا لها ، فعمل على ردها إليها مع أنه كان في هذا الوقت نزيلا عند النعمان وفي هذه القصيدة يقول الفرزدق : **لعمري لقد أوفى ، وزاد وفاؤه على كل جار ، جار آل المهلب** ..الخ

**الشّاهد فيه :** « ونقل بعضهم انّه يجوز الجزم بإذا مكفوفة بما ، وأنشد للفرزدق وكان إذا ما يسلل ... على أن بعضهم قال يجازى بإذا ما فيجزم الشرط والجزاء كما جزم يسلل وكسرت اللام للالتقاء الساكنين، وجزم يضرب وكسرت الباء للروي والرواية (متى ما) قال شارح اللّباب ومن منعه قال الرواية : متى ما يسلل انتهى ، ورواية (متى ما) هي رواية حمزة الاصبهاني في أمثاله ، وذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى أن الجزم بها في الشعر قليل وانشد هذا البيت .» ينظر خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ج467/2، وشرح الرضي على الكافية ،ج202/3.

فلا ترد عليه أسماء أفعال المقاربة ، واسم (ما ولا ولات) ، و(إن) النّافية واقتصر على ما ذكره لشهرته وكثرته ، وقد يقال : لا يخرج ذلك عن قوله : كان وأخواتها وإنّ وأخواتها ، ولا يرد على ذلك ما يأتي من قوله : وهي كان وأمسى ... الخ وقوله : وهي (أن وإن).. الخ ؛ لأنّه اقتصار على المشهور ، وعن بعض أنّ المصنّف حصرها في السّبعة قصدا لجمع خاطر المتعلّم عن التّلفت للمزيد ، ولأنّ ما عداها راجع إليها.

**وهي الفاعل** : قدّمه ؛ لأنّه أصل المرفوعات عند الجمهور والخليل[1] ، ولأنّه جزء الجملة الفعليّة التي هي أصل الجمل في الإخبار ، إذ الأصل أن يخبر بالفعل ؛ لكونه لم يوضع إلاّ له كذا قيل ولأنّ التّركيب فيها أشدّ ، وامتزاج أحد الجزأين فيها بالآخر أكثر حتّى أنّه يغيّر له آخر الماضي بالسّكون في نحو: ضربت ، ولأنّ عاملها أقوى من عامل المبتدأ ؛ لأنّه لفظيّ ، والأصل في العامل أن يكون لفظيا ، وهو أقوى من المعنويّ ؛ لأنّه أدلّ على المعنى ، ولأنّه لفظي والفاعل لفظي[2] فتوافقا ولأنّ الفاعل لا يحذف ، ولو دلّ عليه دليل ، ويحذف للسّاكن والضرورة.

وفي باب التّعجب من (أفعل به) لدليل[3] نحو:﴿ اسمع بهم وأبصر ﴾[4] ؛ أي أبصرهم ؛ فإنّ الهاء فاعل جرّ بالياء ، وأبصر : فعل ماض على صورة الأمر ، وإذا كان أصلا للمبتدأ فهو أصل لغيره أيضا لأنّ المبتدأ أصل لباقي المرفوعات الّتي هي الخبر ، وخبر إنّ ، واسم كان ، وتوابع الخبر ، وتوابع خبر إنّ ، واسم كان ، وأمّا نائب الفاعل فهو كالفاعل ، وكذا توابع الفاعل والنائب وقيل : أصل المرفوعات المبتدأ و به قال سيبويه ؛ لأنّه باق غالبا على ما هو الأصل في المسند إليه ، وهو التّقدّم ، والفاعل عجز الجملة ، والصّدر مقدّم عن العجز ، ولا نسلّم أنّ الأصل تقدّم المسند إليه لأنّ الفائدة في المحكوم به غالبا وأصالة قالوا ؛ ولأنّ المبتدأ يحكم عليه بكل جامد ومشتق ، والفاعل يحكم عليه بالمصدر والوصف ، والفعل وما تضمّن ذلك ؛ ولأنّ المبتدأ يبقى مبتدأ ولو تأخّر كزيد قائم ، وقائم زيد . وقد يكون فاعلا بالتّأخير نحو: زيد قام ؛ وإذا أخّر كان قام زيد . والفاعل أبدا إذا قدّم كان مبتدأ نحو : قام زيد فإذا قيل : زيد قائم كان مبتدأ ، أو قيل : كلاهما أصل.

---

(1) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي،(100ه/718م – 170ه/786م) ، صاحب أوّل معجم (العين) وواضع علم العروض والقافية، وأستاذ سيبويه ينظر كتاب بغية الوعاة 557/1.. والأعلام 314/2.

(2) « هذا مذهب البصريين ، وهو الرّاجح ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، وعليه يكون العامل عندهم لفظيّا وهو مذهب ضعيف ".» شرح شذور الذهب ، ص189.

(3) « قد يجرّ الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك واجب في (أفعل) الذي على صورة فعل الأمر في باب التّعجّب.» ينظر شرح ابن عقيل ج2/ ص58.

(4) سورة مريم ، آية38.

## [ عدد المرفوعات وأمثلتها ]

**والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله**[1] : أي لم يذكر فاعل الفعل فيه ، ولم يستتر والإضافة لإيقاع الفاعل الفعلَ عليه ثبوتا وعدما ، ولاتحاد عملهما ، والإضافة تصحّ لأدنى ملابسة ، وقد تلابسا بالاشتراك في العامل ؛ أتى به بعد الفاعل ؛ لأنّه نائبه وتسميته نائب الفاعل أولى لاختصارها ووضوحها وتصريحها بأنّه عمدة لا يتقدّم وتوجّب كونه مرفوعا لصدق عبارة المصنّف على المفعول الثّاني والثّالث نحو: أُعطِيتُ درهما ، وعُلمت قائما ، وأُعلمت زيدا قائما بالبناء للمفعول فإنّهما مفعولان لم يسمّ فاعلهما قيل ، ويردّه أنّ الكلام في المرفوعات ، وأجيب بأنّه يتوهّم رفع ذلك فيرفعه ؛ لأنّه لم يسمّ فاعله ، وهو خطأ ، قيل: ولعدم صدقها على ما ينوب غير المفعول به وأجيب بأنّ المراد بالمفعول إنّما يكون إسناده حقيقة إذا أسند للمفعول به والمجرور هو مفعول به توصّل إليه بحرف الجرّ.

**والمبتدأ** : قدّمه على ما يأتي ؛ لأنّه أقوى والخبر فرعه ، وهو أصل لاسم (إنّ) و(كان) وغير تابع.

**وخبره واسم كان وأخواتها** : بجرّ أخوات عطفا على كان ، وأريد بالاسم ما يشمل أسمائهن أو بتقدير مضاف : أي وأسماء أخواتها ، وبقي جرّه لذكر ما يعرب من المضاف ، وذلك أنّ الاسم مفرد ، والأسماء جمع ، أو بالرّفع نيابة عن المضاف في الرّفع وكذا في قوله :

**وخبر إنّ وأخواتها** : وقدّم (كان) على (إنّ) ؛ لأنّها فعل وهو الأصل في العمل ؛ ولأنّ مرفوعها أوّل و مرفوع (إنّ) ثان ، والأخوات : النّظائر ففي لفظ أخوات استعارة أصليّة تحقيقيّه تصريحيّه شبّه نظائر (كان) و(إنّ) بأخوات إنسان ، وأعار لهنّ لفظ أخوات ، والجامع الاشتراك في الشّيء فالأخوات يشتركن في الأبوين أو أحدهما ، وهؤلاء العمد أصل يشتركن في العمل المخصوص.

**والتّابع للمرفوع** : أخّره إذ لم يبق له إلاّ التّأخير ؛ لأخذ ما ذكر أماكن ، ولأنّ التّابع فرع المتبوع ، والتّابع من حيث هو تابع ؛ هو اللّفظ المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد ثبوتا وعدما غير خبر ، وخرج بالمتجدّد التّمييز والحال ونحوهما إذا كان صاحبهما منصوبا فإنّه إذا رفع أو جرّ لم يرفعا أو يجرّا ، ودخل بثبوت أو عدم . الجملة التّابعة لما لا محل له نحو: أعجبني الّذي يجيء ويقعد ، وإن جئت وقعدت أكرمتك ، فإن هاتين لا محل لهما ، ومحلّ الجزم للفعل وحده.

---

(1) « هذه عبارة للمتقدمين ، وتبعهم أبو حيّان وتبعه تلميذه ابن آجروم ، وعبّر ابن مالك بالنائب عن الفاعل وعبارته أحسن من عبارتهم من وجوه منها : أنها أخصر، وجامعة لكل ما ينوب وعبارتهم غير جامع ؛ لأنّها تقتضي أنّ النائب لا يكون إلاّ مفعولا به مع أنّه غير مفعول به بأن يكون واحدا ممّا أشار له في الألفية بقوله:

**وقابل من ظرف أو من مصدر أو من حرف جر بنيابة جرى.**

ومنها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لأنها تشمل المفعول الثاني من نحو: أعطى زيد درهما مع أنه غير مقصود.» ينظر حاشية ابن الحاج ، ص72.

وخرج بغير خبر الخبر المتعدّد نحو : الرّجل قائم فرح ، وكان قائما فرحا وليس بقائم فرح

**وهو أربعة أشياء**[1] : لا يرد عليه البيان لدخوله في البدل لصلاحيتهما غالبا في لفظ واحد ، ولم يخصّه باسم ، أو لدخوله في العطف فلا يشكل عليه أنّه لم يذكره هنالك ؛ لأنّه لا يلزم من التّبويب لشيء ذكر جميع أنواعه ، وإنّما الممنوع التّبويب لشيء ، ولم يذكر كلّه ولا بعضه.

**النّعت** : قدّمه لأنّه أكثر ؛ ولأنّه إذا اجتمعت التّوابع في كلام تقدّم هو[2] فالتّوكيد اللّفظي ، فعطف البيان ، فالتّوكيد المعنوي فالبدل ، ويتأخر عطف النّسق نحو : جاء الرّجل الفاضل الرّجل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . و جاز تأخير التّوكيد اللّفظي عن عطف البيان ، وجاز تقديم اللّفظي فالمعنوي إذا كان نفسا أو عينا ، فالنّعت وهو في الأصل مصدر: نعت ثمّ سمّي به تابع مخصوص .

**والعطف** : قدّمه ولو كان بواسطة حرف ؛ لأنّه في الغالب مغاير للأول فهو تأسيس والتأسيس أولى من التّكرير، والتّوكيد والبدل المطابق هما نفس الأول وبدل البعض ملتحق بالمطابق؛ لأنّه بعض البدل منه ، وكذلك بدل الاشتمال ، لأنّه مضمون في المبدل منه[3].

**والتّوكيد** : بالواو أو التّأكيد بالألف أو بالهمزة محقّقة أو مسهّلة ، وأتى به فصل البدل لأنّه ليس على نيّة التّكرير للعامل ، والبدل على نيّة التّكرير على ما صحّحوا ، أو لأنّ التّوكيد بمعنى الأول مع زيادة إحاطة إذا كان بنحو كل ، ومع إزالة شكّ إذا كان بنفس أو عين ، والبدل المطابق والتحق به ولو كان بنفس الأوّل لنفسه ، و لكنّه ليس كذلك فالتّوكيد من تتمّة الأول ، فكأنّه جزء منه ، وهو في الأصل مصدر ثمّ سمّي به تابع مخصوص.

---

(1) « يجعل عطف البيان داخلا في البدل بناء على قول الرضي : إن عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان ، ومذهب الجمهور أنهما مترادفان إلا في موضعين . » وهذا الأخير هو المشار إليه في الألفيّة :

**وصالحا لبدلية يـــرى ... في غير نحو يا غلام يعمرا**

**ونحو بشر تابع البكرى ... وليس أن يبدل بالمرضـــى**

« ودليل حصر التّوابع فيما ذكر أن التابع لا يخلو إما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا . **الأول** : عطف النسق **والثاني** : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أم لا . **الأول** التوكيد ، **والثاني** إما أن يكون مقصودا بالحكم أم لا . **الأول** البدل ، **والثاني** إما أن يكون مشتقا أم لا . **الأول** النعت **والثاني** عطف البيان.» ينظر حاشية ابن الحاج ص67،66.

(2) « ثمّ إن المصنّف رتّب التّوابع على حسب ما ظهر له ، وإلاّ فإن اجتمعت التّوابع في تركيب ، فإنّه يجب تقديم النّعت ، ثم عطف البيان ، ثم التّوكيد ،ثم البدل ، ثم عطف النّسق ، والمثال الجامع لها على ترتيبها : جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو» . ينظر حاشية ابن الحاج ، ص67.

(3) ويقصد به البدل عند البصريين وجاء في شرح الأشموني : « أما الكوفيون فقال الأخفش : " يسمونه بالتّرجمة والتبيين وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير " ومصطلح البدل لم يستقر على هذه التّسمية ، بل إنّ سيبويه في كتابه كان يسمي عطف البيان بدلا ، لأن عطف البيان يشبه البدل، من وجه ، ويشبه الوصف من وجه آخر ». ينظر مدرسة الكوفة لمهدي مخزومي ، ص310. ودراسة في النحو الكوفي لمختار أحمد ديره ، ص224.

**والبدل** : لم يبق له إلاّ التّأخير ، واعلم أنّ هذه العلل النّحوية مناسبات ، ولو رتّبها على غير ذلك التّرتيب لبحثنا له عن علّة ، وأيضا أخّر البدل ؛ لأنّه على نيّة التّكرير للعامل كما مرّ.

## [ باب الفاعل ]

**الفاعل** : لغة : من فعل الفعل ، واصطلاحا : **هو الاسم** : صريحا أو بالتأويل[1] نحـــو : ﴿ أولم يكفيهم أنّا نزّلنا إليك الكتاب ﴾[2] ، مذكورا أو مستتر جوازا نحو : زيد قام وزيد هيهات أو وجوبا في المضارع المبدوء بالهمزة أو النّون أو تاء خطاب لواحد المذكّر ، وفعل أمر الواحد المـــذكّر واسم فعل الأمر مطلقا ، واسم الفعل المضارع ، واسم التّفضيل إذا لم يكمل شرط رفعه الظّاهر أو الضّمير البـــــارز.

وذلك أن يفضّل الشّيء عن نفسه باعتبارين ؛ بعد نفي ويكون الفاعل أجنبيا ممّن له اسم التّفضيل نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، والكحل ما رأيت رجلا أحسن هو في عينه منه في عين زيد ، ولفظ (هو) عائد إلى الكحل[3] .

و(حاشى ، وحاش ، و حشى )، و(خلا) و(عدا) اللاّتي هنّ أفعال في الاستثناء ، ويكون وليس المستثنى بهما ، وأفعل : بفتح العين واللاّم في التّعجـــب والمصدر النائب عن الأمر نحو : ضربا زيدا ، و قيل : محذوف مع الأمر لا مستتر في المصدر ، و يحذف للسّـــاكن وجـــوبا نحو : ﴿ و لتعلمنّ نبأه ﴾[4] ﴿ وقالوا ايتنا ﴾[5] وهو[ في الكل] محذوف ، و أمّا ﴿ اسمع بهم وأبصر ﴾[6] : أي بهم ؛ فإنّه حذف باءه واتّصل الضّمير واستتر أو حذف ذلك لشبهه بالفضلة.

---

(1) « فيؤول وأنزلنا بانزالنا . » ينظر حاشية ابن الحاج ، ص68.

(2) سورة العنكبوت ، آية 51.

(3) من أقوال العرب ، وبهذا المثال لقّبت المسألة بمسألة الكحل . « وهي أن أفعل التفضيل لا تعمل في مصدر، ولا مفعول به إلا بتعديه إليه باللام فيقال : زيد أشرب الناس للعسل . واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو استفهام. » موارد المسألة : الكتاب 232/1 . وشرح ابن الناظم ص 189 ، وشرح الأشموني 55/3 ، وشرح الشذور ، ص415 ، وشرح الكافية للرضي 223/2.

(4) سورة ص ، آية 88.

(5) سورة الأعراف ﴿ وقالوا يا صالح ائتنا بما تعدنا﴾ آية 77.

(6) سورة مريم ، آية 38.

أو محذوفا للضّرورة كقوله:

تعفَّقَ بالأرطَى لها وأرادَها رجالٌ فبَذّت نبلَهُم وكليبُ[1]

أي تعفقوا فحذف الواو وفتح ما قبلها ، ورجال فاعل أراد ، ويعكس ذلك ولا يرفع فعلان فاعلا واحدا أو في نحو: ما قام وقعد إلا زيد ؛ لأن التنازع يقتضي نفي الفعل وهو القيام أو القعود عن زيد فليس من التنازع ، واستتار الضمير في المهمل بل من مجرد الحذف لدليل ؛ أي مقام إلا زيد وما قعد إلا هو إذ لو استتر لاستتر وحده لا مع (إلاّ) لأنّ (إلاّ) لا تستتر ، وفي استتاره وحده تغيّر المعنى من الإثبات المقصود إلى النّفي.

وأجاز الكوفيون حذف الفاعل مطلقا لدليل ، وزاد بعضهم فاعل باب(نعم) المستتر المفسر بتمييز نحو : نعم قوما معشره . وذكر ابن هشام : أنّ الضّمير مستتر وجوبا مطلقا حتّى في نحو : زيد قام ويقوم. اعتبارا بأنّه مادام على هذه العبارة مستترا ؛ فإذا برز للحصر نحو : إنّما قام هو ، أو إنّما يقوم هو ، أو قيل : قام زيد ؛ فعبارة أخرى ثم إنّ قولنا : في المستتر وجوبا أو جوازا تقديره أنا أو أنت ، أو هو معناه أنت أو أنا أو هو و إلاّ فلفظ أنت أو أنا أو هو لا يستتر بل المستتر ضمير في معناه ، و كذا تقديره هما أو أنتما أو نحن أو هنّ أو هي و نحو ذلك ، و الخلاف اللّفظي ؛ لأنّه لا قائل ببروز فاعل أضمر بلا تبديل للعبارة ، ولا قائلا بأنّه غير ظاهر في مثل : قام زيد من زيد قام ، ولا شكّ في جواز حذف مع رافعه لدليل نحو : زيدا ؛ في جواب من أكرم الله ؟ أي أكرم الله زيدا ، أو قيل : يكون الفاعل جملة غير مراد لفظها نحو : يعجبني يقوم زيد. و الصّحيح أنّ الفاعل المصدر حذف (أن) ورفع الفعل ، وقيل : يشترط كون الرّافع قلبيا معلقا نحو :﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه ﴾[2].

---

(1) البيت من الطويل وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص38، والرد على النحاة ص95، وشرح التصريح 321/1، ولسان العرب (عفق) 254/10، و(زبى)353/14، والمقاصد النحويّة 15/3.

وبلا نسبة في أوضح المسالك 201/2، وتذكرة النحاة ص357، وجمهرة اللغة ص936، وشرح الأشموني ص204، والمقرب151/1. وينظر معجم المفصل في شواهد اللغة ش(أ ــ ث) ج342/1.

**اللّغة :** وتعفّق : لاذ ، والأرطى : شجر له رائحة ، وكليب وهي جمع كلب . ينظر لسان العرب مادة عفلق 1810.

**الشّاهد فيه:** حذف الواو التي هي فاعل تعفق للضرورة .

« رفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وقد اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه فيطلبون لصاحب المثال أن يقول : قام وقعد إخوتك أو يقول: قاموا وقعد إخوتك ، ويطلبون إلى علقمة الفحل أن يقول : تعفقوا وأرادها رجال ... أو يقول تعفق ... وأرادوها رجال ...وكليب.... » من كتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء ، تحقيق د . شوقي ضيف ص31.

(2) سورة يوسف ، آية 35.

**الشّاهد في الآية :** أن جملة (ليسجننّه) فاعلا لــ :(بدا).

وقيل : كون المعلّق استفهاما نحو: ﴿ تبيّن لكم كيف فعلنا بهم ﴾[1] وليس كذلك بل الفاعل مستتر في الموضعين و ليس المحل لبسط ذلك[2] . وإن قلت : إطلاق الاسم على الصّريح وذي التأويل جمع بين الحقيقة والمجاز[3] ، وإطلاقه على معنى شامل لهما بعموم المجاز يلزم به كالّذي قبله التّجوّز في التّعريف ، قلت : لا ضير بالمجاز المشهور فيه بل لا نسلم أنّ ذا التأويل اسم مجاز بل حقيق ؛ لأن الاسم أطلق على المصدر المقدّر لا على حرف المصدر والفعل ، وأوّل في قوله : باب الفاعل للعهد الذكري ، وهذا التّعريف منظور فيه إلى اللّفظ ؛ أي اللّفظ الذي يقال له : فاعل والتّعريف في قوله: الفاعل هو الاسم منظور فيه للماهية فلا يقال : كيف يعرّف ما هو معرّف ؟ هذا هو التّحقيق لا ما للشنواني.

**المرفوع :** بم سبقه من فعل أو غيره على الصّحيح لا بالإسناد لفظا أو تقديرا أو محلا فالإعراب التّقديري في باب الفاعل وغيره وفي الرّفع وغيره ما لم يظهر إعرابه لاشتغال الحرف الذي يكون هو فيه بغيره نحو:﴿ما جاءنا من بشير﴾[4] فالرّاء مشغولـة بكسرة الحرف الذي هو صلّة وكـذا ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾[5] ونحو : جاء غلامي ؛ فإنّ الميم مشغولة بالكسرة المناسبة للياء ، أو كاشتغاله بسكون الوقف أو الضرورة ولثـقل الإعراب عليه أو تعذّره نحو: جاء القاضي والبشرى.

والمحلي في باب الفاعل و غيره هو المبني ؛ نحو : قام هذا ، أو قـمت ، والجملة الواقعة في محل الإعراب نحو : زيد قام أبوه ؛ (فقام أبوه) : في محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى كون الشيء في محل كذا ؛ إنّه في موضع لو كان فيه لظهر فيه ذلك الإعراب ؛ أعني أنّ الجملة الّتي لها محل لو كان في موضعها مفردا لظهر فيه ذلك الإعراب وكذا الجملة التي في محل جزم معناه لو كان في موضعها مضارع معرب لظهر جزمه ، وكذا الماضي الّذي في محل جزم و لو كان في موضعه مضارع مـعرب لظهر جزمه ، وبعض يطلق المحلي أيضا على التّقديري ، ويجوز نصبه إذا ظهر المعنى مع رفع المفعول نحو : كسر الزّجاجُ الحجرَ.

---

(1) سورة إبراهيم ، آية 45.

(2) « قال البصريون بوجوب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه ، والكسائي لدليل ، ويجوز الحذف في صور منها: مع رافعه : كقولك : زيدا لمن قال : من أكرم الله ؟ ويقدّر في الآية : مناسب ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه ﴾ وفاعل المصدر يجوز حذفه نحو: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما [ البلد 14] وحذف فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكدة بالنون نحو: ﴿ لتبلوّن ﴾ و﴿ إما تريّن﴾ ؛ فإن ضمير المخاطبة والجمع حذفا لالتقاء الساكنين . وقد يجر بمن نحو:﴿ وما يأتيهم من ذكر ﴾[ الأنبياء02] والمحل في الصورتين رفع فيجوز الإتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ.» ينظر الهمع ج215/1.

(3) يقصد الجمع بين الفاعل يكون اسما صريحا كقولك : يعجبني قيامك أو مصدرا مؤولا كقولك : يعجبني أن تقوم ؛ أي قيامك. وهذا في رأي البعض جمع بين الحقيقة والمجاز.

(4) سورة المائدة ، آية 19. (5) سورة النساء ، آية 79. والفتح ، آية 28.

## [ باب الفاعل ]

ونحو : أرضعت البنتُ أمَّها(1) ؛ برفـع البنت و نصب (أم) والتّحقيق أنّ الزّجاج مثلا فاعل على القلب ؛ لأنّه مفعول مقدّر النّصب ، ومعنى كون الشّيء مرفوعا بكذا أو مجزوما أو منصوبا أو مجرورا بكذا ؛ أنّه مرفوع عند كذا وهـكذا كان الرّافع هو النـّاطق والجازم هو النّاطق وهكذا.

**المذكور قبله فعله** : أي دالّ فعله اللّغوي ، فشمل الفعل النّحوي وجميع ما يرفع الفاعل من وصف وما أول به نحو : زيد شجاع أباؤه ، ونحو : زيد أسد أباؤه ، وحاتم أبناؤه ؛ فأسد بمعنى : شجاع وحاتم : بمعنى جواد ، وزيد قريشي أباؤه ؛ أي منتسب إلى قريش ، وهكذا أولى من تأويله بمنسوب ؛ لأنّ اسم الفاعل أصل لاسم المفعول.

واسم فعل ومصدر واسمه نحو : أعجبني تبتيل زيد. بتنوين تبتيل ، وهو اسم مصدر والظّرف والجار والمجرور فإنّهما في نحو : أفي الدّار زيد ؟ ونحو: أقدامك بكر؟ يجوز كون المرفوع فاعلا لهما ، وهما دالاّن على الحدث نيابة ، و(إيّاك) النّائب مناب (احذر) ، فإنّه يرفع ضميرا مستترا حتّى أنّه يُعطف عليه نحو : إيّاك أنت وزيد أن تخرجا ؛ فزيد معطوف على المستتر، وأراد بالمذكور المذكور تحقيقا أو تقديرا ؛ كما إذا حذف الفعل فإنّه يحذف لدليل نحو : ﴿ وإن امرأة خافت ﴾(2) . أي وإن خافت امرأة . و﴿ أبشر يهدوننا﴾(3) ؛ أي : أيهدوننا بشر؟ و هذا أولى من كون بشر مبتدأ ؛ لأنّ الهمزة بالفعل أليق ولا سيّما قد ذكر في حيّزها ، ونحو : زيد ؛ في جواب : من قرأ ؟ أي قرأ زيد ، ويجوز كونه مبتدأ مقدّر الخبر ، ونحو : بيع الثّوب زيد ؛ فزيد فاعل لمحذوف ؛ كأنّه قيل : من باعه ؟ فقيل : باعه زيد ، ونحو : بل زيد ؛ جوابا لمن قال : ما قام أحد ؛ أي بل قام زيد ، ونحو : اشفع الله فينا النّبي برفع النبئ ؛ أي شفّع النبئ و المراد بالقبليّة ؛ ما يشمل القبليّة الحكميّة كرافع الضّمير المستتر ، فإنّ المستتر بعد رافعه حكما ؛ لأنّه إنّما يحضر في الذّهن عند تمام الفعل أو غيره ممّا فاعله مستترا ، وهو على خلاف الأصل لمانع الاستـتار وأجـاز الكوفيون(4) تقديم الفاعل وهو في نية التأخير ، فيدخل في القبليّة الحكميّة نحو:

---

(1) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لفظا من باب القلب . ينظر حاشية ابن الحاج ، ص67.

(2) سورة النساء ، آية 128. (3) سورة التغابن ، آية 06.

(4) « استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب ، في نحو قول الزبا :

**ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا**

في رواية من روى (مشيها) مرفوعا ، قالوا ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله وهو وئيدا :حال وتقدير الكلام أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها. واستدل البصريون على أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: أنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ . » ينظر شرح ابن عقيل ، تح محمد محي الدين ج59/1.

## [ باب الفاعل ]

الشّمس طلع . والزيدان قام . والزيدون قام. وأجاز بعض النّحاة تقديمه ضرورة[1] ، وتعريف المصنّف رسم وهو التّعريف بالأمر الخارجي فلا ضير في كون الرّفع ، وتقديم الفعل غير داخلين في حقيقة الفاعل ، والرّفع حكم والتّعريف بالحكم دوري ؛ لأنّ تصوّر الحكم متأخّر عن تصور المحكوم عليه ، فيتوقّف تصوّر كلّ على تصوّر الآخر ، لكن لا دور هنا ؛ لأنّ المتأخّر تصوّره عن تصوّر الفاعل هو رفع الفاعل والمراد الرّفع مطلقا وهو لا ينحصر في الفاعل ، وكذلك الكلام في نحو ذلك ولنا وجه آخر ظاهر ، وهو أنّ ذلك تعريف علميّ لا عمليّ ؛ أي إذا وجدت أسماء على هذه الصّفة فاعلم أنّه فاعل.

ولا يقال : التّعريف شامل لمرفوع كان والنّائب ؛ لأنّ كلاّ منهما جعله قسما على حدة ، وخصّه بباب ، وسمّاه باسم باعتبار تعريف السّلف إذ يكتفون بما أفادوا وباعتبار المبتدأ ، وإلاّ فليس من شأن التّعريف أن يتوقف على سابق أو لاحق يعلم به المراد على أنّ بعضا يسميهما فاعلين ، ويقال أيضا : إذا كان غير دالّ على الفعل اللّغوي بل على مجرّد الزّمان فلا يشكل بها تعريف المصنّف ولو كان الصّحيح أنّها تدلّ على الحدث بدليل أنّ لها مصدر ، أو المصدر يدلّ على الحدث المقصود بالفعل في قوله : المذكور قبله فعــله الفــعل الاصطلاحي وهو لفظ لا فعل لغوي وبعد فالمراد بالقبليّة : مطلق السّبق مع الاتّصال أو الانفصال بالمفعول أو غيره.

## [ أقسام الفاعل وأنواع الظاهر منه ]

**وهو على قسمين ظاهر و مضمر** : بجرّهما على الإبدال أو رفعهما على الخبريّة لمحذوف والمضمر جامد وضع لغائب مع اعتبار غيبته ، أو متكلّم باعتبار تكلّمه أو مخاطب باعتبار خطابه وخرج بجامد لفظ غائب ومتكلّم ومخاطب ، وخرج بغائب ومتكلّم ومخاطب الحروف الدّالة على الخطاب والتّكلّم والغيبة ، فإنّها للخطاب والتّكلّم والغيبة ، لا للمتكلّم والمخاطب والغائب.

---

(1) « الأصل أن يلي الفاعل الفعل ، لأنه منزّل منزل الجزء. وقد يجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمرا زيد. ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى وهذا نص عليه ابن السراج والجزولي والمتأخرون ونازعهم ابن الحاج في نقده على المقرّب ؛ بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الأغراض الواهية ، وبأن في العربية أحكاما كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر ، وعمرو ، فإن اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما ، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز : ضرب موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعينه انتهى.

فإن كان مع قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقا نحو: أكل الكمثرى موسى ، وأضنت سعدى الحمى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميرا غير محصور نحو: ضربني زيد. ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أم مفعولا ظاهرا أو ضميرا بإنّما نحو: إنما ضرب زيد عمرا.» ينظر الهمع ج115/1.

## [ أقسام الفاعل(1) وأنواع الظاهر منه ]

وخرجت بجامد الحروف الدّالة إن وقع لفظ جامد على اسم ، وهو أولى ؛ لأنّه الجنس القريب بخلاف اللّفظ ، فإنّه جنس بعيد ، فلو وقع لفظ الجامد عليه لخرجت إذا الحروف الدّالة بمتكلّم وخرج بالاعتبار الأسماء الظّاهرة المستعملة في الغيبة أو الحضور ، وخرج اسم الإشارة ؛ لأنّه ليس لمخاطب ولا لمتكلم ولا لغائب ؛ لكنّه لحاضر أشير إليه ، فافهم المراد.

والمضمرة (2): اسم مفعول مشتقّ من الإضمار من معنى الهزال ؛ لأنّ حروف الضّمائر قليلة غالبا ولأنّ غالب حروفه همسيّة خافية ، وأيضا الإضمار : الإخــفاء ودلالة الضّمير ضعيفة غالبا والضّعف يناسب الهزال ، ولا يخفى أنّ قول : زيدٌ قائم أوضح من قوله : أنا قائم ، فإنّه لا يفهم المراد بــ(أنا) إلاّ من عرف لمن الضّمير وهو زيد.

والظّاهر(3) خلاف المضمر فدخل في الظّاهر الموصولات وأسماء الشّرط والاستفهام والإشارة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات والنّكرة الناقصة نحو: مررت بمن معجب لك ، ومررت بما معجب لك ، والتّامّة نحو: أكرم رجلا ما ؛ لكن المراد هنا ماعدا أسماء الشّرط والاستفهام وأسماء الأفعال والأصوات ؛ لأنّها لا تكون فاعلا إلاّ عند من أجاز خروج أداة الاستفهام عن الصّدر ، فإنّه يجيز كون اسم الاستفهام فاعلا نحو : جاء من؟ بمعنى من جاء ؟

**فالظّاهر نحو [ قولك ]** :

**قام زيد** ، وقامت هند ، **ويقوم زيد** ، وتقوم هند ، **وقام الزّيدان** وقامت الهندان ، **ويقوم الزّيدان** ، وتقوم الهندان ، **وقام الزّيدون** وقامت الهندات وقام الزّيود ، وقامت الهنود **ويقوم الزّيدون** ، ويقوم الزيود ، وتقوم الهندات وتقوم الهنود ، **وقام أخوك ويقوم أخوك.**(4)

---

(1) « ينقسم الفاعل إلى قسمين : الأول الظاهر ، والثاني المضمر ، فأما الظاهر فــهو : ما يدل على معناه بدون حاجة إلى قرينة ، وأما المضمر فهــو: ما لا يدل على المراد منه إلا بقرينة تكلّم أو خطاب أو غيبة.» الهمع ج190/1.

(2) « الكوفيون يقولون الكنية والمكنّي ، والبصريون الضمير ، ولكونه ألفاظا محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه ، كما هو اللائق بكل معدود ، فنقول هو قسمان : متصل ، ومنفصل : فالأوّل تسعة ألفاظ : منها ما لا يقع إلاّ مرفوعا ، وهو خمسة ألفاظ : التاء المفردة ، النون المفردة ، الواو لجمع الذكور ، الألف للمثنى ، والياء للمخاطبة. » الهمع ج192/1.

(3) « والظاهر على أنواع : لأنه إما يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا جمعا سالما أو جمع تكسير ، وكل من هذه الأنواع الأربعة إما أن يكون مذكرا وإما أن يكون مؤنثا ؛ فهذه ثمانية أنواع . » ينظر التحفة السنيّة بشرح المقدمة الآجروميّة ، تأليف محمد محي الدين ، ص63.

(4) أضاف محمد محي الدين في شرحه للآجرومية قام الرّجال ، ويقوم الرجال ، وقام غلامي ، ويقوم غلامي ، وما أشبه. نفس المرجع السابق، ص63.

## [ أنواع الفاعل المضمر المنفصل ]

**والمضمر:** المنفصل[1] اثنا عشر نحو : ما قام إلاّ أنا ، وما قام إلاّ نحن ، وما قام إلاّ أنت ، وما قام إلاّ أنت ، وما قام إلاّ أنتما ، وما قام إلاّ أنتم ، وما قام إلاّ أنـــــتنّ وما قام إلاّ هو ، وما قام إلاّ هي ، وما قام إلاّ هما ، وما قام إلاّ هم ، وما قام إلاّ هنّ ، وإنّما قام أنا ، وإنّما قام نحن... الخ . و(أنا) جوابا لمن قال : من قام ؟ أي قمت ، فحذف العامل فانفصل الضّمير ، وذلك من موجبات الفصل[2]، ومنها العطف نحو قام زيد وأنا ، والوقوع بعد لام الفرق نحو : إن قام لأنا : أي أنّه قمت وقولهم : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه ؛ فاللاّم للفرق بين النّفي والإثبات وهي فاعل يشين والهاء بعد للسّكت ، وفصل الضّمير بعد لام الفرق يفيد الحصر.

## [ أنواع الفاعل المضمر المتّصل ]

**والمتّصل ثلاثة عشر نحو قولك :**

**ضربتُ :** بضم التّاء للمتكلّم مذكرا أو مؤنـــثا.

**وضربنا:** موضوع للمتكلّم ومن معه ، واستعماله للمتكلّم وحده مجاز ، وقيل : موضوع له أيضا وبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ؛ إذ هو معتبر على الصّحيح ولو كان ثانيها حرف علة ولشبهه بالحرف في المعنى ، فإنّه أشبه (يا)(إيّاي) بجامع مطلق التّكلّم ولا سيّما إذا استعمل(نا) للمتكلّم وحده.

---

(1) « المنفصل وهو نوعان: ما للرفع ، وما للنصب ، ولا يقع مجرورا ؛ فالأول ألفاظ أحدهما للمتكلم والثاني للمخاطب والثالث للغيبة . ، وما للنصب : وهو لفظ واحد وذلك (إيا) ويليه ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا أو تأنيثا.» الهمع ج200/1.

(2) من موجبات فصل الضمير: **أحدها:** أن يحصر بإنّما كقوله:

**أنا الذائد الحامي الذّيار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي**

**الثانية:** أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو.

**الثالثة:** أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كعجبت من ضربك هو. **الرابعة** : أن يضمر عامله : فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب .**الخامسة** : أن يؤخر عامله: كـ(إياك نعبد).**السادسة:** أن يكون عامله معنويا وهو لابتداء : أنت تقوم. **السابعة:** أن يكون عامله حرف نفي : (ما هنّ أمهاتهم ) [ المجادلة3].

**الثامنة** : أن يفصله متبوع : ( يخرجون الرسول وإيّاكم )[ الممتحنة1].

**التاسعة** : أن يلي واو (مع) : تكون وإياها بها مثلا بعدي. **العاشرة** : أن يلي (إلا) نحو: ما قام إلا أنا.

**الحادية عشر:** أن يلي (إما) نحو: قام إما أنا وإما أنت.

**الثانية عشر:** أن يلي اللام الفارقة : **إن وجدت الصديق حقا لإيّا ك فمرني، فلن أزال مطيعا**

**الثالثة عشر:** أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، إن اتحدا رتبة: علمتني ، وعلمتك إيّاي. ينظر همع الهوامع ج209/1 وما بعدها.

## [ أنواع الفاعل المضمر المتّصل ]

**وضربتَ** : للمخاطب بفتح التاء ، **وضربتِ** بكسرها للمخاطبة، وإنما ضمّت تاء المتكلّم ؛ لأنّه أشرف ، والضمّ أشرف الحركات[1] ، وفتحت تاء المخاطب وهو راجع لخفّة الفتح ، فأخذه المخاطب ولم يبق للمخاطبة إلاّ الكسر ، وأيضا في الكسر تسفّل ، فالمؤنث أولى به ؛ ولأنّ الياء تقع ضميرها والكسرة أليق بالياء ، ومن العرب من يلحقها ياء حرفا للخطاب فيقول :(ضربتي) .

والتاءات بُنين لشبـــههن بالحرف في الوضع على حـــرف ولشبههنّ بالحرف في المعنى فتاء المتكلّم أشبهت حرف التّكلّم كهمزة (أقوم) و ياء (إيّاي) وتاء المخاطب أشبهت تاء (تقوم) وكاف (إيّاك) و(ذلك) ، وتاء المخاطبة أشبهت تاء (تقوم) ، وتاء (تقومين) ؛ لأنّ المراد مجرّد الخطاب وكاف (إيّاك) و (ذلك) المكسورة والمفتوحة بجامع مجرّد الخطاب.

**وضربتُما** : للمخاطبـــين الاثنين و للمخاطبتين ، ومخاطب ومخاطبة ، ولغائـــب ومخاطب ولغائب ومخاطبة ، وللعكس أو لمخاطبة وغائبة تغليبا للخطاب وظاهر المصنّف أنّ الضّمير (تما) فهو مبني للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين ، ولشبهه بالحرف معنى ؛ فإنّه أشبه (كما) من إيّاكما وذلكما إذا قلنا : (كما) حرف واحد.

والتّحقيق أنّ الضّمير التّاء والميم زائدة[2] والألف علامة الاثنين ، وخصّت (الميم) بالزيادة لقربها من الواو و(الواو) حرف علّة ، وحرف العلّة أولى بالزيادة ، ولا سبيل لزيادة الألف لوجود الألف العلامة و(الياء) بعيدة من مقام التّثنية وجعلت (الميم) بدلا من الواو ؛ لأنّـــها أقـــبل الحـــركة من (الواو) وزيدت لئلا يتوهّم أنّ الألف إشباع ، والتّاء لواحد ، وقيل : خصّت بالزيادة ؛ لأنّها تكون في الجمع ، وهو قريب من التّثنية حتّى أنّه يطلق على التّثنية مجازا أو حقيقة قولان ، وقيل : الميم والألف معا علامة الاثنين وإذا قلنا : الضّمير التّاء فقدّر موجب بناء التّاء وإذا كان (ضربتما) للمخاطبين ، أو مخاطب وغائب أو لغائب ومخاطبة أو بالعكس ، فحقّ التّاء الفتح ، وإذا كان لمخاطبتين أو مخاطبة وغائبة فحقّها الكسر ، وضمّت في ذلك كلّه لأنّ الميم قريبة من الواو لأنهما شفويتان.

---

(1) « إنما ضُمت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة الفاعل المفرد ، وفتحت في خطاب المفرد المذكر وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقا بين المتكلم والمخاطب ، وخصوا المذكر بالفتح طلبا للتخفيف ؛ لأن خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث ولأن المذكر أشرف من المؤنث ، والفتح أشرف من الكسر فأعطي الأشرف للأشرف .» ينظر حاشية ابن الحاج ، ص70. والهمع ج190/1.

(2) « وزيدت الميم في المبنى لئلا يلتبس بخطاب المفرد المذكر ، إذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشبع فينشأ عنها ألف وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر ، ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بضرب الموضوع للمتكلم وحده ، إذ حركة التاء فيه وهي الضمة قد تشبع فينشأ عنها الواو .» ينظر حاشية ابن الحاج ،ص70.

## [ أنواع الفاعل المضمر المتّصل ]

**وضربتُم**[1] : لجماعة المخاطبين أو لمخاطب أو أكثر مع غائبين اثنين أو أكثر، أو لغائب ومخاطبتين أو أكثر ، أو لمخاطب أو أكثر مع مخاطبتين أو أكثر ، أو لمخاطبة أو مخاطبين أو أكثر ، أو لمتعددة من تلك الأنواع ، والبعض مخاطب والبعض غائب ، فإنّ المذكر يغلب على المؤنّث ، والمخاطب على الغائب.

وظاهر المصنّف أنّ(تُم) ضمير ، والتّحقيق أنّ الضّمير(التاء) و(الميم) علامة الجماعة ؛ أعني أنّها دليل على أنّ المراد بالتّاء الجماعة ، وهي جماعة المذكّر ؛ إذ لو كان جماعة المؤنّث لجعلت له علامة الإناث أيضا ، وحقّ التّاء الفتح وضمّت للميم[2] ، وعلى أنّ الضّمير(تم) فهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين أو في المعنى فإنّه أشبه(كم) في إيّاكم وذلكم والميم ساكنة ويجوز ضمّها أو تضمّ للسّاكن ، وتضمّ وتشبع لهمزة قطع ، ومنهم من يسكّنها معها وليست الواو هذه بعض الضّمير ؛ بل حرف زائد وكذا الميم بعد الكاف والهاء ، ويجب الواو إذا كان الضّمير المتّصل بعده ؛ كقولك : ضربتموه وأعطاكموه ، وسُمِع عن عثمان[3] :« أراهموني الباطل شيطانا » وعليه فيجوز(أعطاهموك) بتأخير الضّمير الأخص.

**وضربتُنّ**[4] : للمخاطبات أو الإناث بعضهنّ مخاطب وبعض غائب ، وظاهر المصنّف أنّ الضّمير(تنّ) ، فهي مبني للحمل على ما وضع على الحرف أو حرفين ولشبهه بكنّ من (إيّاكنّ) في المعنى و(ذلكنّ) ، والتّحقيق أنّ الضّمير (التّاء) و(النّون) المدغمة مبدلّة من (ميم) دالة على مطلق الجماعة ، وأنّها المراد بالتّاء والنّون الظّاهرة علامة على أنّ الجماعة إناث ، وقيل : النّونان علامة جماعة الإناث، وحق التّاء الكسر ، وضمّت للنون ؛ لأنّ النّون قريبة من الميم وبدل منها على الصّحيح والميم قريبة من الواو.

**وضَرَبَ** : للغائب نحو : زيد ضرب. وهو اصطلاحا : ماعدا المتـكلّم والمخاطب ولو كان حاضرا.

---

(1) « وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر ، ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بضرب الموضوع للمتكلم وحده ، إذ حركة التاء فيه وهي الضمة قد تشبع فينشأ عنها الواو.» حاشية ابن الحاج ، ص70.

(2) « وضمّت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا ». ينظر الهمع ج194/1.

(3) « إذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة، فإن اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الخص ، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو: الدرهم أعطيتكه ، فإن أخر الأخصّ تعين الفصل نحو: الدرهم أعطيته إيّاك وندر قول عثمان: — ويرجح أنه قول عثمان بن عفّان رضي الله عنه — : " أراهموني الباطلُ شيطانا " والقياس أرانيه . قال في شرح التّصريح : « والأصل أراهم الباطل إيّاي شيطانا » والمعنى : أرى الباطل القوم أنّي شيطان . ينظر الهمع ج212/1.

(4) « وزيدت النون المشدّدة في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكر قال جميع ذلك الرضي » . ينظر حاشية ابن الحاج ، ص70.

## [ أنواع الفاعل المضمر المتّصل ]

وضربَتْ : للغائبة كذلك والضّمير فيهما مستتر ، والمستتر متّصل على الصّحيح وقيل : لا متصل ولا منفصل ، والتّاء حرف تأنيث ، وزعم البعض[1] : أنّها ضمير؛ فإن جاء مرفوع بعدها فبدل منها ، وقد بسطت في غير هذا ، ما تجب فيه وما تجوز فيه ، وما تمنع فيه ، واذكر هنا أشياء يجب تأنيثها إذا تقدّمت ، وهي عين الشّمس ، وعين الماء ، وعين الوجه ، وغير ذلك والأذن والنّفس والدّلو والدّار والسّماء وقد تذكّر ، والسّن وقد تذكّر ، والكتف وجهــنّم والسّعير وعقرب والأرض والإست[2] والعضد والجحيم والنّار والعصا والريح وقد تذكر ، ولظى واليد والقول والفردوس والفلك والعروض والذّراع قيل وثعلب وأرنب والقبر والحقّ تذكيره لا بتأويل والفرس والبئــر والفخذ عضوا أو جمعا من الناس ، قيل : ونهر والدّرع الّتي للقتــال ، والقـــدم والكبد والكرش و سقر والحرب والنّعل وتذكر أيضا ، والقوس و النبل والكأس والشّمس والعنكبوت والموسى واليمين يدا أو حلفا والشّمال واليسار والأصبع والــرّجل والسّــراويل والضبع والكف والسّاق والظّاهر جواز التّذكير في ذلك بتأويل الموضع ، والعضو وغيرهما ، وأنّثوا المخّ والفأس والورك والقوس والمنجنيق.

وأجازوا وجهين في المسك والحال والقدر والعجز واللّيث والطّريق والسّبيل ونحوهما والسّرّى والعنق واللّسان والضّحى والسّلاح والقفا والرّحم والسّلطان بمعنى القوّة قيل ، والسّكين والسّلطان بمعنى الملك وبكسر اللاّم ، ويذكّر الرّأس والجبين والفم والثّغر والكعب والمنخر والسّن وقد يؤنّث والبطن والظّهر والنّاب والثّدي والشّبر والباع والذّقــن و النّاجد[3] وعن بعض ويجب تأنيث السّاق والسّن والكبد والعقب.

وضربَا : لغائبين أو غائب وغائبة ، وأمّا ضربتا فألفه ألف ضربا ، ولكن زيد فيه تاء التأنيث لغائبتين ، وفتحت للألف فإن عُدّ ، فالضّمائر المتّصلة والواقعة فاعلا أربعة عشر ولا يحسن عدّه كما لا نعدّ في وجوه (ضربتما).

وضربُوا : للغائبين بكسر الباء أو الغائب أو أكثر مع غائبتين أو أكثر أو لغائبة أو أكثر مع غائبين أو أكثر ، وفي الإطناب بهذه العبارة تلويح إلى أن يكون الأكثر الذّكور والأقل الإناث أو العكس ، وقد تطلق على اثنين مجازا وقيل : حقيقة فألف ضربا أو ضربوا بنيا لشبههما بالحرف في الوضع على حرف واحد و لشبه الألف (ألف) قاما رجلان المجعولة علامة ، والواو (واو) قاموا رجال.

---

(1) « ففي ضربت ضمير مستتر تقديره (هي) عائد على هند مرفوع المحل على الفاعليّة ، والتاء الساكنة المتصلة بالفاعل دال على تأنيث الفاعل .» ينظر حاشية ابن الحاج ، ص71.

(2) الإست : الأصل ، والأساس ، السّافلة / ينظر لسان العرب ج1/ص213.

## [ أنواع الفاعل المضمر المتّصل ]

المجعولة علامة في المعنى والوضع ولشبههما حروف الغيبة في إيّاهما وإيّاهم وإذا استعملا في الخطاب أشبها حروف الخطاب ، وكذلك إذا اتّصلا بالأمر أو المضارع وقال الأخفش : واو الجمع حرف والفاعل مستتر وكذا المازني(1).

**وضَرَبْنَ** : للغائبات وبنيت النّون لشبهها بالحرف في الوضع على حرف واحد أو لشبهها في المعنى (بهنّ) في إياهنّ ، وقد تستعمل هذه النّون في الذّكور كقوله : ويرجعن من دارين بجرّ الحقائب(2) وقد يقال : النّون للجماعات فليست بمعنى الواو. والثّالث عشر نحو : تضربين واضربي ونحو : ﴿ فكلي واشربي وقرّي عينا ﴾(3) فالياءات الخمس ضمائر فواعل مبنيّة لشبههنّ بالحرف في الوضع على حرف واحد ولشبههنّ في الخطاب بكاف (إيّاك) و(ذلك) المكسورة ، والواو إنّما وضع للذكور وحدهم واستعماله فيهم مع غيرهم تغليب.

## [ النّائب عن الفاعل ]

**باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله** : للعلم به أو للجهل به أو للإبهام أو لتعظيمه عن ذكره مع المفعول ، أو تعظيم المفعول عن ذكره معه ، أو لصون الفاعل عن المقام وتنـــزيهه عنه ، أو لتنـــزيه المقام عنه ، أو لتنـــزيه اللّسان عنه ، أو تنـــزيهه عن السامع أو تنـــزيه السّامع عنه أو لعدم تعلّق الغرض به ، أو للخوف منه ، أو من غيره أو عليه ، أو على غيره أو للوزن أو للسّجع أو للقافية أو للإيجاز ، واشترط المعانيون القرينة في الحذف للإيجاز أو غير ذلك ممّا يذكر في كتب المعاني ، و لك في الجهل والإبهام ونحوهما أن تذكره باسم عام ؛ كسأل سائل زيدا أو أكرمه رجل ؛ فإنّ ذلك وقولك : سُئل زيد وأُكرم زيد بالبناء للمفعول سواء.

---

(1) هو أبو عثمان بكر بن محمد ولد بالبصرة ونشأ في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم وهو تلميذ الأخفش سعيد بن مسعدة تصانيف منها: "علل النحو"، "ما تلحن فيه العامة" ، "الديباج في جوامع كتاب سيبويه". ينظر بغية الوعاة ج463/1. ومعجم الأدباء 107/7.

(2) موجود في شرح ابن عقيل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مج138/1. وقطر الندى نفس المحقق ص133. وهو عجز بيت لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا.

والبيت كاملا : **يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافا عِيَابُهم ويَرجِعْنَ من دَارين بُجْرَ الحقائبِ**

**اللغة** :"الدّهنا: يقصر ويمد : موضع معروف لبني تميم . "عيابهم" العياب جمع عيبة وهي وعاء الثياب . "دارين " قرية بالبحرين مشهورة بالمسك وفيها سوق "بجر" بضم فسكون جمع بجراء وهي الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة وهي العيبة أيضا.

**المعنى** : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها ولكنّهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت.

**الشاهد فيه** : " يرجعن " فعل وفاعل ، والتّعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد التّحقير.

(3) سورة مريم ، آية 26 .

## [ النائب عن الفاعل ]

ولا يخفى أنّه لا يشترط في الغرض من الشّيء أن لا يحصل من غيره فتلك طريق وهذه طريق فكما يحصل عدم البيان بالبناء للمفعول ، يحصل بالبناء للفاعل المبهم ؛ كما مثّلت والأولى أولى للاختصار ويسمّى أيضا مفعولا لم يسمّ فاعله ومفعولا لما لم يسمّ فاعله وما واقعة على الفعل .

**وهو الاسم** صريحا أو بالتأويل مذكورا أو مستترا جوازا أو وجوبا أو محذوفا للضرورة أو للالتقاء الساكنين ، وجاز حذفه عند الكسائي لدليل[1] ، وفي كونه جملة خلف ، وذلك كلّه على حدّ ما مرّ في الفاعل المرفوع لفظا أو تقديرا أو محلاّ بماض أو مضارع أو اسم مفعول ، أو ما تضمّن معناه كالنّسب نحو : زيد قرشي أبواه ؛ إذا قيل : معناه منسوب أبواه إلى قريش ، وإن أعتبر معنى منتسب أبواه إليهم ؛ كان أبواه فاعلا ؛ وكالمصدر إذا اعتبر عن حرف مصدر وفعل مبني للمفعول نحو : أعجبني بيعٌ عبد بتنوين (بيع) ، ورفع (عبد) ؛ أي أن يباع عبد ، أو إن بيع عبد ، ولا يرفعه الفعل الجامد والأمر واسم الفاعل والظّرف والجار والمجرور وغير ذلك ممّا يرفع الفاعل ، وفي تقديمه ما مرّ في تقديم الفاعل وقال بعض : بجوازه إن كان جارا و مجرورا وقيل : رافعه الإسناد.

**الّذي لم يذكر معه فاعله** : ولا يردّ عليه أنبت الرّبيع البقل . فإنّ الرّبيع ولو كان مرفوعا لم يذكر معه فاعله هو فاعل لا نائب ؛ لكنّه مجاز حقيقته : أنبت الله البقل في الرّبيع ، أو أنبت الله البقل بالرّبيع ؛ أي بالمطر وذلك إذا قاله : موحّد أو مشرك بأن الخالق الله عزّ وجل ، والفاعل يقال : أنّه فاعل للرّبيع ؛ بمعنى أنّه فعل فيه الإنبات أو به كما رأيت ؛ فإنّ الإنبات لمّا كان في الرّبيع أو به صار الرّبيع مفعولا به توصّل إليه بالجار أو الظرفية ؛ كما يقال زيد : في مررت بزيد مفعولا به توصّل إليه بالباء ، والمفعول الصّريح هو البقل فأفهم.

ومراده بالمفعول كلّ ما ينوب عن الفاعل وقيل[2] : أراد المفعول به ؛ لأنّه الأصل و ينوب الجار والمجرور إذا لم يلزم الجار طريقة (كمذ ومنذ وربّ) وحروف القسم والاستثناء و(حتّى) فمذ ومنذ مختصان بالزّمان وربّ بالنّكرة مع أنّ لها الصّدر أيضا ، وحروف القسم بالقسم ، والتّاء منها بالله على ما مرّ ، وتختصّ هي والواو واللاّم وحتّى بالظّاهر.

---

(1) سبقت الإشارة إلى المسألة في الصفحة 132 من قسم التّحقيق.

(2) « الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل ، وإذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه ، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة ،واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصرّف نحو: جلس عندك ، ولا ركب سحرٌ ؛ لئلا تخرجهما عما استقرّ لهما في لسان العرب من لزوم النّصب ، وكالمصادر التي لا تتصرّف نحو: معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ الله ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف والمصدر والجار والمجرور ؛ فلا تقول: سِير وقت ، ولا ضُرب ضرب ، ولا جلس في دار؛ لأنّه لا فائدة منه .» ينظر شرح ابن عقيل(تح ، محمد محي الدين) ج93/1.

## [ النائب عن الفاعل ]

ولا ينوب الجار والمجرور إن كان الجار على التّعليل ، واختلف في نيابة الجار والمجرور في نحو : خرج زيد بالثّوب . وينوب المجرور بزائد ، وينوب الظّرف والمصدر واسمه المختصّة المتصرّفة لا المبهم ، والذي لا يتصرّف فالمبهم من المصادر كالذي لا يفيد عددا ولا هيئة ، ومن الظّرف ما لا يختص بمدّة أو موضع كفرسخ ، ووقت.

وأجاز بعضهم(1) نيابتهما نحو : ضرب ضرب وجلس عندك بنصبه ، والمحل رفع ولا ينوب شيء من ذلك مع وجود المفعول به قياسا خلافا لبعض(2) وأولى بعده المصدر وقيل : الظّرف وقيل : الجار والمجرور وعن الجمهور أنّ النّائب (المجرور) وحده دون الجار.

**فإن كان الفعل المبني للمفعول** ويقال له : المبني لما لم يسمّ فاعله ، وفعل ما لم يسم فاعله والأول أولى لأنّ ما بعده أطول ، و(ما) عائدة للمفعول ولا يرد (قلّ ما) و(طال ما) ، و(كثر ما) على قول من لم يجعل لها فاعلا ؛ لأنّه ليس لهنّ فاعل أصلا فضلا عن أن يقال : لم يسمّ فاعله. هذا هو التّحقيق ، ويقال أيضا : المبني للمجهول ولو لم يجهل ؛ لأنّه ممكن الجهل ، أو لأنّ معنى الجهل أنّه لم ينص عليه.

**ماضيا ضُمّ أوله** : لفظا أو تقديرا ، **وكُسر ما قبل آخره** : لفظا أو تقديرا نحو : قيل وبيع : أصلهما (قُوِل) و(بُيِع) ؛ بضمّ أوّلهما وكسر ثانيهما نقلت كسرة الواو والياء لثقلهما عليهما إلى القاف والباء بعد حذف حركتهما ، وقلبت الواو (ياء) لسكونها بعد كسرة فذلك ضمّ وكسر مقدّران وممّا يقدّر فيه الكسرة (ضُرْب) بضمّ الضّاد وإسكان الرّاء ، وهذا جائز في الصّحيح .

والمعتل نحو : قول و بوع ؛ بإبدال الياء واوا وإذا قلت : بيع ، وقيل جاز إخلاص الكسر وجاز إشمامه بضمّة مقدّما جزء الكسر أو الضّمّ قولان ، وجاز في المضاعف الضّم ، والكسر والإشمام نحو : (ردّ) بضمّ الرّاء وكسرها أو إشمامها ؛ فإذا كسرت أو أشممت فالضّمّة لم تظهر إلاّ بعضها في الإشمام.

---

(1)« مذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود ؛ تقدّم أو تأخر ، فتقول : ضُرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضربٌ شديدٌ، وكذلك الباقي ؛ واستـــدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر : ﴿ ليُـــجزي قوما بما كانوا يكســـبون ﴾ [ الجاثية14] . وقول الشاعر : **لم يُعْن بالعلياء إلاّ سيّدا ولا شفى ذا الغيّ إلاّ ذو هُدَى**

ومذهب البصريين ــ إلا الأخفش ــ أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله : مفعول به ، ومصدر ، وظرف وجار ومجرور تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل ؛ فتقول : ضُرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره ، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول .»

« ومذهب الأخفش أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما فتقول : ضُرب في الدّار زيدٌ وضُرب في الدّار زيداً ، وإن لم يتقدم تعيّن إقامة المفعول به نحو: ضُرب زيدٌ في الدار ؛ فلا يجوز ضُرّ زيدا في الدّار .» ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين ، مج95/1،94 ، وقطر الندى ص190.

وعلى كلّ حال فكسر ما قبل آخره مقدّرا أصله (ردد) بكسر الدّال نقلت إلى الرّاء بعد حذف ضمّتها ، أو حذفت وبقيت الرّاء مضمومة ، أو تشمّم وأدغمت الدّال في الدّال ، وإذا اعتلت اللاّم جاز إسكان ما قبل الرّاء وفتح الميم ، وإن كان الفعل بوزن (افتعل) ، أو(انفعل) ، واعتلت عينه جاز الكسر والضمّ والإشمام فيما قبل عينه نحو : اختير وانقيد ؛ بكسر التّاء والقاف نقلا من الحرف بعدهما وبالإشمام و اختـــور و انقود بضمّهما وإسكان الواو ؛ والواو في (اختور) عن ياء لضم ما قبلها والياء في (انقيد) عن واو لكسر ما قبلها والهمزة تابع لتاء (افتعل) وفاء (انفعل) ، وإذا كان أوّل الماضي (تاء) زائدة وكان خماسيا ضمّ معهما تاليها ، وإن كان أوّله همزة ضمّ معها ثالثه وإذا اتّصل الرّفع المتحرّك بنحو : قيل وبيع ؛ جاز فيه أن يقال: قلت ؛ بكسر القاف وبضمّها على لغة (قول) بمعنى ذُكرت بالبناء للمفعول أو بالإشمام و(بعت) بكسر الباء أو بالإشمام وضمّها على لغة (بوع) ، ومنع بعضهم إخلاص الضمّ في باب (قلت) ، والكسر في باب (بعت) خوف اللّبس بالفعل والفاعل ، وهو أحسن لأنّ للعرب غرضا في الإجمال ، وهو أن لا يتبيّن المراد في الإلباس وهو إيهام خلاف المراد.

**وإن كان مضارعا ضمّ أوله وفتح ما قبل آخره** : لفظا أو تقديرا ؛ كيرد ويستحق أصلهما يردد ويستحقق ؛ نقل فتح الدّال والقاف الأولين للسّاكن قبلهما ، وادغما فيما بعدهما ، و كيقال ويباع وينقاد ويختار ويستعان ؛ الأصل : (يُقْوَل) و(يُبْيَع) و (يُنْقَوَد) له و(يُخْتَيَــر ) و(يُسْتَعْوَن) بفتح الواو والياء وإسكان ما قبلهما نقل الفتح للسّاكن قبلهما فقلبت ألفين لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما.

وأولى من ذلك أنّه استثقل عدم النّقل فخفّف بقلب الواو أو الياء ألفا بعد إسقاط حركتها إلى ما قبلها ، إذ لا يتصوّر قلبها حرفا ساكنا مع تحرّكها ، وإلاّ كان ما تقلب إليه متحركا مع أنّه لا يتحرّك وهو الألف ؛ إلاّ (يختير) و (ينقود) فلا نقل فيهما ؛ لعدم سكون ما قبل الواو والياء فيهما ولكن قلبتا ألفين لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما ، وإذا كان أوّل المضارع المبنيّ للفاعل مضموما وبني للمفعول فالضمّة في أوّله غير الضمّة المذكورة ، وإذا كان ما قبل آخر مضارع مبني للفاعل مفتوحا ، وبني للمفعول فالفتح فيه فتح آخر ، وإذا كان ما قبل آخر الماضي مكسورا وبني للمفعول فالكسرة فيه كسر آخر.

---

(1) في الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول ثلاث لغات : إخلاص الكسر في الفاء ، والإشمام فيها والعمل في الفعل فيما مرّ ، الثالثة : إخلاص الضم ، فتقول في قال وباع : (قول) و (بيع) ؛ استثقلت الكسرة تحت العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة في الأول ، وقلبت الياء واوا في الثاني فصار (بُوع) وإلى اللّغات الثّلاث أشار في الألفية بقوله :

**واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل**

حاشية ابن الحاج ، ص73.

## [ النائب عن الفاعل ]

وتحقيق ذلك[1] أنّ وزن كل فعل يدلّ على زمانه فحركات الماضي وسكونه تدلّ على الزّمان الماضي ، وحركات المضارع وسكونه تدلّ على الحال والاستقبال ؛ أعني وضعت لذلك ولو احتاجت لها يعينها لذلك ، وحركات الأمر وسكونه تدلّ على الاستقبال ، وإذا بني الماضي أو المضارع للمفعول دلّ على الزّمان بما ذكر ، ودلّ أيضا على نيابة النائب .

## [ أقسام نائب الفاعل ]

**وهو على قسمين : ظاهر ومضمر ، فالظّاهر نحو قولك : ضُرِب زيد ويُضرَب زيد من الثّلاثي وأُكرِم عمرٌو ويُكرَم عمرٌو** من الرّباعي بزيادة همزة القطع ، وتزاد الواو خطا بعد عمرو ؛ بفتح العين وإسكان الميم رفعا وجرّا مطلقا ونصبا حيث لم ينوّن فرقا بينه وبين عمر بضمّ العين وفتح الميم نحو : أكرمت عمرو بن زيد ؛ وإذا لم يكن لبس لقرينة ما فلا تكتب الواو ؛ كما إذا كان الوزن يقبل إسكان الميم لا حركتها ، وكما تدلّ عليه القافية إذا كان فيها أواخر السّجعة .

وتلك الواو قالوا : أنّها مسروقة من داود ، وهي الثّانية ، فصار يكتب بواو واحدة وهذا على سبيل المطارحة [2] لا حقيقة ، ولتلك السّرقة قالوا : ضرب زيد عمرا أو قد قيل في ذلك:

إنّــما كان ضرب زيد لعمــر  في اصطلاح النّحاة قولا ورســـما

أنّ داود قـــال يا زيد عمـــر  أخذ الواو من حـــروفي ظلـــــما

فاجتهد في خلاص حقّي منـــه  واضربنه على التلازم[3] حتـــــما[4]

بفتح همزة أنّ على تقدير حرف التّعليل ؛ أي لأنّ داود ، وإنما ضمّ أوّل الماضي وكسر ما قبل آخره ؛ فرقا بينه وبين المبني للفاعل ، ولو كسر الأوّل وضمّ الثّاني لحصل الفرق ؛ لكنّه يثقل، وفي الوجهين بعد عن أوزان الاسم ، وغير الثّلاثي لا يثقل فيه الانتقال من الكسر إلى الضمّ لوجود الفصل ، وحمل على الثّلاثي فلا يوجد ذلك فيه متّصلا .

---

(1) « سكت عن في فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى للمفعول ذلك أنّ الأمر يدل على الإنشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان مما يؤدي إلى فساد المعنى .» ينظر حاشية ابن الحاج ، ص73.

(2) المطارحة : طارح ، مطارحة (ه) الكلام أو الشّعر أو الغناء : ناظره وجاوبه فيه .والمطارحات مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الذّهن . ينظر الأشباه والنّظائر ج2/ص07 ، والمنجد في اللّغة والأعلام ص463.

(3) التلازم : الفصل في القضيّة . ينظر المرجع السابق.

(4) قال ابن هشام في المغني « أراد بعمرو الكناية عن المتزيّد الآخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط ؛ فإنّ عمرا قد أخذ الواو في الخط في الرّفع والجر ، وليست داخلة في هجائه، ومن ثم نسب الشّعراء إلحاقها له إلى الظلم» قال الشّاعر :

**أيّها المدّعي سليما سفّاها  ليست منها ولا ملامة ظـــُفُرِ**

**إنّما أنت من سليم كـــواو  ألحقت في الهجاء ظلما بعــمرو**

## [ أقسام نائب الفاعل ]

وقد يوجد مفصول كلغة من يكسر همزة أمر الثّلاثي المضموم وسط ذلك الأمر بلا عارض نحو : (اِدخُل) بكسر الهمزة وضمّ (الخاء) ؛ فإنّه رباعي بهمزة الوصل ، والأفصح ضمّ همزته .

وكخِرفُع[1] في الأسماء بكسر (الخاء) وضمّ الفاء ، وكذلك ضمّ أوّل المضارع وفتح ما قبل آخره فرقا ، ولم يكسر ما قبل الآخر ؛ لما علمت من الفرق بين المضارع المبني للفاعل ، أو المضارع المبني للمفعول ؛ وليعتدل الضمّ بالفتح ؛ لأنّ المضارع أثقل من الماضي فلا يعارض بالمضارع المبني للفاعل بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره ؛ لأنّ المبني للمفعول أثقل من المبني للفاعل ؛ لأنّه يدلّ على مل يدلّ عليه المبني للفاعل.

**والمضمر المنفصل اثنا عشر نحو** : ما ضرب إلا أنا ، والمتّصل ثلاثة عشر ، أو أربعة عشر على حدّ ما مرّ في الفاعل نحو : تُضرَبين ، وإذا زدنا أُكرِم ونُكرَم وتُكرَم أنت أوهي ويُكرَمن وتُكرَمن ، والزيدان يُنصران ، والزيدون ينصرون ، وأنتم تنصرون زاد العدد في الفاعل والنّائب وكأنّ المصنّف لم يعدد ما يتّصل بالمضارع ؛ لأنّه هو الذي يتّصل بالماضي فالمستتر في (أكرم) هو المتّصل في (ضربت) ، والنّون في (يكرمن) هي النون في (ضربن) ، والياء في (تكرمين) كالتاء في (ضربت) ، وألف (ينصران) هو ألف (ضربا) ، وواو (ينصرون) هو واو (ضربوا) بالبناء للمفعول في ذلك كله.

**نحو قولك : ضُرِبتُ وضُرِبنا وضُرِبتَ وضُرِبتِ** ، قال بعض : سكنت تاء التّأنيث وحرّكت تاء الفاعل وتاء النّائب فرقا ولو عكس لم يكن فرق بين المتكلّم والمخاطب والمخاطبة ؛ ولأنّ تاء التّأنيث حرف فهي أولى بالسكون وعن بعضهم[2] : أنّ (تاء) المتكلّم ضمّت لأنّها في محل رفع ومعنى كون المبني في محل رفع ؛ أنّه في موضع لو كان فيه معرب لكان مرفوعا وكذا نصبا وجرا ، وكذا معنى كون الجملة في محل كذا ، وفتحت تاء المخاطب إذ لم يكن الضّم للبس ، والفتح أخف فأخذه والمخاطب كأنّه مفعول ففتحت وكسرت تاء المخاطبة لما مرّ في الفاعل ؛ ولو فتحت لوقع اللّبس.

**وضُرِبتُما وضُرِبتُم وضُرِبتُنَّ** قيل: لم يفرّقوا بين المخاطب والمخاطبة في المثنّى ؛ لأنّ الأصل في الضّمائر (المرفوع) والأصل منه المتّصل الغائب لكثرته وقوعا ، وقد اتّحد لفظ تثنيته إذ لا لبس لوجود التاء نحو : ضربا وضربتا فحمل الباقي عليها ويردّه أن الألف ولو اتّحد لكن التّاء فارقة والمشهور أنّ الأصل المتكلّم فالمخاطب والغائب أخر ، وقال ابن الحاجب : أُغتفر اللّبس لقلّة المثنى بخلاف المفرد والجمع.

---

(1) خرفع : عن ابن جني :القطن ، وقيل : هو القطن الذي يفسد في براعمه ، وقيل هو ثمر العَشَرِ وله جلدة رقيقة إذا انشقت عنه ظهر منه مثل القطن . ينظر لسان العرب ، باب خرف / ج15/ص1141.

(2) « ضمير المرفوع المتصل التاء ، وإنما خصت " التاء" به لأنهم حين أرادوا حرفا يكون علامة على الاسم =

## [ أقسام نائب الفاعل ]

**وضُرِب وضُرِبَت وضُرِباَ** : ومثله ضربتا في التأنيث .

**وضُرِبُوا وضُرِبْنَ** : قيل خصوا المذكر بالواو والمؤنث بالنون ؛ لأن الواو أقعد ؛ لأنّها من حروف المد واللين والمذكر متقدم لأن شيئا مذكر يدخل تحته كل موجود مذكر أو مؤنث والعام أصل للخاص ولأن المذكر لا يفتقر لعلامة وزادوا في خطاب الذكور ميما لأنها أقرب للواو فلو زادوا واوا لالتبس بالمتكلم إذا حذفت للساكن والواو ضمير هم في الغيبة والخطاب وجعلوا في خطاب الإناث النون ؛ لأنّها ضمير هنّ في الغيبة والخطاب نحو: قمن يا هندات والهندات قمن واقتصروا على نون واحدة في الغيبة كما اقتصروا على الواو في الغائبين كذا قيل.(2)

---

= الظاهر المستغنى عن ذكره كان أولى الحروف بذلك حرفا من الاسم ، والاسم يختلف ، فأخذوا من الاسم ما لا تختلف فيه الأسماء في حال الرّفع ، وهي الضّمة ، والضّمّة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واوا ز ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها ، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقا بين المتكلم والمخاطب المؤنث والمخاطب المذكر فجعلوا "التاء " مكان الواو لقربها من مخرجها فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في التاء. » «» ينظر كتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق إبراهيم حسن البنا، ص221.

(2) « والنّون المشدّدة علامة الإناث المخاطبات ، والحاصل أنّ الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر وأن التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله ؛ إلا أنّها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تميز كل منهما عن الآخر ، فضموها في المتكلم ، وفتحوها في المخاطب المذكر ، وكسروها في المخاطبة المؤنثة ، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى مطلقا ، والميم وحدها في خطاب الجمع في التّذكير ، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث ، ومناسبة كل بما اختص به تطلب المطولات هذا كله في الحاضر. » ينظر حاشية ابن الحاج ، ص 72.

---

(2) انتهى تحقيق القسم الأول من المخطوطة عند قول الشّارح : **باب المبتدأ**. وبعده يبدأ تحقيق القسم الثاني ودراسته لزميل في كتاب آخر.

# الخاتـــمة

تمّ بعون الله وحسن توفيقه دراسة وتحقيق الجزء الأوّل من كتاب المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة للشيخ أمحمد بن يوسف اطفيش [ ت1332هـ] عليه رحمة الله .

لست أزعم أنّ الشّيخ اطفيش في شرحه لمتن الآجروميّة أتى بنحو جديد ، ولا أنّه أدخل إصلاحا في النّحو ممّا يتطلبه الجيل الحاضر الذي يميل إلى التّبسيط كثيرا في قواعد هذا العلم ، ولكنّ الذي عمله الشّيخ هوأنّه عمد إلى طريقة بعض أوائل النّحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعد النّحو والنّظر إليه على أنّه علم ذو قوانين محكمة فتوسّع فيها ومزجها بشيء من المنطق ، وكان همّه الأكبر أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقلّ ما يمكن من الألفاظ.

ولا أظنّ أنّ شرحه يقل عن أكثر مؤلفات من قبله من النّحويين استيعابا رغم صغر ولطف متن الآجروميّة ، حيث :

ــ أنّه اشتمل على تحقيقات نحويّة في كثير من المسائل النّحوية والتي كان يشير إليها بعبارة : «هذا هو التّحقيق» ، وقد أشار الشّارح في مقدّمته أنّه سمّاه " المسائل التحقيقيّة " إذ أحصيت أكثر من ثلاثين تحقيقا في الجزء الأول من الكتاب ، ولعلّه كان السّبب الوجيه في تسميته بهذا الاسم ؛ حيث أنّه يعرض في كل مسألة منها آراء لنحويين سبقوه ، ويرجّح للرأي الّذي يراه هو أو غيره صوابا.

ــ شرحه لا يخلو من الشّواهد النّثريّة (قرآن ، قراءات ، أحاديث نبويّة شريفة) وهذا دليل على أنّه من المتأثـرين بالمتأخرين الّذين يجـوّزون الاستشهاد به حتّى وإن اختلفت روايته ، كما جـاء في حديث " اللهمّ أيد الإسلام بأحد العمرين" أو " بأحد الرجلين "[1] ورغم عدم ورود الحديث في الصّحيحين.

أمّا شواهده الشّعريّة فأغلبها ينتمي إلى عصر الاحتجاج ، باستثناء ما ورد منها كأمثلة تجمع أحكاما أو شروطا في مسألة من مسائل النّحو الّتي درج النّحاة على إيرادها وتوضيحها.

أمّا الأمثال فلا نكاد نجد لها أثرا يذكر في شرحه ، كما نجد القليل من أقوال العرب ، أحصيت منها سبعة لا أكثر ، ولعلّ السّبب يرجع دائما إلى أنّ الكتاب موجّه إلى المبتدئين كما قيل.

ــ في الشّرح قيمة نحويّة كونه تعرّض لأغلب أبواب النّحو ، وصرفيّة بتعرّضه لمواضيع كالقلب والاشتقاق .. ولغويّة كونه يتعرّض في بعض الأحيان إلى لغات العرب مع ذكر ما بينها من اختلافات مع كثير من الشّرح.

ــ كما يوجد في شرحه قيمة أدبيّة زادت في شرحه جمالا ؛ كالألغاز الشعريّة ، وكسرقة واو عمرو وهي من قبيل المطارحات الأدبيـّة[2].

وقيمة فلسفيّة كون شرحه لا يخلو من مواقف الجدل تماما كما كان يفعل ابن الأنباري في قضايا الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة ممّا يضفي على شرحه شيئا من البرهان والحجّة.

---

(1) ينظر قسم التحقيق ، ص 80.

(2) ينظر قسم التّحقيق ، ص 68، 120، 144.

ـ اعتمد منهج السّيوطي في الهمع ، وهو عرض الآراء وترجيح الرأي الذي يراه هو أيضا صوابا أو غيره ، حيث أشار إلى منهجه بقوله « فإنّ التّطويل قد أخذنا منه حظّنا ، وأمّا الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشّروع فيهما ؛ تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرومية شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك ، وربّما ذكرت أكثر ، وسمّيته بالمسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجرومية »[1].

ـ اتّبع منهج المدرسة البغداديّة ، حيث أنّه أخذ من كل مدرسة رأيا يساند ما ذهب إليه هو، وقد ساعده تأخره كما ساعد غيره في تحصيل الكثير من الآراء والاستفادة منها.

ـ لم يكن كوفيا ، ولو أنّه استعمل بعض مصطلحاتهم كالخفض ، والأمر المجزوم والدّليل ما تمّ عرضه في قسم الدّراسة من أنّه كان ينتقي من كل الآراء.

ـ كان مجاريا لابن آجروم في ورود بعض مصطلحاته ، ومساندة بعض آرائه دون مناقشتها في بعض المرات ، أو محاولة إيجاد ما يبررها.

ـ لم يتناول الحدود النّحويّة ، وإنّما كان يكتفي بالتعريف لغة واصطلاحا، مثلما ما فعل في تعريف الإعراب والقسم.

ـ كذلك تردّد في ثنايا شرحه بعض الخلافات النّحويّة بين البصريين والكوفيين كذكر مسألة اشتقاق الاسم والفعل والمصدر.

ـ كان ميّالا للتّطويل وكثرة التّعليل ، ومهما يكن من تطويل فلا ضير عند النّحاة القدماء ؛ لأنّهم كانوا ينتهجون هذا النّهج في التّأليف رغم تصريحه الواضح في شرحه أنّه لم يكن من المولعين بالتّقليد .

ـ لم تكن له آراء خاصّة انفرد بها ، فهو إمّا مؤيّدا أو رافضا للرأي في مسألة من المسائل أو عارضا للآراء دون مناقشتها في بعض الأحيان ، كما كان بين شرحه لمتن الآجروميّة وبين حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الحظ الأوفر لمصادر الشّيخ ، فالقارئ للكتاب يلحظ تشابها في الأسلوب والشّواهد والآراء النّحويّة.

ـ تردّد في ثنايا شرحه الكثير من أعلام النّحو ؛ ممّا يدلّ على أنّ الشيخ كان كثير الاطّلاع على ما خلّفه من سبقه في هذا العلم ، ومن ثمّ يعطي الشّرح قيمة علميّة ، كونه حلقة في وصل السّابق باللّاحق.

وفي الختام أرجو من الله أن أكون قد وفقت إلى حدّ ما في دراسة وتحقيق هذا المخطوط ؛ الّذي حصل لي شرف تحقيقه وإخراجه في حلّته هذه بما استطعت من قوّة ، فإن أخطأت فمن نفسي ومن الشّيطان وإن وفقت فمن الله وحده فهو الموفق لكل خير ، كما لا يفوتني مرّة ثانية أن أشكر كلّ من مدّ لنا يد المساعدة ، وأخصّ بالذّكر الأستاذ المشرف لبوخ بوجملين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

(1) قسم التحقيق ، ص43.

# ملحق الفهارس

بسم الله الرحمن الرحيم

# فهرس الآيات القرآنيّة

# فهرس الأحاديث وأقوال العرب

الحديث الصفحة



## من أقوال العرب

# فهرس الشواهد الشعريّة

## قافية الــراء

أيّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا    لم تدرك الأمن منّا لم تــــزل حذرا

البيت من البسيط (بلا نسبة) 122

في أيّ يوميّ من الموت أفر    أيــــوم لم يقــــدّر أم يــوم قــدر

البيت من الرجز وهو لعلي بن أبي طالب 117

لولا فوارس من نعم وأسرتهم    يوم الصّـــليفاء لم يوفون بالجـــار

البيت من البسيط (بلا نسبة) 94 ، 116

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا    صددت وطبت النّفس يا قيس عن عمرو

البيت من الطويل وهو للشاعر رشيد بن شهاب اليشكري 54

## قافية العــين

وإنّك مهما تعط بطنك ســـــؤله    وفرجك نلت منتهى الّذم أجمعا

البيت من الطّويل وهو لحاتم الطّائي 121

[ فقالت أكُلُّ النّاس أصبَحْتَ مَا نِحا    لسانَكَ] كيْما أن تَغُرّ وتَخْدَعا ؟

البيت من الطويل وهو لجميل بثينة أو لحسان بن ثابت. 112

## قافيـــة اللام

فما تحي لا أرهب وإن كنت جارمًا    [ ولو عدّ أعدائي عليّ لهم ذحلا ]

شطر بيت من الطويل للفرزدق. 121

خليليّ أنىّ تأتـــياني تأتـــيا    أخا غير ما يرضيكما لا يحاولُ

البيت من الطويل (مجهول القائل) 123

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى    وإذا تُصبِك خصاصة فتجمّلِ

البيت من الكامل وهو لعبد بن قيس أو لحارثة بن بدر الغداني 124

لو يشا طار به ذو ميـــعةٍ    لا حقُ الآطالِ نهْدٌ ذو خُصَلْ

البيت من الرمل لعلقمة الفحل أو لأمرأة من بني الحارث 125

## قافية المــيم

إذا ما غضبنا غضبة مضريّة    هتكنا حجاب الشّمس أو مطرت دما

البيت من الطويل للغنوي أو لبشار بن برد 116

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت    قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

البيت من البسيط (بلا نسبة) 112

[ لدى أسد شاكي السّلاح مقذّف]    لــه لبد أظــفاره لم تقــــلم

البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. 66

فعوضـــني غناي ولم تـــكن    تساوي عنزي غير خمس دراهم

البيت من الطويل مجهول القائل. 97

## قافيـــة النون

[إليـــكم يا بني بكر إليـــــكم ]     ألمّ تعـــــرفوا منّا اليقـــــــينا

البيت من الوافر وهو لعمر بن كلثوم 118

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت     إحدى نسا بني ذهل بن شيبانا

البيت من البسيط للقيط بن زرارة 125

لتقم أنت يا بن خير قريـــــش     ولتـــــــــقض حوائج المسلمين

البيت من الخفيف وهو مجهول القائل. 106

فما وجـــدت نساء بني تمـــيم     حلائـــــل أسوديـــن وأحمريـــن

البيت من البسيط وهو للكميث بن زيد أو للحكيم الأعور بن عباس 78

## قافية اليـــاء

وإنّك إذ ما تأتي ما أنت آمــــر     به تـــــلف من إيّاه تــــأمر آتيا

البيت من الطّويل وهو مجهول القائل. 122

---

## أبيات للتمثيل

لقد فتحت باب الرّضى عند هجرها     شقيقة بدر التّـــــم فانــجبر الكســـر 68

فأسكنت بعد الضّم ما قد نصـــبته     فقلت ارفعي جزما فقد طاب لي الجرّ

يا صاح زن وصف عدل الجمع إن عرفا     وزد وأنّث وركّب عجمة وكفـــى 99

دعاء و تحضيض ونفي وشبـــــــــــه     وأمر وعرض والتّمني كذا الرّجا 115

مر وانه وادع وسل واعرض لحظـــّهم     تمنّ وارج كذاكا النّـــفي قد كملا

**وألغز بعضهم :**

سلّم على شــــــــيخ النّحاة وقـــل له     هـــذا سؤال من يجيبه يعـــــظم 120

أنا إن شككت وجدتموني جـــــــازما     وإذا أجزمت فإنّـــني لا أجـــزم

**وأجاب بعضهم :**

هذا سؤال غامض في كلمـــتي     شرط إذا وإن من المتــــــكلّم 120

إن (إن) نطقت بها فإنّك جازم     وإذا (إذا) تنطق بها لا تـــجزم

إنّما كان ضرب زيد لعـــمر     في اصطلاح النّحاة قولا ورسما 144

أنّ داود قال : يا زيد عـــمر     أخـــذ منــي حروفي ظـــلما

فاجتهد في خلاص حقي منه     واضربنّه على التّـــلازم حتـــما

# فهرس الأعلام

# فهرس المصادر والمراجع :

## المخطوطات :


ـ شرح شواهد شروح الآجروميّة للعلامة اطفيش ( مخطوط تحت رقم 15 مكتبة الحاج محمد بن أيوب ، غرداية.

ـ قصيدة المعجزات : للشيخ اطفيش مخطوط في مكتبة الاستقامة ( ف:11).

ـ قصيدة بدر (خ) ضمن مجموع مكتبة الاستقامة (ف ـ 11).

ـ المسائل التحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة ( مخطوط تحت رقم 12-5) مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب ،غرداية. ومكتبة القطب (ا.م:5).

ـ ملحق سير المشايخ للشّماخي : لأبي اليقظان إبراهيم بن عيسى ، مخطوط في مكتبة د. محمد ناصر.

ـ مجموع الرسائل : مخطوط في مكتبة القطب (أ .ز6).


## المصادر والمراجع المطبوعة :

**ـ أ ـ**


ـ آراء الشيخ أمحمد بن يوسف اطفيش العقديّة ( 1238ـ 1332ه/ 1821ـ 1914م) نشر جمعيّة التراث ، القرارة ، الجزائر.

ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بمصر.

ـ الأزمنة والأمكنة : المرزوقي (أبو علي بن محمد) مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدر آباد الدكن (الهند) 1332هـ .

ـ أساس البلاغة : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) تحقيق عبد الرحيم محمود . دار المعرفة بيروت ، لاط ، 1982م.

ـ الأشباه والنظائر في النّحو : للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال ) . تحقيق عبد العال سالم مكرّم مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1985م.

ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط15، 2002م.

ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو ، تأليف أبي البركات عبد ارحمن كمال الدين بن محمد الأنباري المتوفى سنة 577ه ، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريّة ، 1377ه ـ 1957م.

ـ أمّ القرى في مدح خير الورى لناظمها أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن حماد البوصيري( 607 ـ 696ه) ، تحقيق وتعليق الشيخ محمد الشّاذلي النيفر ، إصدار جمعيّة آل البيت للتراث والعلوم الشّرعيّة ، لاط ،لات.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري (ت 577ه) تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1، 2002م.

ـ ب ـ

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر) دار الفكر، تحقيق محمد أبو الفضل دار الفكر ، بيروت ، ط2، 1399ه ـ1989م.

ـ ت ـ

ـ تاج العروس من جواهر القاموس : الزّبيدي (محمد مرتضى ) . ـحقيق عبد الستار أحمد فرّاج مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1965م.

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام (عبد الله بن يوسف) . تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربيّة ، بيروت ، ط1، 1986م.

ـ تذكرة النحاة : أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1986م.

ـ تفسير الفخر الرّازي للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الرّي (544ه، 604ه) ، تقديم الشيخ خليل الميس، دار الفكر ، ط1، 1401ه،1981م

ـ تهذيب اللغة : الأزهري (محمد بن أحمد) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، راجعه محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ط1، 1964م.

ـ تيسير التّفسير : إبراهيم حفّار ط1 قديمة ، الجزائر 1326هـ .وط2 مطبعة الحلبي مصر ، نشر وتوزيع وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان من سنة 1982إلى 1987م.

ـ ج ـ

ـ جمهرة اللغة : ابن دريد (محمد بن الحسن) . حققه وقدّم له رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1، 1987م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2، 1983م.

ـ جواب أهل زوارة (ط ـ ح) لأمحمد بن يوسف اطفيش 1325هـ.

ـ ح ـ

ـ حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة وبهامشه شرح الإمام الشهيد خالد الأزهري تأليف العلامة تاج أبي العباس سيدي أحمد بن محمد ابن حمدون السليمي المعروف بابن الحاج ويليه تعليقات الناشر ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ،1421هـ ـ 2000م.

ـ حاشية الصبّان بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للمعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، لاط ، لات.

ـ حظ جربة من تعليم القطب لسالم بن يعقوب ، لاط، لات.
ـ الحماسة البصريّة (الوليد بن عبيد) اعتنى بضبطه لويس شيخو ، بيروت ، دط، دت.

**ـ خ ـ**

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي .تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1989م.
ـ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ،دار الكتاب العربي ، بيروت لاط، لات.

**ـ د ـ**

ـ الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : الشنقيطي (أحمد بن الأمين) . تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط1، 1981م.
ـ دروس التّصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، طبعة جديدة ، 2005م.
ـ الدّعاية إلى سبيل المؤمنين لأبي إسحاق إبراهيم اطفيش ، المطبعة السّلفيّة ، لاط ، 1342هـ 1923م.
ـ ديوان نضم ضمن مجموع المطبعة المديريّة ، تونس 1321هـ.
ـ ديوان جميل بثينة : تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط1، 1992م.
ـ ديوان حاتم الطائي (حاتم بن عبد الله) . صنعة يحي بن مدرك الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي . دراسة وتعليق عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1990،2م.
ـ ديوان حسان ابن ثابت : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ، 1977م.
ـ ديوان عامر بن الطفيل : رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب . دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط،1987م.
ـ ديوان علقمة بن عبدة الفحل : تحقيق لطفي الصّقال ودرية الخطيب . راجعه فخر الدين قباوة دار الكتاب العربي بحلب ، ط1، 1969م.
ـ ديوان علي بن أبي طالب : جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لاط ، لات.
ـ ديوان عمرو بن كلثوم : جمع وتحقيق إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ط1991،1م.
ـ ديوان الفرزدق (همام بن غالب) . دار صادر ،بيروت ، لاط، لات.
ـ ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) . جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر القاهرة ، لاط، لات.
ـ ديوان نضم ضمن مجموع المطبعة المديريّة ، تونس 1321هـ .

## ـ ذ ـ

ـ الذّهب الخالص المنوّه بالعلم القالص لمحمد بن يوسف اطفيش ، تعليق أبــي إســحاق إبــراهيم اطفيش ، مطبعة البعث قسنطينة ، الجزائر ط2،1980م.

## ـ ر ـ

ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ( أحمد بن عبد الرحمن) . تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، لاط ، 1982م.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (أحمد بن عبد النور) . تحقيق أحمد محمد الخرّاط .مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط1 ، 1975م.

## ـ س ـ

ـ سرّ صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنّي . دراسة وتحقيق حسن هنداوي .دار القلم دمشق ، ط1، 1985م.

ـ السّلاسل الذهبية بالشمائل الطفيشيّة ، إبراهيم بن بكير حفّار القراري ، الكاتب عبــد الــرحمن الحاج عمر بن يوسف ، لاط، لات.

ـ سليمان الباروني ـ باشاـ في أطوار حياته لأبي اليقظان الحاج إبــراهيم ، المطبعــة العربيّــة الجزائر 1956م.

## ـ ش ـ

ـ شامل الأصل والفرع للشيخ اطفيش : المطبعة السلفيّة القاهرة 1348هـ.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" : الأشموني (علي بن محمد) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ط1955م.

ـ شرح التّصريح على التّوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري ، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين دار إحياء الكتب العربة ( عيسى البابي وشركاه) ، القاهرة ، لاط، لات.

ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : نشر دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964م.

ـ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، ط4 1988م.

ـ شرح الرضي على الكافية ، من عمل يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس بنغازي ط2، 1996م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب الاستراباذي (محمد بن الحسن) ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي حققهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط 1982م.

ـــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (جمال الدين) ومعه كتاب الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة 2004م.

ـــ شرح شواهد المغني : السيوطي ( عبد الرحمن بن أبي بكر) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط، لات.

ـــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، 1326ـــ2005م.

ـــ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك ز تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراق ، ط1، 1988م.

ـــ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (جمال الدين) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة 2004م.

ـــ شرح الكفراوي على متن الآجروميّة ، يطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر.

ـــ شرح المفصّل : ابن يعيش (يعيش بن علي) عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة لاط، لات.

ـــ شروط النّهضة : سلسلة مشكلات الحضارة لمالك بن نبي ، ترجمة عبد الصبور شـــاهين ، دار الفكر ، دمشق ، 1986م.

ـــ ص ـــ

ـــ الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين ، ط3، 1984م.

ـــ صحيح مسلم (ت661ه) ، دار ابن حزم ، ط1، بيروت ، لبنان 1419ه ـــ 1998م.

ـــ ط ـــ

ـــ طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (محمد بن حسن) طبع في مصر ، 1954م.

ـــ غ ـــ

ـــ غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري (محمد بن علي ) بعناية ج. برجستراسر . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3، 1982م.

ـــ ف ـــ

ـــ الفكر السّياسي عند الإباضيّين ، جمعية التراث، تأليف عدون جهلان ، جمعيّة التراث ، القرارة الجزائر (لاط) (لات).

## ـ ك ـ

ـ الكتاب : سيبويه (عمر بن عثمان) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي القاهرة ، ط3، 1988م.

ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538ه) تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض ، شارك في تحقيقه د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ط1، (1418ه ـ 1998م) .

ـ كشف الكرب : ترتيب أبي الوليد ، تحقيق محمد علي الصليبي، المطبعة الوطنيّة ، نشـر وزارة التراث القومي والثقافة ،عمان 1405ه/1985م.

## ـ ل ـ

ـ لسان العرب : ابن منظور (محمد بن مكرم) . دار صادر ، بيروت ، لاط، لات. ، ودار المعارف ،القاهرة ، تحقيق نخبة من الأساتذة ( عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ) لاط، لات .

## ـ م ـ

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح ، عثمان بن جني . تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون في الجمهورية العربية المتحدة. القاهرة ، لاط، 1386هـ .

ـ المسند : أحمد بن حنبل. تحقيق أحمد شاكر. دار المعارف بمصر ، 1365ه ـ1985م.

ـ معاني القرآن للفراء : تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء (المتوفي سنة 207ه) ، عالم الكتاب بيروت ط3، 1403ه ، 1983م.

ـ معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (أبي إسحاق إبراهيم تسنة311ه) .شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتاب ، ط1، 1408هـ ـ 1988م.

ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). ياقوت الحموي الروي . تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1993م. وكامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلميّة (بيروت) ط1، 1424ه ـ 2002م.

ـ معجم أعلام الإباضيّة من القرن الأول إلى العصر الحديث ، قسم المغرب الإسـلامي ، تـأليف الأستاذ محمد بن موسى بابا عمي وآخرون ، جمعيّة التراث ، لجنة البحث العلمـي ، دار الغـرب الإسلامي ، 2000م.

ـ معجم ألفاظ القرآن الكريم : تحقيق مجموعة من الأساتذة ، مجمع اللغة العربية ، مصر ط2، 1409ه ـ 1988م.

ـ معجم شواهد العربية : عبد السلام هارون . مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 1972م.
ـ المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية : إميل يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت ،1997م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب1 : لابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد ، أشرف عليه وراجعه د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، 1418هـ ــ 1998م.
ـ مغني اللبيب2 عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين . المكتبة العصرية ، صيدا (لبنان) لاط ،1987م ، ودار الجيل بيروت . تحقيق حنا الفاخوري ، وطبعة دار الفكر ، دمشق تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله.
ـ المقاصد النحوية في شرح الألفية : محمود بن أحمد العيني . مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، لاط،لات.
ـ المقتضب : المبرد (محمد بن يزيد) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، لاط ،لات.
ـ المقدمة الجزولية في النحو : تصنيف أبي إسحاق موسى الجزولي ، (سنة311ه ) شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتاب ط1، 1408ه ــ 1988م.
ـ المقرّب لابن عصفور(ت، 669ه) ، تحقيق أحمد عبد الستّار الجوارى وعبد الله الجبوري ، ط1 بغداد ، 1392ــ 1972م.
ـ المنجد في اللغة والأعلام : دار المشرق ،بيروت ، ط31، 1991م.

ـ ن ـ

ـ نبذة من حياة الميزابيين الدينيّة والسياسيّة والعلميّة من سنة (1505ــ 1962م) لحمو محمد بـن عيسى الفوري ، دار الكروان باريس ،1984م.
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري( أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، 1967م.
ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : أحمد بن محمد القري التلمساني . تحقيق إحسان عباس دار صادر ، بيروت ، دط، 1988م.
ـ نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة لمحمد علي دبوز ، المطبعة التعاونيّة ، ط1 ، 1965م.

ـ هـ ـ

ـ هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي . طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ، وأعادت طباعته بالأوفست مكتبة المثنى ، بغداد.
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة : (السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ) تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ط1، 1418ــ1998م.

## – و –

ـ الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين بن أيبك الصّفدي ، تحقيق أحمد الأرنأووط وتركي مصطفى ، دار إحياء التّراث العربي بيروت لبنان ط1، 1420هـ ، 2000م.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان (أحمد بن محمد) . تحقيق إحسان عباس . دار صادر ، بيروت ، لاط، لات.

## الرّسائل :

ـ الجهود اللّغويّة عند محمد بن يوسف اطفيش الجزائري ، تأليف د. أحمد الجلايلي ، رسالة دكتوراه ، قسم اللّغة وآدابها بجامعة تلمسان 2002م .

ـ دراسة في النّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّء ، رسالة ماجستير المختار أحمد ديره من جامعة الفاتح ، طرابلس ، دار قتيبة للطباعة والنّشر ، بيروت ، ط1، 144هـ ـ1991م.

ـ الكافي في التّصريف لمحمد بن يوسف اطفيش ، تحقيق ودراسة ، رسالة لنيل الماجستير ، كليّة الآداب ، قسم اللغة العربيّة ، جامعة وهران ، السنة الجامعيّة 2001/ 2002م.

# فهرس الموضوعات

**الفصل الثاني : تحقيق المخطوط.**

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

## الفهارس الفنيّة :

# ملخّص البحث

## ملخّص البحث:

هذا كتاب المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجروميّة للشّيخ اطفيش(ت1332هـ ـ 1914م) وفيه يتناول الشّارح شرح متن الآجرومية لابن آجروم ، وسمّاه بالمسائل التّحقيقيّة ؛ لأنّه يعرض فيه المسألة النّحويّة بشيء من التّفصيل ، ويذكر آراء النحاة ويحقّق فيها .

وقد قمت بتحقيق الكتاب وفق منهج علمي ، معتمدا في تحقيقه على ثلاث نسخ مخطوطة للكتاب وبعد أن قارنت النّسخ ، صحّحت الأخطاء ، وبوّبت الشّرح وخرّجت كل شواهده النّثريّة منها والشعريّة ، وقمت بوضع رموز تساعد القارئ على الفهم الجيّد للشّرح ، كما بيّنت قيمة الكتاب ومنهجي في تحقيقه وحققت نسبته وعنوانه ، وزوّدت قسم التّحقيق بصور للمخطوطات ، وسبق قسم التّحقيق دراسة مختصرة عن حياة الشّيخ اطفيش ومكانته العلميّة وأقوال العلماء فيه ، ثمّ تحدثت عن شيوخه وتلامذته وأهمّ تآليفه في علوم اللّغة خاصّة ، و شرحت منهجه في الكتاب ومصادره وموقفه من النحاة.

وأنهيت البحث بثبت للفهارس الفنيّة وفهرس للموضوعات وآخر للمصادر والمراجع المعتمدة في البحث.



## Un résumé de recherche

Ce livre de Al-Massail Attahkikia Fi Bayane Attouhfa Al-Adjoromia de Cheikh Etfayech (Décès 1332 -1914) dans lequel traite et explique Matn -El- Adjoromia où il montre la proposition grammaticale qu'il essaiè de détailler et tout en citant les points de vue des grammairiens.

J'ai réalisé le livre, selon une méthodologie scientifique que l'auteur a intitulé, pour cela j'ai utilisé trois copies manuscrites.

Après comparaison , j'ai procédé à la correction des fautes , et mis en ordre les explications et cité les textes de référence (poésie ou prose) , j'ai mis des signes pour faciliter la tâche du lecteur , j'ai essayé de mettre rappeler de la valeur du livre ainsi que la méthode que j'ai suivi dans sa vérification.

J'ai essayer également d'illustrer par des copiés du manuscrit , J'ai d'abord commencé par une bibliographie de l'auteur Cheikh Etfayech que j'ai fait suivre de la méthode qu'il a suivi dans cet œuvre.

En fin j'ai terminé par la mise en place des tables de matières.